محلية العمل الإنساني

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

تعزيز محلية العمل الإنساني في الأردن

محلية العمل الإنساني: التعزيز والدعم عوضاً عن الاستبدال أو التقويض

ARDD
تشرين الأول/أكتوبر
2020

تقدير وتنويه

نتقدم بالشكر لجميع المنظمات والأفراد ممن دعموا تطوير هذه الدراسة. تم تمويل هذا البحث من قبل مؤسسة فورد في إطار منحة Build لمنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) وذلك لدعم مركز النهضة الفكري. أُجريت الدراسة من قبل سمروتي باتيل، وكونراد فان بربانت من مبادرة الإرشاد العالمية (GMI) وفريق البحوث في مركز النهضة الفكري.

الآراء والأفكار والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير هي آراء الباحثين، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فورد.

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

تعزيز محلية العمل الإنساني في الأردن

محلية العمل الإنساني: التعزيز والدعم عوضاً عن الاستبدال أو التقويض

تشرين الأول/أكتوبر 2020

قائمة المحتويات

الغرض من هذا التقرير 3

البحث العلمي 3

سياق الأردن 4

1. التحديات 4
2. القدرات الجماعية 5

التعزيز والدعم: لماذا، ولماذا الآن، ولأي نتيجة؟ 8

محلية العمل الإنساني في الأردن – المستوى التشغيلي 14

1. جودة العلاقة 14
2. الوصول إلى التمويل: كماً ونوعاً 20
3. تنمية القدرات وتقارب القدرات وتقاسم القدرات 28
4. التنسيق 35
5. إبراز عمل المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني 36
6. تأثير حقيقي على السياسات والمعايير 36

النوع الاجتماعي والعمل الإنساني ومحلية العمل الإنساني في الأردن 36

منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية الأردنية في الاستجابة لفيروس كوفيد -19: لمحة سريعة 41

إحراز التقدم في محلية العمل الإنساني في الأردن 45

1. الالتزامات طويلة الأمد والضرورات الملحة الجديدة 45
2. لحظات ومساحات للنقاش 46
3. مداخلة: منصات منفصلة أو مشتركة للمنظمات غير الحكومية وقضايا الشمولية والتمثيل.47
4. فريق عمل لمحلية العمل الإنساني أو الشراكة: الوفاء بالوعود 49
5. كيف تتغير الأنظمة؟ 50
6. إقرار السلطة وتحليلها 50
7. ينبغي على الجهات المانحة التحفيز على تطبيق الأجندة بشكل هادف أكثر 50
8. الحكومة الأردنية وسياسة محلية العمل الإنساني 51
9. هل تستطيع منظمات المجتمع المدني الأردنية أن تضاعف جهودها؟ 52
10. محلية العمل الإنساني على المستويين الإستراتيجي والتشغيلي 53

الغرض من هذا التقرير

بادرت منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) وهي منظمة مجتمع مدني أردنية، بإعداد هذا التقرير لتوضيح ماهية «محلية العمل الإنساني» في الأردن، والتركيز عليها، والحث على اتخاذ إجراءات هادفة لتفعيلها.

يتمحور السؤال الأساسي الذي يقوم عليه هذا البحث حول إذا ما كان الوجود الواسع لوكالات الإغاثة الدولية في الأردن على مدى العقدين السابقين قد ساعد في تعزيز القدرات البلاد الجماعية بشكل كبير من حيث التعامل مع اللاجئين والصدمات الاجتماعية الاقتصادية، وكيف حقق ذلك؟

لا يمكن لأي بحث حول محلية العمل الإنساني أن يُفلت من السؤال التالي: «ما معنى محلية العمل الإنساني»؟ إذ وبعد انقضاء أكثر من أربع سنوات من القمة العالمية للعمل الإنساني و13 عاماً من «مبادئ الشراكة»، لا يزال هذا السؤال يشكل قضية سياسات، وممارسات مشوشة ومثيرة للإرباك والخلاف. ويتفاوت فهم الأشخاص المختلفين لمصطلح «محلية العمل الإنساني»، مما يؤدي إلى صعوبة وضع الالتزامات في مجال السياسات موضع التنفيذ. وفي ظل مثل هذه الظروف، فإن كل ما سيقدمه البحث الخالص لا يعدو أن يكون مجرد تشخيص للإرباك وحسب. لذا، يسعى هذا البحث لأن يكون بحثاً عملياً ذا توجه إجرائي يوفر سبل التوضيح والبنية والتوجيه، كما أنه يستخدم أُطراً مختلفة لتفسير المقروء والمسموع من العديد من المصادر، ويعرضها للاستخدام المستمر في المحادثات ذات الصلة بسياسات محلية العمل الإنساني في الأردن وممارساتها. هذا ويستخدم البحث تفسيراً لمحلية العمل الإنساني يتماشى مع مقاصد «الصفقة الكبرى»، بحيث لا يقوم على أسباب أيديولوجية بل أسباب إستراتيجية مقنعة تنطبق على السياق الأردني.

والصفقة الكبرى هي وثيقة ختامية للقمة العالمية للعمل الإنساني لعام 2016. حيث تشكل التزاماتها العشرة والتي وقعت عليها جميع الجهات الفاعلة الإنسانية الرئيسة، جدول أعمال لإصلاح قطاع الإغاثة الدولية لجعله أكثر شمولية وفعالية من حيث التكلفة، وضمان توزيع أقوى للمسؤوليات والسلطات. يتمثل أحد الالتزامات في توفير «المزيد من أدوات الدعم والتمويل للمستجيبين المحليين والوطنيين»، أي «محلية العمل الإنساني».

البحث

تركيز البحث: ينصب تركيز البحث الرئيسي على التفاعل بين الجهات الدولية الفاعلة في مجال الإغاثة والمساعدات والوكالات الأردنية، بحيث يتم إيلاء بعض الاهتمام للمؤسسات الحكومية، واهتمام أكبر بالجمعيات الأردنية غير الحكومية. ومن المعروف أن ثمة أشكالاً متعددة من المنظمات والجمعيات التي تتواجد بين مختلف التجمعات السكانية للاجئين في الأردن، بالإضافة إلى وجود طرق تفاعلية لإشراك هؤلاء السكان. وبالنسبة للسكان اللاجئين على مستوى العالم، لا تعد المنظمات التي تنتمي إلى «البلد المضيف» جهات فاعلة «محلية»، الأمر الذي يستحق منحه اهتماماً خاصاً في حد ذاته. وينبغي فهم المزيد عن سياسات وممارسات الجهات المانحة الثنائية، بما فيها غير الغربية، وفي مختلف المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية في الأردن. وقد تتواجد وجهات نظر وتجارب مختلفة بين الجمعيات الدينية في الأردن، والتي تلعب دوراً هاماً في «الحماية الاجتماعية» دون اعتبارها بالضرورة شكلاً من أشكال «العمل الإنساني».

لم يطمح البحث، ولا يدعي أيضًا، تغطيته الشاملة لكافة الجوانب المحتملة لمسألة محلية العمل الإنساني على جميع الأصعدة في الأردن مع تلك الإيضاحات والتفاصيل المطلوبة لإعطاء الاختلافات الهامة حقها في العلاقات والديناميكيات والخبرات القائمة دون شك. فهذه الجوانب ستظهر وتجد طريقها بمجرد أن تستند المحادثات الخاصة بالسياسات والممارسات إلى فهم مشترك كافٍ.

مصادر البحث:

المقابلات: جرى وضع تصور للبحث وإطلاقه في وقت كان الأردن لا يزال يمر فيه بفترة إغلاق شامل لاحتواء فيروس كوفيد-19. ونظراً لحالة الحظر الشامل، كان لا بد من إجراء كافة المقابلات عن بعد ومع كل وكالة على حدة. ضمن «الظروف العادية»، كان لا بد من عقد اجتماع لإطلاق البحث مع مختلف الجهات المعنية بالإضافة إلى عقد ورشة عمل لإقرار البحث والمصادقة عليه قبل إنهائه. وفي

حين أن الباحثين لا يظنون أن من شأن المزيد من التفكير التفاعلي والجماعي أن يؤدي إلى تعديل جذري للأفكار والرسائل الرئيسية، إلا أنهم يتوقعون أنها ذلك سيطرح أفكاراً إضافية ومزيداً من الأمثلة والوضوح. وتم النظر في إجراء دراسة مسحيّة إلا أنها لم تعتبر مفيدة كثيراً وذلك لما يحيط بها من ارتباكات كبيرة ضمن تفسيرات متفاوتة جداً. إضافة إلى ذلك، ونظراً للظروف الصعبة والضغوط المتصلة بوضع كوفيد-19، فقد كان هناك شعور بأن معدل الاستجابة سيكون متدنياً جداً. لذلك، يعتمد البحث على محادثات نوعية باللغتين الإنجليزية والعربية جرت مع 50 فرداً ينتمي 48 منهم إلى 38 منظمة (موزعة بالتساوي بين 19 منظمة أردنية و19 أخرى دولية)، فيما يتحدث اثنان منهم بصفتهما الفردية، كما شكلت النساء الأغلبية العظمى من المستجيبين. لمزيد من المعلومات عن الأفراد الذين جرت مقابلتهم، انظر الملحق 2.

استعراض الأدبيات المنشورة: مجموعة من الوثائق المكتوبة باللغة الإنجليزية، معظمها متوفر في المجال العام وهي متصلة بالأردن أو بمحلية العمل الإنساني على نطاق عالمي.

الأفكار المقارنة والملاحظات والتعلم: تشارك مبادرة الإرشاد العالمية (GMI) على وجه التحديد في المحادثات والبحوث والعمل المتعلق بمحلية العمل الإنساني منذ 2005 وبشكل مكثف منذ 2015. إذ تشارك في جلسات الاستماع والمحادثة المتواصلة مع نطاق واسع من المنظمات الدولية غير الحكومية ومدراء جمعيات المجتمع المدني المحلية والوطنية، ومع الزملاء الدوليين في اللجنة التوجيهية للاستجابة الإنسانية أيضاً على سبيل المثال، والمجلس الدولي للمؤسسات التطوعية (ICVA)، ومبادرة ميثاق التغيير (Charter 4 Change)، ومسار عمل الصفقة الكبرى حول محلية العمل الإنساني وبعض الجهات المانحة الثنائية.

السياق الأردني

1. التحديات

مقارنة بالاضطرابات والعنف التي طالت البلدان المجاورة له، إلا أن الأردن ظل مكاناً لـ «الاستقرار». مع ذلك، ومنذ اعتراف الأمم المتحدة بالأردن دولة مستقلة ذات سيادة في عام 1946، أي قبل نحو 75 عامًا، فقد واجه، وما زال يواجه، تحديات خطيرة من الداخل والخارج.

بالرغم من تركيز قطاع الإغاثة الدولية على مدى السنوات الماضية بشدة على العدد الكبير من اللاجئين السوريين وأثر ذلك على اقتصاد الأردن والمجتمع المضيف، إلا أن الأردن معتاد على استضافة اللاجئين منذ نشأته تقريباً. فقد وجد الفلسطينيون ملاذاً في الأردن منذ عام 1948 مع قدوم موجة كبيرة ثانية لاحقة في عام 1967. وقد أصبح العديد منهم الآن مواطنين أردنيين إلا أن عدداً كبيراً من السكان «الفلسطينيين» لا يزالون مسجلين كـ«لاجئين» (2,175,491 لاجئًا ولاجئة وفقًا لإحصائيات الأونروا)، بحيث يعيش ما يقارب 370 ألفاً منهم في «المخيمات». وفيما بعد، التجأ عدد من العراقيين إلى الأردن بعد حرب الخليج الأولى، وبعدها فيما بعد عام 2003 على وجه الخصوص. وفي نيسان/أبريل عام 2020، أحصت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 60,0755 لاجئاً عراقياً مسجلاً، إلا أنه في الواقع ثمة المزيد من العراقيين ممن يعيشون في الأردن. هذا وفرّت أعداد كبيرة من السوريين إلى الأردن بعد عام 2012 مع نحو 656,500 مسجلين كلاجئين في نيسان/أبريل 2020، يعيش 81.1% منهم في المناطق الحضرية، و18.9% فقط في المخيمات. كما توجد «أقليات» أخرى من اللاجئين من اليمن والسودان مثلاً.

واجه الأردن مشاكل أمنية كبيرة مع الفصائل الفلسطينية المسلحة في الماضي، إضافة إلى تنظيمي القاعدة وداعش في العقود الأخيرة. وليس من المستغرب أن نهج الأردن للبقاء «أرضاً للاستقرار» في منطقة مضطربة له بعد «أمني» قوي.

وبغض النظر عن الاستقرار السياسي المستدام، فقد واجهت البلاد -وما تزال- تحديات اقتصادية خطيرة منذ بعض الوقت. وعلى الرغم من أن عدد سكان الأردن يتجاوز 10 ملايين نسمة بقليل، إلا أن نحو 65% منهم تقل أعمارهم عن 30 عاماً. كما تشكل البطالة والبطالة المقنعة، التي بلغت 19.1% في عام 2019 مقارنة بنسبة 18.6% في 2018 (البنك الدولي، 2020)، وانعدام الأمان الوظيفي في قطاع غير رسمي إلى حد كبير، تحديات قائمة منذ أمد طويل، إضافة إلى معاناة الدولة من دين عام كبير ينبغي التعامل معه. إن تقليص الدين يتطلب إجمالاً تقليص الإعانات الحكومية ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أو فرض مزيد من الضرائب. ومع ارتفاع تكلفة المعيشة

بالنسبة لمواطنيه، فقد أدت هذه السياسات في عدة مناسبات إلى احتجاجات ساخطة على الوضع السياسي (في الأعوام 1989 و1996 و2018 على سبيل المثال). وفي ضوء هذا، فقد كان انفتاح الأردن على استضافة اللاجئين أكبر بكثير من غيره من الدول الأجنبية. ويعتمد الأردن على المساعدات من الجهات المانحة -والتي لبعضها اهتمامات وأولويات سياسية في المنطقة.

وكما هو الحال في أماكن أخرى من العالم، اضطر الأردن للتعامل مع جائحة كوفيد-19، حيث لفت انتباهاً دولياً كبيراً ولاقى ثناءً على حزمه في اتخاذ الإجراءات المبكرة وفرض الإغلاق الشامل للحد من انتشار الفيروس، ولهذا كانت أعداد الوفيات جراء كوفيد-19 قليلة حتى اللحظة. لكن الأثر الاقتصادي السريع لإجراءات الإغلاق الشامل والكساد الاقتصادي العالمي المتوقع سيلقيان بظلهما على الأوضاع بشكل عميق ومطوّل.

2. القدرات الجماعية

1. حكومة الأردن

الأردن نظام ملكي دستوري ذو مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية ونظام ملكي وراثي. وتتكون المملكة من 12 محافظة: عجلون، والعقبة، والبلقاء، والكرك، والمفرق، وعمّان، والطفيلة، والزرقاء، وإربد، وجرش، ومعان، ومادبا، يعيّن الملك محافظيها.

وبالرغم من عدم توقيعه على اتفاقية اللاجئين لعام 1951، إلا أن الأردن كان مضيفاً كريماً بشكل استثنائي للاجئين. ولا يمتلك الأردن إدارة حكومية مخصصة للاجئين أو إدارة الكوارث كما هو الحال في بعض البلدان الأخرى، بل توجد بعض المديريات التي تتعامل مع قضايا اللاجئين في وزارات مختلفة، ضمن صلاحيات هذه الوزارات المحددة. وتعد وحدة تنسيق المساعدات الإنسانية جزءاً من وزارة التخطيط والتعاون الدولي التي تدير الإغاثة الدولية للاجئين العراقيين والسوريين وتوجهها أيضًا. وتتصل دائرة الشؤون الفلسطينية بوزارة الخارجية وشؤون المغتربين، في حين تتبع مديرية شؤون اللاجئين السوريين وزارة الداخلية. كما تكون وزارة الداخلية مسؤولة عن مديرية الأمن العام، ومديرية الدفاع المدني، ومديرية الأحوال المدنية والجوازات، والمديرية العامة لقوات الدرك، أما أجهزة المخابرات، فتندرج تحت وزارة الدفاع.

أما فيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني، فمعظمها مسجّل لدى وزارة التنمية الاجتماعية، وهو ما ينطبق أيضاً على العديد من الجمعيات والمنظمات الدينية، على الرغم من أن عدداً منها مسجل في وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية. وتوجد بعض الجمعيات المسجلة كشركات غير ربحية في وزارة الصناعة والتجارة والتموين. وأُسست مجموعة من المؤسسات، التي يشار إليها بشكل عام باسم «منظمات غير حكومية ملكية»، بموجب مرسوم ملكي بدلاً من تسجيلها تحت وزارة معينة.

ومنذ عام 2015، شرع الأردن في عملية اللامركزية مع عقد أول انتخابات محلية من نوعها في عام 2017. لكن في الواقع، ما تزال عملية صنع القرار والتحكم بالموارد المالية حتى هذه اللحظة مركزية جداً. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2017 أ)، حيث ما زال التنسيق الحكومي الشامل يمثّل تحدياً في الدولة.

وتشمل أطر العمل الإستراتيجية الهامة للأردن خطط الاستجابة المتعاقبة للأزمة السورية (حيث تغطي الخطة الحالية الأعوام من 2018-2020)، ووثيقة «الأردن 2015: رؤية وإستراتيجية وطنية». ولا توجد وثيقة إستراتيجية وطنية شاملة تغطي كافة أهداف التنمية المستدامة، ولكن ثمة واحدة مواضيعية مثل «الإستراتيجية الوطنية للمياه للأعوام 2016-2025» والتي تركز على أهداف محددة. ونشر الأردن في عام 2017 أول مراجعة وطنية طوعية حول مشاركته في أهداف التنمية المستدامة.

2. المجتمع المدني

يقال إن مصطلح «المجتمع المدني» أُستخدم لأول مرة في الأردن في عام 1923، في مقال نُشر في مجلة جريدة الشرق الأوسط. (عوض وصرارية، التاريخ غير متوفر). ولا عجب أن المظاهر الأولى كانت على شكل جمعيات ومنظمات مجتمعية، حيث لم تشجع القوانين المقيّدة التي فرضتها القوة الاستعمارية البريطانية آنذاك على تطوير مجتمع مدني قوي. و يُعتقد أنه وخلال السنوات التي أعقبت الاستقلال في عام 1946، فقد أُسست قرابة 50 منظمة مجتمع مدني، كان معظمها نوادي رياضية وثقافية واجتماعية. (المرجع نفسه).

ومع هذا، فقد تأسس الاتحاد النسائي الأردني أيضاً في أيار/مايو من عام 1945 (برعاية ملكية). وفي ظل تعاظم الشعور المعادي للاستعمار وتصاعد الأيديولوجيات القومية العربية، تأسست رابطة الصحوة النسوية في عام 1952.

ولم تُفضِ الفترة المطولة لحالة الطوارئ/الأحكام العرفية (1957-1989) إلى تنمية مجتمع أكثر قوة. ويعتبر عام 1989 بشكل عام نقطة تحول، حيث تبنى الأردن بتشجيع جزئي من صندوق النقد الدولي سياسات للإصلاح والتحرر الاقتصادي والتي سهّلت تأسيس الأعمال، وساهمت في الحد من البيروقراطية والروتين الإداري وشجعت الاستثمار الأجنبي. كما أدت في الوقت ذاته إلى انسحاب الدولة من مختلف الخدمات الاجتماعية الأساسية وشبكات الأمان الاجتماعي، وإلى زيادة بعض الضرائب وتقليص دعم عدد من المنتجات. وصاحب ذلك أيضاً فترة استرخاء سياسي جديد، حيث انتهت الأحكام العرفية وسُمح بقيام الأحزاب السياسية. كما أُتيح المجال أيضاً لمؤسسات المجتمع المدني التي بدأت أعدادها بالازدياد سريعاً في التسعينيات من القرن العشرين.

وقد طرأ منحنى نمو ثانٍ ابتداءً من عام 2008 تقريباً، فمن قرابة 1,500 منظمة مجتمع مدني مسجلة في ذلك العام، قفز العدد إلى أكثر من 4,600 في 2015. (دينو وطوقان، 2016) وبحلول عام 2017، كانت هناك 5,966 منظمة مجتمع مدني مسجلة (المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح وآخرون، 2018) ويدل مؤشر الاستدامة لمنظمات المجتمع المدني لعام 2018 على وجود 6,051 منظمة مسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية. وفي عام 2018، كانت هناك 1,143 شركة مدنية غير هادفة للربح مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة والتموين، إضافة إلى 15 نقابة عمالية مسجلة في العام ذاته لدى وزارة العمل (المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح، منظمة صحة الأسرة الدولية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 2019).[1]

ومع كبر هذه الأرقام، إلا أن الأردن ما يزال «مجتمعاً مدنياً» فتيّاً. كما أن محدودية المساحة المتاحة قد ساهمت في إعاقة تطوير مكوناته الفردية وتنمية «مجتمع مدني» متصل ومترابط. وفي عام 2015، أجرى التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (سيفيكوس) والمركز الدولي للقانون غير الهادف للربح، مراجعة لبيئة المجتمع المدني في الأردن باستخدام نهج التقييم الوطني للبيئة التمكينية. وكان الاستنتاج الكلي أن المواد والأحكام القانونية الأردنية لا تلبي المعايير الدولية غالباً، كما أن ثمة نطاقاً كبيراً للتفسير التقديري من طرف المسؤولين الحكوميين.

1 مع ملاحظة أن النقابات العمالية والجمعيات المهنية والأوساط الأكاديمية وغيرها تُعتبر عادة جزءاً من «المجتمع المدني»، فإن نوع المنظمات التي يتم تصورها عادة في محادثات «محلية العمل الإنساني» هي تلك «المنظمات غير الحكومية» (التي تصفها فقط بما ليست عليه)، والمنظمات المجتمعية.

المجتمع المدني في الأردن: القوانين الأكثر صلة

قانون العقوبات وحرية الرأي (المادتان 149 و191) (لسنة 1960)
قانون حماية أسرار ووثائق الدولة (لسنة 1971)
قانون العمل رقم 8 (1996) المنظم للنقابات العمالية
قانون الشركات رقم 22 (لسنة 1977) المنظم للشركات غير الربحية (المجالات: التعليم، والصحة، وبناء القدرات، والتمويل الأصغر)
قانون نقابة الصحفيين (لسنة 1998)
قانون غرفة التجارة (لسنة 2003)
قانون التجمعات العامة (لسنة 2004) (خاصة المادة 4) المعدل في 2012
قانون غرفة الصناعة (لسنة 2005)
قانون مكافحة الإرهاب (لسنة 2006)، المعدل في 2014
قانون المطبوعات والنشر (لسنة 2007) بصيغته المعدلة في 2012 (خاصة المادتين 5 و38ب)
قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات رقم 47 (لسنة 2007)
قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم 33 (لسنة 1966) بصيغته المعدلة في قانون الجمعيات رقم 51 (لسنة 2008) وصيغته المعدلة مجدداً في 2009
قانون الإحصاءات العامة (لسنة 2012)
قانون الجرائم الإلكترونية رقم 27 (لسنة 2015)
قانون الإعلام المرئي والمسموع رقم 26 (لسنة 2015)

كما ينص قانون الجمعيات على عدم جواز وجود أهداف دينية أو سياسية للجمعيات إذ يعني هذا تصنيفها كأحزاب سياسية. ولا يوجد تعريف واضح لما يمكن اعتباره «سياسياً»، فهذا متروك لتفسير المسؤولين الحكوميين. في الواقع، لم يمنع هذا تسجيل المنظمات ذات الأهداف التي تُعنى مثلاً بتعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية واللامركزية في الحكم. ومن ناحية أخرى، تعرضت منظمات المجتمع المدني للتهديد بالإغلاق لدى انخراطها في أمور تُعتبر «سياسية».

ويمكن للحكومة، من ناحية عملية، أن تمارس الرقابة الوثيقة، حيث ينبغي على الجمعيات إبلاغ الحكومة قبل أسبوعين بمواعيد انعقاد جمعيتها العامة، ويمكن لمندوبي الهيئات الحكومية حضور هذه الاجتماعات (ويفعلون ذلك أحياناً). وينبغي إرسال نسخ عن أية قرارات للجمعية العامة إلى سجل الجمعيات الذي تحتاج إلى إذنه أيضاً لتعديل لوائحها الداخلية وأحكامها. وتتمتع الحكومة من خلال وزارة التنمية الاجتماعية بصلاحية حل مجلس إدارة جمعية ما وتعيين مجلس إدارة مؤقت إذا ما ارتأت أن الجمعية لا تتوافق مع الأحكام والأنظمة المعمول بها، كما ويمكن لها أيضاً دمج جمعيتين مع بعضهما البعض.

وتحتاج منظمات المجتمع المدني الأردنية إلى موافقة حكومية مسبقة لجمع التبرعات المحلية أو تلقي التمويل الدولي. محلياً، يُعتبر صندوق دعم الجمعيات التابع لوزارة التنمية الاجتماعية المصدر الرئيسي للتمويل الحكومي، ويكمن التحدي في عدم وجود أية سياسات واضحة يمكن التنبؤ بها لهذا الصندوق، إذ كثيراً ما يقوم بتغيير الإجراءات الخاصة به. وإذا ما رغبت إحدى منظمات المجتمع المدني بتنظيم حملة لجمع التبرعات المحلية، فهي بحاجة عندها لتوفير كافة التفاصيل قبل شهر من الزمن وإثبات أن هذه الأموال ستنفق لغايات خيرية فقط، ولا يُسمح بإجراء أكثر من حملتين لجمع التبرعات للنشاط ذاته في العام الواحد. هذا ويجب إيداع المبلغ الكامل الذي جرى جمعه في حساب المنظمة المصرفي وإبلاغ الوزارة به وبتاريخ إيداعه. ونظراً لأن مصادر التمويل المحلية محدودة، تسعى العديد من منظمات المجتمع المدني للحصول على تمويل دولي، حيث ينبغي رفع طلب مفصل مسبقاً لرئاسة الوزراء عبر سجل الجمعيات يحتوي على تفاصيل المشروع المخطط له، ومصادر التمويل ومبالغه، وبيان كيفية إنفاق الأموال. ليصدر بعدها قرار من رئاسة الوزراء في غضون 30 يوماً، مع العلم أن فترة الرد هذه تبدأ فقط عندما يتلقى رئيس الوزراء الطلب من سجل الجمعيات. ويمكن أن تؤدي التأخيرات الإدارية هنا إلى تخلف جمعيات المجتمع المدني عن المواعيد النهائية التي تحددها الوكالات الدولية. إن الصعوبة الكلية في الوصول إلى التمويل تعني محدودية الأنشطة التي تقوم بها العديد من جمعيات المجتمع المدني.

وأشار استطلاع رأي للجهات المعنية في منظمات المجتمع المدني أجري في عام 2017 إلى عدم منح الإذن لـ 5 % فقط منها لجمع التبرعات محلياً، بينما أشارت 54% إلى عدم حرمانها من ذلك قط. كما بلغت نسبة أولئك الذين لم يُحرموا قط من الحصول على تمويل من مصادر حكومية محلية أو وطنية 54 %. ومن بين جميع المستجيبين، أفاد 47 % أن منظماتهم تلقت تمويلاً أجنبياً، حيث أفاد 53 % من هؤلاء إنهم لم يواجهوا أية صعوبات في ذلك. لكن المشاركين أشاروا في المحادثات النوعية إلى أن عملية الحصول على الأموال الأجنبية، التي تسيطر عليها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، طويلة ومملّة، وأن التمويل الوارد بالكاد يغطي نفقاتها. (المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح، منظمة صحة الأسرة الدولية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 2018).

وبينما يكفل القانون الأردني (بصيغته المعدلة في 2011) حرية التعبير والرأي والإعلام، إلا أن ثمة قوانين أخرى تحدّ منها، على سبيل المثال المادة 161 من قانون العقوبات التي تنص على أن «القيام بأي فعل من الأفعال التي تعتبر غير مشروعة» هو أمر يُعاقب عليه القانون. وقد أُدخلت قيود أخرى في تعديلات عام 2012 على قانون المطبوعات والنشر، بما في ذلك الحاجة إلى إذن مسبق للمنشورات الإلكترونية مما يمنح الحكومة سلطة أكبر على قدر أكبر من المحتوى الإلكتروني عبر الإنترنت. كما يوفر قانون مكافحة الإرهاب (بصيغته المعدلة في 2006 و2014) أسساً متعددة للحد من حرية الإعلام. وقد تعرض قانون الجرائم الإلكترونية للانتقاد لدى تشريعه في عام 2015، لأسباب تتضمن تصنيفات غامضة جداً فيما يتعلق بـ «الشائعات» و«الأخبار الكاذبة» و«خطاب الكراهية»، والتي تكون عرضة للإساءة. (قانون المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح، 2018) وقد أُدخلت تعديلات في عام 2018 ومجدداً في 2019 على القانون، إلا أن الانتقاد المتجدد لم يكن فعالاً في تقليص الأحكام والنصوص الإشكالية (سيفيكوس مونيتور، 2019).

5. جهات المساعدة الدولية الفاعلة

نظراً للركود الاقتصادي ومعدلات البطالة المرتفعة، وباعتبار أن 30 % من السكان الذين يقطنون في الأراضي الوطنية هم من اللاجئين، تعاني الحكومة الأردنية من عجز في الميزانية منذ وقت طويل ما أدى إلى حدوث دين وطني يصعب سداده. وتعتمد الحكومة بشدة على المعونات الخارجية، حيث تشكل الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة أكبر الدول المانحة، ولجميعها مصالح سياسية في المنطقة. وتقدم جهات أخرى مثل المفوضية الأوروبية، وكندا وهولندا، والسويد، والنرويج، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وسويسرا، وإسبانيا وغيرها المساعدات لغايات إنسانية وتنموية (وأغراض الحوكمة). وثمة حالياً عدد كبير من الجهات الفاعلة في مجال المساعدات الدولية في البلاد، بعضها متواجد منذ زمن طويل بينما جاء بعضها الآخر في فترة التدفق الكبير للاجئين العراقيين (وقدمت أيضاً مساعدات عن بعد للعراقيين من الأردن) في حوالي عام 2003. وقد كان التدفق أو التوسع الكبير الأخير في أنشطتها استجابة لتدفق اللاجئين السوريين منذ عام 2011.

التعزيز والدعم: لماذا، ولماذا الآن، ولأي نتيجة؟

منذ انعقاد القمة العالمية للعمل الإنساني منذ أربع سنوات، ظل الحديث عن محلية العمل الإنساني، باعتبارها مسألة سياسة وممارسة، معقداً بالنسبة لوكالات المعونة الدولية أكثر منه للجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

بعد أربع سنوات من التزامات الصفقة الكبرى (Grand Bargain) وبغض النظر عن المؤتمر الذي عُقد عن محلية العمل الإنساني، والذي نظمه مسار عمل الصفقة الكبرى بشأن محلية العمل الإنساني في عمان عام 2019، فإن الكثير من موظفي الوكالات الدولية التي وقعت على الصفقة الكبرى (والمنظمات الدولية غير الحكومية الموقعة على ميثاق التغيير)، لا يدركون أو ليسوا على دراية بحيثيات هذه الالتزامات. وبشكل عام، لم يتم إيجاز الوكالات الأردنية أيضاً بها من قبل شركائها الدوليين، بالرغم من أن هذه الالتزامات تخصها بشكل مباشر.

كما لا يوجد في الأردن، بين كافة أنواع الجهات الفاعلة الأردنية والدولية على حد سواء، فهم ومنظور واضحان حول «محلية العمل الإنساني»، فمن غير الواضح سبب بروزها في القمة العالمية للعمل الإنساني في 2016 وفي بيانها الختامي، وما هو الغرض أو الغاية من تلك الالتزامات. وينطبق الأمر ذاته بشكل عام على موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية في الأردن والموقعة على ميثاق التغيير.

يبلغ عمر الالتزام بمحلية العمل الإنساني *25* عاماً. تشمل مدونة قواعد السلوك للصليب الأحمر والمنظمات الدولية غير الحكومية لعام 1994 التزاماً بـ«البناء على القدرات المحلية». وجاءت مبادئ الشراكة لعام 2007 كتعبير رئيسي آخر من قبل مجموعة من وكالات الإغاثة عبر عدد من القطاعات. وثمة إشارات أخرى ذات صلة تظهر في المعايير الإنسانية الأساسية (CHS) ومعايير «اسفير» (Sphere). لهذا لا تقدم «الصفقة الكبرى» شيئاً جديداً بل تضيف زخماً إستراتيجياً أعظم وضرورة ملحة.

ما هي المشكلة التي يُفترض بمحلية العمل الإنساني معالجتها (جزئياً على الأقل)؟ تتأثر «الصفقة الكبرى» بشدة بـ«خطة العمل من أجل الإنسانية» وتقرير فريق الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن تمويل العمل الإنساني، فقد سلط الأخير الضوء على «فجوة التمويل في مجال العمل الإنساني» العالمية. ومن ثم فإن الغرض الرئيسي من «الصفقة الكبرى» هو جعل العمل الإنساني الدولي أكثر فعالية من حيث التكلفة، وهي تركز على الاقتصاد الإنساني. إلا أن العديد من الجهات المعنية الأخرى تربط اقتصاديات القطاع (الذي تبلغ عوائده الحالية السنوية نحو 28.5 مليار دولار أميركي) باقتصاده السياسي أيضاً: من يمتلك أكبر سلطة في قطاع العمل الإنساني الدولي، ولمصلحة من أُستخدمت هذه السلطة؟ والسؤال المطروح، الذي لم يُفكر فيه أحد صراحة لسنوات عدة غير أنه عاد إلى المقدمة بقوة نظراً للتغييرات العالمية المتسارعة بسبب آثار جائحة كوفيد-19، يتعلق بإمكانية استمرار قطاع العمل الإنساني الدولي أو الإغاثة مادياً وسياسياً مثلما فعل خلال السنوات العشرين الماضية؟

> «تدرك الصفقة الكبرى أنه في مواجهة واقع استجابتنا الإنسانية التي تفتقر إلى الموارد بشكل يُرثى له، فإن الوضع الراهن لم يعد خياراً.»

محلية العمل الإنساني هي مسألة سياسات وممارسات على مختلف الأصعدة. يشير مخطط مبادرة الإرشاد العالمية الموضح هنا إلى أن محلية العمل الإنساني ليست مجرد مسألة في الممارسة التشغيلية للمنظمات الدولية الفردية و«شركائها» المحليين. فكما ذكرنا سابقا، تُعد «الصفقة الكبرى» بمثابة خطة عمل للإصلاح على مستوى القطاع. كما تعمل محلية العمل الإنساني على مستوى الاستجابة الجماعية للأزمات، على سبيل المثال الاستجابة لتدفق اللاجئين واسع النطاق كما كان الحال في الأردن. وتترتب على هذا مضاعفات تشغيلية بالنسبة لوكالات الإغاثة الدولية الفردية، ناهيك عن بعض المضاعفات المؤسسية: فقد اعتاد بعضها أو أكثر العمل ضمن شراكات حقيقية ومتكافئة أكثر من غيرها.

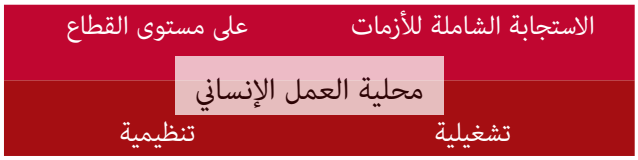

ما «المشكلة» التي تعالجها «محلية العمل الإنساني»؟						
عدم الاستدامة من الناحية السياسية في عالم متغير	عدم الاستدامة المالية مع مرور الوقت	احتكار القلة ممن يصلون أولاً	التسلسل الهرمي والتشتت	عملية صنع القرار مركزية للغاية	الإرهاق المالي	المستجيبون المحليون في المقدمة ويبقون كذلك

تخلق الطريقة التي يستجيب بها نظام الإغاثة الدولي والحكومات الوطنية لأزمة معينة، مناخاً عاماً يُمكّن إلى حد ما من محلية العمل الإنساني. فإذا كانت هناك أزمة وقامت الجهات المانحة بتقديم المساعدة، وسمحت الحكومة الوطنية بنشر فرق من الخبراء الدوليين على نطاق واسع، فمن الأرجح أن تؤدي الاستجابة الكلية للأزمة إلى تدويل سريع. أما إذا احتوت الحكومات الوطنية أعداد جهات المساعدات الدولية الفاعلة ونفوذها، فستتاح أمام الجهات الفاعلة المحلية فرصة (وسيكون عليها مسؤولية) التدخل ومدّ يد العون.

ويجدر التذكير هنا بـ «النماذج» المعيارية الأربعة للعمل الإنساني الجماعي والتي جرى تحديدها في ورقة فكرية تحليلية لمؤتمر المانحين الثالث عشر المنعقد في مونترو في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2014. ويلخص الجدول التالي النماذج الأربعة المتبعة. (رامينلغام وميتشيل، 2014)

الشمولي	يشكل هذا النهج قوام قطاع العمل الإنساني وهو نتيجة حشد دولي واسع النطاق. "ويقوم على فكرة محدودية القدرات أو انعدامها، وعلى الدور المركزي الذي تقوم به الوكالات الدولية في إدارة جهود المساعدات وتنسيقها وتقديمها. وثمة العديد من المشاكل مع هذا النموذج من حيث عدم مراعاته للسياق، وغياب المشاركة مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والميل لكونه مدفوعاً بالعرض لا موجهاً لتلبية الاحتياجات."
المقيّد	يوجد هذا النهج عند الحد من مساحة العمل الإنساني بسبب تعدي المصالح السياسية عليها، والتي يمكن أن تتمثل بالتحديات القانونية والإجرائية والأمنية أيضاً. ويخلق هذا ظروفاً معقدة وغامضة وصعبة.
التعاوني	تعمل الاستجابة الدولية جنباً إلى جنب مع الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية. وتعد قدرات الاستجابة المحلية للتنسيق والإدارة والإنجاز ذات أهمية كبيرة. "ويؤدي هذا النموذج في الوقت الراهن إلى توترات عديدة مع النظام الدولي بسبب التوجهات والتفضيلات القوية للعمل ضمن النموذج الشامل."
التشاوري	يوجد هذا النموذج في البلدان التي توجد فيها قدرة محلية كبيرة للاستجابة للكوارث، حيث تدعى الجهات الفاعلة الدولية لتحديد الثغرات والفجوات في القدرة المحلية، ومن ثم دمجها في هيكل الاستجابة المحلية.

هل من العدل قول أن تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين قد حث على حدوث استجابة دولية تميل إلى النهج «الشمولي»؟ وألا ينبغي على النهج، بعد ثمان سنوات وضمن وضع مطوّل، أن يتحول إلى نهج «تعاوني» ومن ثم إلى «تشاوري» في نهاية الأمر؟ وإذا كان اتباع نهج تشاوري يتطلب وجود «قدرة محلية» كبيرة (وهي قدرة جماعية لمختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية)، فألا ينبغي أن يكون الهدف الإستراتيجي للقطاع الدولي تعزيز ذلك؟ كما يعد الحشد والوجود الدولي واسع النطاق مكلفاً جداً: فهل يُعد هذا أفضل «قيمة مقابل المال» عبر الزمن؟ وكيف يرتبط ذلك بالهدف الإستراتيجي للصفقة الكبرى لجعل العمل الإنساني العالمي أكثر فعالية من حيث التكلفة؟

محلية العمل الإنساني تقليص لعملية تدويل سابقة وعكسها. تميل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

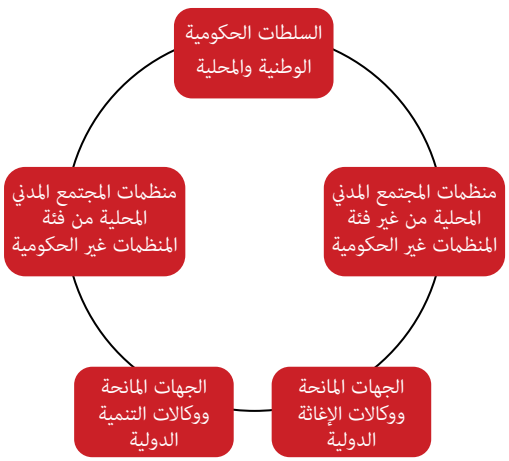

تاريخياً وعالمياً، وفي ظل ظروف اعتيادية إلى حد ما أو بمواجهة تحديات بسيطة، إلى ممارسة الإدارة إلى حد كبير بقدراتها ومواردها الخاصة. وغالباً ما تعتبر مؤسسات الدولة (بدعم من جمعية وطنية مساندة تابعة للهلال الأحمر أو الصليب الأحمر، وأحياناً قوة حماية مدنية وخدمات طوارئ أخرى، وربما أيضاً بمساعدة الجيش) والجهات الفاعلة غير الحكومية في المجتمع المدني جهات فاعلة رئيسية، وهذا هو الوضع الطبيعي. وتميل الجهات الفاعلة الدولية في مجال المساعدات والإغاثة الإنسانية إلى التدخل بالدرجة المطلوبة عندما تكون القدرات المحلية والوطنية مشبعة (مؤقتاً)، وعادة ما يكون ذلك بعد تلقيها طلباً من الحكومة الوطنية. وقد تؤدي مثل هذه «الاستجابة الشاملة»

إلى «التدويل»، وهي حالة تتولى فيها الجهات الفاعلة الدولية في مجال «المساعدات» زمام الأمور بشكل أو بآخر فتعمل بالتوازي مع الجهات الفاعلة المحلية أو الوطنية أو تحل محلها. (انظر أيضاً شيبر وآخرون، 2006). وهنا يأتي دور «محلية العمل الإنساني» بوصفها جهداً للسياسات والممارسات للتقليص من «التدويل» المفرط أو المطول أو عكسه.

الديناميات السياقية للتدويل ومحلية العمل الإنساني. محلية العمل الإنساني والتدويل هي حركات ديناميكية تحدث على فترة زمنية أطول، في العلاقة بين مختلف فئات الجهات الفاعلة. ويُظهر الرسم أدناه فئات الجهات الفاعلة الرئيسية.

وتشير منظمات المجتمع المدني التي لا تنتمي إلى فئة المنظمات غير الحكومية إلى المؤسسات المجتمعية، ومجموعات المساعدة الذاتية، والنقابات العمالية، والأوساط الأكاديمية، والجهات الدينية، والنقابات المهنية وغيرها. وبالطبع، لا تكون كل فئة من الجهات الفاعلة متجانسة بحد ذاتها: فهناك تباينات واختلافات داخلية يمكن دراستها. كما توجد جهات فاعلة أخرى، لم يتم التطرق إليها هنا، يمكنها ممارسة التأثير كوسائل الإعلام الوطنية والدولية أو القوى السياسية الأخرى في البلدان المانحة للمساعدات وتلك المتلقية لها.

على سبيل المثال، تشمل العوامل التي تؤثر على الديناميكية المتغيرة بين هذه الفئات من الجهات الفاعلة: الصدمات والضغوط داخل البلد المتلقي للمساعدات والكيفية التي تفسرها الجهات الفاعلة المختلفة بها وتستجيب لها؛ والأيديولوجيات السياسية التي تعمل على تشكيل السياسات الوطنية والعلاقات الدولية؛ والأنظمة والأحكام التشريعية والإدارية الوطنية التي تحدد المساحة المتاحة للمجتمع المدني؛ ومصالح الجهات المانحة وأولوياتها وإستراتيجيات بلدانها المتحولة؛ وعدم الاستقرار والتقلب في أرجاء أخرى من العالم والذي يشتت الانتباه الدولي ويجذب التمويل والأشخاص ذوي الخبرة.

ولا يُرى هذا المنظور التاريخي على مستوى الدولة محلية العمل الإنساني من خلال عدسة مشروع تشغيلي، بل كعملية ديناميكية، تجري على مدار سنوات، بين الجهات الفاعلة والعوامل التي تعزز أحياناً من القدرات والقيادة المحلية، أو تؤدي العكس في أحيان أخرى. ففي بعض الحالات، وعند اقتصار أزمة كبرى جغرافياً على منطقة ما دون وطنية محددة، فقد يتعايش التوجهان في منطقة الأزمة التي تحدث فيها عملية «التدويل»، في حين تسود القدرات والقيادة المحلية في بقية أنحاء الدولة.

يمكن أن تكون محلية العمل الإنساني مسألة خلافية: ويعود ذلك إلى مسائل السلطة والتحكم بالموارد التي تقع في صميمها. وثمة أحياناً تصور خاطئ عن محلية العمل الإنساني بوصفها أجندة «مناهضة لوكالات المعونة الدولية» (على سبيل المثال كوكس بازار في بنغلادش)، وهي حجة للتخلص من وكالات المعونة الدولية. وهذا تصور مغلوط، حيث تتحدث الصفقة الكبرى عن «التعزيز» و«الاستبدال» لا «التخلص». فهي في الأساس خطة عمل عن الأدوار، وعن التطور المقصود لها كذلك. وتنشأ التوترات عندما يُنظر إلى وكالات المعونة الدولية خصوصاً على أنها تتبع توجه القيادة والسيطرة الدائمين في عملها، استناداً إلى مبدأ «السلطة على» وليس «السلطة مع»، بحيث تعطي الأولوية لبقائها ونموها التنظيمي بدلاً من الاستثمار فعلياً في القدرات المحلية والوطنية. كما يمكن للخلاف أن يحدث بين الجهات الفاعلة الأكثر «محلية» من الناحية الاجتماعية والجغرافية (المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني المحلية، والإدارات المحلية) ومنظمات المجتمع المدني «الوطنية» التي دخلت إلى تلك «المساحة الأكثر محلية» استجابة لأزمة معينة. ويعد الافتقار لكل هذا رؤية إستراتيجية ونظامية أوسع للقدرات الجماعية والتعاونية لإدارة الأزمات بفعالية -حتى إن كان هذا هو السبيل الأوحد لتمكن العالم من التعامل مع الصدمات والأزمات المتزايدة.

التفسيرات المختلفة لمحلية العمل الإنساني -ليست جميعها صحيحة. توجد 9 تفسيرات على الأقل لمفهوم «محلية العمل الإنساني»، وهو واحد من الأسباب التي تجعل الحوار في هذه القضية مشوشاً للغاية. وتؤدي التفسيرات المختلفة إلى رؤىً مختلفة حول سؤال «كيف يبدو النجاح». وتتلخص التفسيرات فيما يلي:

- لا مركزية صنع القرار: جعل القرارات الإستراتيجية التشغيلية والمالية أقرب إلى المناطق المعرضة للخطر أو المتأثرة.
- تأميم مكتب الوكالة الدولية: التشجيع على تشغيل المزيد من الموظفين الوطنيين ضمن المكاتب القُطرية للوكالات الدولية إلى الحد الذي يديرها فيه المواطنون بالكامل.
- تعددية الجنسيات: وهي إستراتيجية عدد من الهياكل الفيدرالية للمنظمات غير الحكومية لإضافة المزيد من الأعضاء

الوطنيين المستقلين اسمياً إلا أنهم جزء من التحالف أو الاتحاد الدولي. ويشبه هذا الهيكلة العالمية لجمعيتي الهلال الأحمر والصليب الأحمر، فهما لا تتمتعان بميزة القدرة على تلقي الموارد المالية وغيرها بسرعة من أعضاء الاتحاد الآخرين في حال حدوث أزمة وحسب، بل يمكنهما الاستفادة أيضاً من تجربة وخبرة زملائهما من الأعضاء الدوليين في عمليات الاتصالات العامة، وجمع التبرعات، وأعمال السياسات، وكسب التأييد في بلدانهم.

- العمل مع الشركاء: عوضاً عن التنفيذ المباشر.
- العمل بالتكامل مع الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية: تجلب الجهات الوطنية والدولية على حد سواء مساهمات قيّمة ولازمة لتحقيق أهداف وغايات مشتركة.
- مشاركة أوسع مع السكان المتأثرين :يتعلق العمل الإنساني بالأشخاص المتأثرين بالأزمات لا بالمنظمات المحلية. لذا تتحقق «محلية العمل الإنساني» عندما تتفاعل الوكالات الدولية بشكل مباشر وفعال مع هؤلاء السكان. ويكمن الهدف في الحد من تأثر وضعف الأسر المتضررة وتعزيز «صمودها»، وليس تعزيز القدرات التنظيمية و/أو دعم قيادة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية.
- بإدارة وقيادة السكان المتأثرين والجمعيات الخاصة بهم: يتولى الأشخاص المتأثرون بالأزمة زمام القيادة، سواء فيما يتعلق بجهات المساعدة الفاعلة الدولية أو المحلية/الوطنية. ويعطي هذا التفسير أهمية لالتزام الصفقة الكبرى المتعلق بـ«ثورة المشاركة»، فهو يتعدى «المساءلة أمام السكان المتأثرين» أو «التواصل مع المجتمعات»، لكنه يحترم بالكامل وكالة الأشخاص المتأثرين بالأزمة (أو يعيدها لهم).
- قيادة محلية: حيث تقوم جهة فاعلة محلية غير محددة، أو جهة فاعلة في المحيط الجغرافي بـ«قيادة» جانب غير محدد من الاستجابة للأزمة.
- التحول: وهو إستراتيجية مقصودة، وذلك عندما يكون التدويل مبرراً إلى حد ما لتشبع القدرات المحلية فعلاً، بحيث يتم عكس الأدوار مجدداً مع الجهات الفاعلة الدولية والعودة إلى دور داعم، مع الاستثمار في قدرة جماعية وطنية أقوى للتعامل مع الأزمات المستقبلية.

ولا تتوافق كافة التفسيرات مع روح الصفقة الكبرى ومقصدها، ولا حتى في تفسيراتها الاقتصادية أو المتعلقة بالاقتصاد السياسي. فمن وجهة نظر التفسير الاقتصادي، تُحدث تفسيرات «اللامركزية»، و«التأميم»، و«المشاركة الأوسع مع السكان المتأثرين» و«بإدارة وقيادة السكان المحليين» على الأكثر فرقاً هامشياً في تكلفة الاستجابة الدولية القوية وفجوة التمويل الإنساني. ومع ذلك، فإن السعي وراء «الصمود» على مستوى «الأسر» و«المجتمعات» ليس إستراتيجية ناجعة وعملية فقط حيث تتطلب الاستجابة للأزمات الإنسانية الكبرى مزيجاً من القدرات الحكومية، وشبه الحكومية، وغير الحكومية المنظمة بشكل فردي أو جماعي. وإذا لم تكن هناك قدرات وطنية جماعية قوية، فستتطلب الأزمة القادمة حشداً دولياً مكلفاً مرة أخرى. ومن منظور قصير المدى ولمرة واحدة، فقد يكون هذا فعالاً من حيث التكلفة ليقدم قيمة مقابل المال؛ غير أنه ليس بالأمر الناجح عند حدوث سيناريوهات الأزمات المطولة أو المتكررة. (انظر مبادرة الإرشاد العالمية، 2019).

ومن وجهة نظر الاقتصاد السياسي، لا تتناول التفسيرات الواردة أعلاه أيضاً علاقة الهيمنة والتبعية الهيكلية بين الجهات الفاعلة الدولية والوطنية، مع استثناء محتمل لتفسير: «بإدارة وقيادة السكان المحليين». بالرغم من أن هنالك بعض التجارب العالمية باستخدام النهج الأخير، إلا أن قطاع الإغاثة الدولي غير قادر بشكل عام على الاستجابة هيكلياً وعلى نطاق واسع لوكالة السكان المتأثرين بالأزمات وقدراتهم.

«بالتكامل مع»، و«العمل مع الشركاء» و«بقيادة محلية» هي جميعاً تعبيرات غامضة ولا تعبر عن ديناميات القوة. وعادة ما يتم إساءة استخدام كلمة «شريك» أيضاً لوصف أوجه التعاون التي يجري من خلالها استخدام الوكالات المحلية، «وإبقاؤها مقيّدة مالياً» (بحسب أحد الذين جرت مقابلتهم)، وغير قادرة على التحول إلى منظمات مستدامة يمكنها جذب الموارد ذات الجودة والاحتفاظ بها.

وتبدو كلمة «بالتكامل مع» مناسبة للغاية، لولا أن أظهرت الأبحاث على مستوى العالم تحكم الوكالات الدولية بـ«تقدير» القدرات المعنية، والتي قد تفسرها أيضاً على أنها البحث عن آخرين ممن يمكنهم «تكميلها» بدلاً من التفكير بكيفية أن «تكمل» هي الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. (باربليت، 2019)

ويمكن النظر إلى «تعددية الجنسيات» بوصفها إستراتيجية من شأنها تقليل التكلفة بطريقة أكثر هيكلية مع الحفاظ على القدرات في الوقت ذاته. لكن كما هو الحال فيما يتعلق بـ «تأميم» المكاتب القُطرية للوكالات الدولية، فإن «تعددية الجنسيات» هي موضع خلاف من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية التي لا تُعدّ جزءاً من هذا التحالف الدولي ولا ترغب في أن تكون كذلك. (لتوضيح قوي لهذا، انظر الرسالة المفتوحة، 2020)، فهي تمنح أعضاء التحالف الدولي ميزة تنافسية قوية قد تمكنهم من استبدال منظمات المجتمع الوطني المحلية/الوطنية الأخرى التي لا تشكل جزءاً من هذا التحالف بدلاً من تعزيزها. وكذلك، وعند البدء في الحصول على الموارد المالية في السوق المحلي، تحرم هذه التعددية منظمات المجتمع المدني الأخرى من إمكانية تقليص اعتمادها المالي على المساعدات الدولية -وهو ما يقلل أكثر من فرص بقائها وتطورها بشكل دائم.[2]

ومن كلا المنظور الاقتصادي والاقتصاد السياسي ومنظور «السياسة العالمية»، فإن التفسير طويل الأمد والواعد بصورة أكبر من ناحية إستراتيجية هو «التحوّل»: حيث تأتي الوكالات الدولية للمساعدة وربما «تحل»، بشكل مؤقت جداً، مكان الوكالات المحلية والوطنية عندما لا تمتلك الأخيرة القدرات الكافية. وهي تعمل بشكل مقصود بطرق تسعى إلى عكس الأدوار وإعادة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لاستلام زمام الأمور. ولا يكمن الهدف الإستراتيجي في التخفيف من المعاناة الإنسانية قصيرة المدى للأشخاص المتضررين من الأزمة وحسب، بل في تعزيز بنية تحتية وطنية من القدرات الجماعية أيضاً لتحقيق إدارة أفضل لدى استمرارية أزمة ما أو تكرارها. وهذا من شأنه التقليل من الحاجة إلى التدويل المستمر أو المتكرر ذي الكلفة العالية. وإذا ما كانت جائحة كوفيد-19 قد تسببت بانكماش اقتصادي عالمي حاد، فعندها يكون تقليص مساعدات التنمية الرسمية بين الجهات المانحة التقليدية «سيناريو» محتملاً. ويبقى السؤال المطروح الآن كيف نجعل المساعدة الدولية في الأردن أكثر فعالية من حيث التكلفة وأقل اعتماداً على القدرات التنظيمية والتقنية الدولية.

يمكن لمحلية العمل الإنساني أن تحصل بشكل مقصود أو تلقائي.

تحصل محلية العمل الإنساني تلقائياً عندما تحدّ القيود الأمنية او القانونية أو غيرها من وجود وكالات الإغاثة الدولية ومن حريتها التشغيلية، بحيث تبدأ بزيادة العمل مع (أو من خلال) الوكالات المحلية والوطنية. كما تكون تلقائية عندما يضعف التمويل الدولي لتحتاج الوكالات الدولية إلى تقليص حجمها بل والتفكير في ترك البلاد و«تسليم» عملياتها للجهات الفاعلة المحلية. أما محلية العمل الإنساني «بشكل مقصود»، فتحصل عندما تسعى وكالات الإغاثة الدولية بشكل متعمد إلى دعم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وتعزيزها، كهدف برامجي أو حتى إستراتيجي، حتى تتمكن من تقليص دورها أو الرحيل ربما، حيث تعلم حتمية ذلك في النهاية. وتنخرط وكالات الإغاثة هنا جماعياً في التخطيط الموروث.

2 يمكن أن نجد الظاهرة الموصوفة هنا في الهند على سبيل المثال

محلية العمل الإنساني في الأردن -المستوى التشغيلي

> أي إرث سنترك وراءنا، من حيث المجتمعات «الأكثر صموداً والقدرات التنظيمية المعززة والمشتركة بين الوكالات؟»

يسلط الرسم التالي الضوء على سبعة أبعاد للعلاقة بين الجهات الفاعلة الدولية في مجال الإغاثة والجهات الفاعلة المحلية والوطنية، من منظور الجهات الفاعلة المحلية. (لمزيد من التوضيح انظر الملحق 7)، وهي متصلة ببعضها بعضاً إلا أنها ترتبط بعلاقة مركزية فيما بينها. إذا ما كانت العلاقة بنّاءة وتحولت بشكل متعمد إلى تعاون متكافئ حيث يمكن للجهات الفاعلة المحلية أن تكون «شريكة في صنع القرار» وليس مجرد «متعاقدة فردية» أو «شريكة تنفيذية»، فإن الكثير مما سيأتي يصبح أسهل. وفي حين يتم جمع الأموال لما يُزعم أنه صالح السكان المتأثرين، فإن رأي هؤلاء الأخيرين الصريح حول ما يتم فعله لصالحهم هو أمر هام أيضاً، وغالباً ما يشكل تحدياً للجهات الفاعلة الدولية والمحلية/الوطنية على حد سواء. وقد استمع البحث إلى كافة الأبعاد غير أنه ركز على وجه خاص على أبعاد العلاقة، والتمويل، والقدرات المترابطة بشكل وثيق.

السياسة	البروز	آليات التنسيق	القدرة	التمويل	ثورة المشاركة	نوعية العلاقة
حضور وتأثير أعظم للجهات الفاعلة الوطنية في نقاشات السياسات الدولية	أدوار الجهات الفاعلة الوطنية ونتائجها وابتكاراتها بارزة ويتم رفع تقارير بها	حضور وتأثير أعظم للجهات الفاعلة الوطنية	المنظمات والقدرات التعاونية المستدامة التوقف عن تقويض القدرات	جودة أفضل كمية أكبر	مشاركة أكبر للسكان المعرضين للخطر والمتأثرين	محترمة ومتكافئة شفافية ومساءلة متبادلتان

1. نوعية العلاقة

الاستنتاج: «الشركاء في صنع القرار» أمر نادر. المصطلحات الأكثر شيوعاً التي تستخدمها الجهات الفاعلة الدولية لوصف علاقاتها بمنظمات المجتمع المدني الأردنية المحلية والوطنية هي: «جهات متلقية للمنح من الباطن»، و«متعاقدون فرعيون»، و«شركاء منفذون» و«شركاء إستراتيجيون». وتعبر هذه المصطلحات عن صفات مختلفة في العلاقة، حيث تعكس الثلاثة الأولى منها، والتي تشكل غالبية المصطلحات المستخدمة، بوضوح علاقة غير متكافئة. وتعد الوكالة الأردنية إلى حد كبير أداة لتنفيذ تدخل أو مشروع صممته وتتحكم به الجهات الفاعلة الدولية. وقد يكون لـ«الشريك المنفذ» دور أكبر قليلاً، ربما من حيث اختيار المشاركين أو المنتفعين أو في اتخاذ القرارات حول المواعيد والترتيبات اللوجستية. ولا ترتكز هذه الشراكة على هدف مشترك أوسع، كما أنها مقيّدة بالإطار الزمني للمشروع ولا توجد أصلاً إذا لم يتم تحويل الأموال.

الاستنتاج: أولئك ذوو المعرفة الأعمق بالسياق يتلقون موارد أقل. أكد العديد من الأشخاص ممن جرت معهم مقابلات من الوكالات الدولية على قيمة المنظمات المحلية ذات الطابع المجتمعي من حيث معرفتها وفهمها الاستثنائيين للمجتمعات المحلية وقادتها والمؤثرين فيها، بالإضافة إلى أسرها وأفرادها الأكثر تأثراً وضعفاً. إلا أن الوكالات الدولية تفضل بشكل عام العمل مع منظمات المجتمع المدني الوطنية نظراً لتمتعها بالقدرة على الوفاء بمتطلبات العناية الواجبة والامتثال. باختصار، فإن تلك المنظمات التي تتمتع بقدر أكبر من الرؤية والبصيرة لا تمتلك الأشكال والإجراءات التنظيمية التي تشعر الجهات الفاعلة الدولية بالراحة معها وتطلبها، وبالتالي تتلقى موارد أقل.

الاستنتاج: الوكالات الأردنية الأقوى أكثر قدرة على التفاوض على الشروط إلى جانب ما يُسمى بـ «المنظمات غير الحكومية الملكية»، ثمة الآن عدد صغير من منظمات المجتمع المدني الأخرى الراسخة والتي تتميز بأنها أكبر وأقوى. وهذا ما يجعل منها «منظمات شريكة» جذابة بالنسبة للوكالات الدولية، لكنه يضعها أيضاً في مكان أفضل للتفاوض بشأن شروط التعاون. ويمكن الاستفادة من القدرة على-

أو ببساطة الشجاعة لـ- قول: «حسناً ربما، لكن ليس بهذه الشروط»، للإصرار على شراكة أكثر تكافؤاً مع تقاسم مناسب للمنافع، والمخاطر، والموارد، والقدرات.

> «لقد ازدهرت بعض المنظمات الأردنية ولديها الثقة والصوت. والآن ترغب مزيد من المنظمات الدولية في العمل معها في شراكة أكثر تكافؤاً. يمكن للمنظمات الدولية التعلم منها لإثراء خططها الخاصة بالتدخل.»
> أحد الموظفين الوطنيين في وكالة دولية

وتكون المنظمات الأصغر والأكثر ضعفاً أكثر تردداً في فعل ذلك خشية فقدانها فرصة التمويل. وتعد المخاوف من إثارة المتاعب مؤشراً على علاقة قوى غير متكافئة -وليست «شراكة».

الاستنتاج: «المكانة» الأعلى تمنح مصداقية أكبر. يميل قطاع المساعدات الدولية إلى خلق نظام طبقي غير رسمي إنما ملحوظ جداً. وفيه، تقع المنظمات المجتمعية في أسفل هرم المكانة، تليها المنظمات غير الحكومية المحلية/الوطنية في الأسفل؛ وما ينقلك في خطوة نوعية أعلى السلم هو أن تكون موظفاً وطنياً ومن ثم دولياً في منظمة غير حكومية دولية. وتتحسن المكانة أكثر عبر الالتحاق بوكالة للأمم المتحدة. أما المكانة الأعلى في القوة (إن لم تكن بالضرورة ذات منافع مادية)، فهي عندما تكون موظفاً لدى إدارة مانحة ثنائية الأطراف أو متعددة الأطراف. ويمثل الاقتباس التالي الكيفية التي تضفي بها المكانة في نظام المساعدات المصداقية.

> «عندما كنت أعمل مع منظمة محلية وقدمت اقتراحات في اجتماعات التنسيق، لم أشعر أن أحداً كان يُنصت إلي؛ والآن بعدما أصبحت أعمل مع منظمة غير حكومية دولية وأساهم باسمها، يتم أخذ ذلك بعين الاعتبار. إذ يكون لك صوت وتأثير بوجود اسم وكالة تابعة لمنظمة دولية. إنه لواقع محزن أن وجهة النظر ذاتها تكون مسموعة عندما أمثل منظمة غير حكومية دولية أكثر من لو كنت أتحدث باسم منظمة وطنية. ويحدث هذا على مستوى الحكومة أيضاً.»
> أحد الموظفين الوطنيين في منظمة غير حكومية دولية

وتم الإبلاغ عن تجارب مشابهة من بلدان أخرى، وهو ما يدل على كونها مسألة هيكلية لا تخص الأردن فقط. ومن المرجح أن يشهد الموظف الوطني في وكالة دولية الذي يؤسس منظمة مجتمع مدني وطنية خاصة به تراجعاً في المصداقية وذلك بسبب تراجع مكانته ببساطة.[3]

الاستنتاج :سلوكيات الموظفين الوطنيين تشكل فرقاً. جرى الاستماع لوجهتي نظر حول مواقف الموظفين الأردنيين الوطنيين العاملين في وكالات دولية وسلوكياتهم تجاه الجهات الفاعلة من منظمات المجتمع المدني المحلية/الوطنية. ويرى بعض الموظفين الأردنيين الوطنيين بأنهم في وضع يؤهلهم للعب دور الوسيط. وذكر بعضهم أن الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية قد تفضل التقرب منهم والتحدث معهم ليس بسبب اللغة وحسب، بل لأنهم أيضاً يفهمون المجتمع الأردني ومن أين تأتي الجهات الفاعلة الأردنية، كما أنهم يدركون رغبتهم في أن يترك هذا الوجود الدولي الكبير إرثاً إيجابياً دائماً في الأردن.

وأشار آخرون ممن جرى مقابلتهم إلى أن بعض الموظفين الأردنيين في الوكالات الدولية يمكنهم أيضاً إساءة احترام الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية.

الاستنتاج: معدل دوران الموظفين من كافة الجهات يعيق بناء العلاقات. تجد الجهات الفاعلة المحلية والوطنية صعوبة في بناء علاقات أقوى عندما يكون هناك معدل دوران كبير بين الموظفين الأجانب –الذين غالباً ما يتقلدون مناصب عليا في صنع القرار، أو عندما يكون صوتهم مسموعاً حتى لو لم يكونوا ذوي مناصب عليا أو خبرات واسعة. (ريم، 2020). ومع ذلك، يوجد أيضاً معدل دوران بين موظفي منظمات المجتمع المدني الأردنية.

3 «عندما كنت منسقاً في منظمة غير حكومية دولية، كان صوتي مسموعاً. لقد شاركت في قيادة مجموعة الخدمات اللوجستية، والآن بصفتي منسقاً في منظمة غير حكومية وطنية، لم يعد بإمكاني الكلام. فهل حقيقة الانتقال من منظمة غير حكومية دولية إلى أخرى وطنية تفقدني قدراتي»؟ اقتباس من باربليت، ف. وآخرون، 2019

الاستنتاج: لا تتفق منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية على وجهة نظر موحدة حول شكل العلاقة التي ترغب بها مع الجهات الفاعلة الدولية. وهذا أمر طبيعي نظراً لاختلاف نقاط القوة والمحددات التنظيمية فيما بينها، مما يعني اختلاف أولوياتها واحتياجاتها فيما يتعلق بالدعم والتعزيز، إن وجدت. ومع ذلك، فثمة إجماع كبير بأن استخدامها كـ «متعاقد فرعي» أو مجرد «شريك منفذ» لأجندة جهة أخرى وبرنامجها، لا يسهم في تعزيزها بصورة هادفة.

الاستنتاج: مشكلة ثقة في الأردن أيضاً. تعد مسألة انعدام الثقة العامل الرئيسي الذي يبرز عالمياً خلال المحادثات والأبحاث والعمليات المؤقتة للوصول إلى محلية عمل إنساني أكثر فعالية. وطالما أن هنالك ثقة متدنية، ستتم إعاقة المكونات الرئيسية الأخرى ذات الطابع الأكثر تعاونية وتشاورية بين الجهات الفاعلة الدولية وتلك المحلية/الوطنية: أي تقاسم أكثر انصافاً للموارد المالية، وتقاسم فعال للقدرات، ومشاركة هادفة أكثر من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في آليات التنسيق، وتفسير السياسات والمعايير العالمية العامة بشكل يتناسب مع السياق الأردني، بالإضافة إلى إبراز مساهمات كل منها.

ويؤكد البحث أن الثقة أو انعدامها في الأردن مسألة هامة. فقد أشار عدد ممن جرى مقابلتهم، من مختلف الجهات، أن هناك بعض التوتر بين وكالات المعونة الدولية والجهات الفاعلة الأردنية، وبالتحديد منظمات المجتمع المدني منها. واستذكر المستجيبون من الوكالات الدولية حالات تصرفت فيها الجهات الفاعلة الأردنية بفخر لا داعي له أو كانت مدفوعة على ما يبدو للعمل بمصالحها الاقتصادية فقط («كيف أستفيد من هذا»؟). ومن ناحية أخرى، تشير الجهات الفاعلة الأردنية إلى سلوكيات فوقية غير مرحب بها بين الموظفين الأجانب غير أنها تصدر أيضاً أحياناً عن الموظفين الوطنيين في الوكالات الدولية.

> «لقد كانت موظفة أجنبية شابة، وبصراحة خبرتها قليلة، تعمل في إحدى المنظمات الدولية الشريكة لنا. ذات يوم، جلست في واحد من اجتماعات الإدارة العليا وأخبرتنا أننا يتعين علينا عقد الاجتماع باللغة الإنجليزية لأن ذلك يناسبها أكثر.»
>
> مدير إحدى منظمات المجتمع المدني الوطنية

الاستنتاج: سرديات سلبية غير مفيدة. أظهرت المحادثات مع موظفي الوكالات الدولية (بمن فيهم موظفون وطنيون أردنيون في بعض الأحيان)، انتشار السرديات السلبية كما هو الحال في الأردن على نطاق عالمي حول الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية. ويمكن تلخيصها بأنها «تفكير قائم على العجز»، حيث يتم التأكيد باستمرار على نقاط الضعف والقصور والثغرات الظاهرة لدى «الآخر». وفي مثل هذه الروايات، تُعتبر الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، لاسيما غير الحكومية منها، بحكم تعريفها «خطراً كبيراً» من حيث انتشار الاحتيال والفساد لكونها مدفوعة بالمصالح الاقتصادية وغير قادرة أو غير مستعدة للتصرف بإنصاف وحيادية، بالإضافة لضعفها من الناحية التنظيمية وعدم قدرتها على تلبية المعايير الدولية. الأمر الذي يتعارض بشكل حاد مع الصورة الإيجابية للغاية التي تنقلها الجهات الفاعلة الدولية في مجال المساعدات الإنسانية عن نفسها، حيث تعتبر أنها: جهات مهنية تطبق المعايير الدولية ومنظمة أيضاً، وتتمسك بأعلى المعايير الأخلاقية وتحقق نتائج سريعة وعلى نطاق واسع، وكثيراً ما تكون لها قصص نجاح ساحق.

إن الوعي النقدي (الذاتي) والفحص مطلوبان في الخطابات الرسمية وغير الرسمية حول «نحن» و«هم». إلا أن الصور السلبية المتناقلة حول القدرات المحلية والوطنية، على نطاق عالمي وفي الأردن، ليست بريئة: فهي تبرر إقامة علاقات الهيمنة والتبعية واستمرارها. هل يتناسب هذا مع موقف «الإنسانية المشتركة» ومع دور جهة ما جاءت بغية تقديم «المساعدة» إضافة لادعائها بأنها «شريك»؟ وإذا ما تم تطبيق ذلك على مجموعات اجتماعية أخرى، سيطلق على مثل هذا التصوير السلبي المعمم اسم: «التحامل». وقد تنبثق الخطابات المتحاملة من الجهات كافة: وكل جهة ستكون مسؤولة عن تصحيح خطابها. إلا أن ذلك قد يكون أصعب بالنسبة لتلك الجهات التي تتمتع بالسلطة والامتياز.

وقد يصبح النقاش في التحامل المنهجي في قطاع الإغاثة أسهل الآن بعدما ساهمت عودة حركة «حياة السود مهمة» (Black Lives Matter) إلى السطح مجدداً، مع تسليطها الضوء على مسألة العنصرية، في التأثير على قطاع المساعدات الدولية. فقد اعترفت منظمة إنقاذ الطفل (مؤسسة إنقاذ الطفل -المملكة المتحدة، 2020) وأطباء بلا حدود (الغارديان، 2020) بالفعل بوجود التحامل بدوافع عنصرية داخل مؤسساتها أيضاً.

انتقاد المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية: دعوة للتأمل

هل من الإنصاف انتقاد المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني الأردنية لعدم امتلاكها «القدرات» -دون مراعاة أن:

- القيود التشريعية والسياسية الحكومية تحدّ من دورها ونموها ووصولها إلى التمويل المحلي والدولي؟
- «الشركاء» الدوليين غالباً ما يزودونها بالتكاليف المباشرة لتنفيذ المشروع فقط، مع حرمانها من الرسوم الأساسية/ نفقات التنفيذ الذاتي/ رسوم الإدارة (بينما تصر على توفيرها لنفسها)/ وفي بعض الأوقات تقوم من جانب واحد بتقليص رواتب موظفي منظمات المجتمع المدني المحليين أو طلباتهم الخاصة بالمعدات (مثل الحواسيب، والطابعات، والدراجات النارية، وغيرها)، لمشروع مشترك؟
- المنظمات الدولية تسحب الموظفين الأكثر خبرة و«تمرّساً» من منظمات المجتمع المدني المحلية/الوطنية عبر تقديم رواتب ومزايا أعلى بكثير؟
- الأهداف لا تنفك تتغير، حيث إن الأجانب (غير المنخرطين في العمل التشغيلي) يضعون معايير وإرشادات جديدة وما إلى ذلك، بينما تضيف الجهات المانحة مزيداً من متطلبات الامتثال التي يصعب حتى على المنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة ذات الموارد الجيدة تلبيتها والالتزام بها، حتى مع قدرتها على تكريس موظفين لذلك؟
- حتى لو أصبحت منظمات المجتمع المدني المحلية/الوطنية أكثر قدرة وتعقيداً، فلا يوجد «تدرج» وتغيير جذري للأدوار – إذ تظل الشريك الأصغر التابع لإدارة الوكالة الدولية.

هل من الإنصاف انتقاد المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني الأردنية من مشروع لآخر، بدلاً من متابعة إستراتيجيتها – دون مراعاة أن:

- عبر حرمانها من احتمال موثوق للحصول على تمويل طويل الأمد، وخفض تكاليفها وتشجيعها على التنافس مع بعضها بعضاً إلى حد التبخيس من نفسها والتقليل من شأنها، فإن الجهات الفاعلة الدولية في مجال المساعدات تساهم في تفاقم كفاح منظمات المجتمع المدني من أجل البقاء؟ هل هذا يشبه انتقاد عامل مياومة لعدم امتلاكه خطة مهنية؟
- المنظمات الدولية غير الحكومية أصبحت أيضاً أكثر اعتماداً على المنح المؤسسية وتتحرك حسب أهواء الجهات المانحة؟

هل من الإنصاف انتقاد المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني الأردنية لأنها تكافح في بعض الأوقات للالتزام بمبادئ العمل الإنساني الجوهرية -دون مراعاة:

- مطالب الموظفين الدوليين المتناقضة: إذا كانت المنظمات ذات علاقات جيدة مع فئات اجتماعية ومجتمعات معينة، فقد تواجه تحديات كونها متحيزة؛ وإذا لم تكن على علاقة بفئات اجتماعية ومجتمعات معينة، فقد تُتهم بأنها «غير مسؤولة» بما يكفي أمام «المستفيدين»، أو بافتقارها لـ«الشرعية» في غياب «الفئات المعنية»؟
- أنه مع الاعتماد الشديد على التمويل المؤسسي من الجهات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تمتلك إستراتيجياتها الإقليمية والقُطرية وجوانب اهتماماتها الخاصة، فإن العديد من وكالات المعونة الدولية ليست «مستقلة»؟

هل من الإنصاف انتقاد المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني الأردنية بوصفها تشكل «خطراً كبيراً» من حيث الاحتيال والفساد، أو أنها مدفوعة بمصالحها الذاتية الاقتصادية -دون مراعاة:

- التكاليف الهائلة لوكالات المعونة الدولية من حيث مكاتبها العالمية وبنيتها التحتية الإدارية.
- تكلفة الموظفين الدوليين القادمين بعقود قصيرة الأجل نسبياً، والذين يحتاجون للسكن، ورحلات طيران، و«الراحة والاستجمام» وغير ذلك من الخدمات والمنافع الأخرى؟
- تكلفة تكرار المؤتمرات الدولية حول الموضوع ذاته أو مؤتمرات القمة العالمية التي يجري التعهد خلالها بالالتزامات التي بالكاد تتحقق لاحقاً؟

- وقوع عمليات الاحتيال والفساد؛ والتحرش والاعتداء الجنسي؛ والتنمر والترهيب، وما إلى ما ذلك في المنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة أيضاً؟[4]
- أنه مع كافة أعمالها ذات الطابع المهني، تخاطر وكالات المعونة الدولية أيضاً بالتصرف مثل «الشركات» التي يبدو أن مصالحها التجارية تأتي في مقدمة أولوياتها؟

هل من الإنصاف انتقاد المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني الأردنية لتركيزها على تقديم الخدمات وليس على السياسات العامة وكسب التأييد –دون مراعاة أن:

- عمل السياسات وكسب التأييد يتطلب قدراً من التمويل المرن وطويل الأجل من أجل التمكن من جذب الموظفين الأكفاء واستبقائهم، والاستجابة لأجندات السياسات وعمليات صنع السياسة التي لا يمكن التنبؤ بها في بعض الأحيان –وهي ميزة في التمويل تُحرم منها المنظمات المجتمعية بشكل عام؟
- العمل المتعلق بـ«السياسات» في الأردن يمكن تقييده من خلال تفسير الحكومة لتشريعات منظمات المجتمع المدني التي تضع قيوداً على مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الأنشطة «السياسية» أو «الدينية»، دون تحديد هذا بشكل أوضح؟
- الوكالات الدولية لا تُطلع نظراءها و«شركاءها» الأردنيين على التزامات السياسة التي تعهدت بها، كالصفقة الكبرى وميثاق التغيير على سبيل المثال، على الرغم من لهذا الأمر تبعاته على المنظمات المجتمعية الأردنية؟
- الوكالات الدولية تشعر بعدم الارتياح وقد تصبح دفاعية عندما تقوم منظمات المجتمع المدني بحملات المناصرة والتأييد التي تشكك في هيمنة وكالات المعونة الدولية وسيطرتها.

هل من الإنصاف انتقاد المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني الأردنية لأنها لا تعتبر نفسها جهة فاعلة في «المجتمع المدني»، تلعب دوراً، نيابة عن المواطنين، تجاه الدولة والقطاع الخاص –دون مراعاة أن:

- وكالات الإغاثة الدولية تقوض تنمية منظمات المجتمع المدني عبر تحويلها إلى جهات لتقديم الخدمات ومجرد «شركاء منفذين» بدلا من «شركاء في صنع القرار»؟
- ثقة منظمات المجتمع المدني المحلية بنفسها يمكن أن تقوضها الروايات السلبية المستمرة بعدم امتلاكها القدرات، أو أنها تشكل خطراً كبيراً، أو كونها غير منظمة بما فيه الكفاية، وما إلى ما ذلك؟
- العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية ذاتها لا تعمل كجهات فاعلة في «المجتمع المدني» في بلدانها الأم، بحيث تتعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية وقضايا الحوكمة الرئيسية هناك؟

هل من الإنصاف انتقاد المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني الأردنية لكون جميعها غير منظمة وتطبق أهدافاً متغيرة -دون مراعاة أنه:

- عندما لا يكون هناك منصة أو منتدى لمنظمات المجتمع المدني المحلية/الوطنية، فهي تتعرض للانتقاد؛
- إذا كانت هناك منصة، فهي تتعرض للانتقاد بوصفها «شمولية» لا «تمثيلية»؛
- عندما يكون لديها أعداد كبيرة من الأعضاء، معظمهم غير فاعلين (لأسباب عدة)، فإنها تتعرض للانتقاد جراء ذلك أيضاً؟

العديد من منتديات التنسيق، ومجموعات وفرق العمل، والهيئات الاستشارية، وهيئات صنع القرار التي تتعامل مع المسائل التي تؤثر بشكل مباشر على الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، لا تشملها، أو تشملها كأقلية فقط؟

ما الذي حدث إلى حد أن الأجانب، الذين يأتون لمساعدة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في وقت الأزمات، يرونها أو يصورونها بشكل سلبي جداً ويعتبرونها «خطراً»؟

4 في وقت إجراء هذا البحث، أُكتشفت عمليات احتيال واسعة النطاق بالإضافة إلى ممارسة الجنس مقابل العمل بين المنظمات الدولية غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي قيد التحقيق.

العمل الإنساني الديني ومحلية العمل الإنساني

أصبحت المنظمات الدينية أو المستوحاة من الدين جهات فاعلة بارزة جداً على نطاق عالمي في العمل الإنساني. وتحظى أهمية التمويل من مصادر «إسلامية»، سواء أكان ذلك صادراً عن أفراداً أم دول ومؤسسات إسلامية ثرية، باعتراف متزايد وجاذبية أكبر أيضاً، حتى بالنسبة للوكالات العلمانية. وإن المنشورات المكتوبة حول دور الدين والعقيدة في إدارة الازمات الإنسانية آخذة بالتوسع بسرعة وتشمل الآن المزيد من التأملات والإشارات إلى «محلية العمل الإنساني».

ومن الأسئلة التي لم يتمكن هذا البحث من التطرق إليها بشكل منهجي هو ما إذا كانت العلاقات التعاونية بين المنظمات الدولية والمحلية/الوطنية الدينية أو المستوحاة من الدين تختلف عن تلك القائمة بين المنظمات «العلمانية» أو مع منظمة دولية «علمانية»؟

وثمة اختلافات في أسلوب عمل الوكالات الدينية المختلفة، حيث يعد التنفيذ المباشر بالنسبة لبعضها النهج الرئيسي، بينما تفضل أخرى العمل مع شركاء. كما تميل بعض المنظمات، التي عادة ما تكون جزءاً من تحالفات عالمية، مثل مؤسسة كاريتاس الدولية أو تحالف الكنائس للتنمية (ACT)، إلى الدخول في «شراكة» مع الأعضاء الوطنيين والمحليين من ذلك التحالف، بالرغم من أن هذه الخيارات ليست حصرية. وتشير الأدلة المتناقلة من المقابلات إلى أن «المنفذين المباشرين» لا يشعرون جميعهم بارتياح تجاه التزامات محلية العمل الإنساني. كما أن التعاون ضمن تحالف لا يؤدي تلقائياً إلى شراكات متكافئة وإستراتيجية، حيث يمكن أن يحدث تعاون قصير الأجل لتلبية مصالح وتنفيذ مشاريع معينة. ولا يجد أعضاء التحالفات المحلية والوطنية من السهل قبول المتطلبات الإدارية الكثيرة والتكيف معها، بينما ربما كانوا يتلقون في العقود السابقة تمويلاً هائلاً مقابل إعدادهم لتقارير خفيفة والتقاط بعض الصور فقط.

وبالنسبة للعدد الأكبر من منظمات المجتمع المدني الإسلامية الأردنية، فلا تعد «الهوية الإسلامية» علامة مميزة في برامجها وشراكاتها. وفي حين يعتنق الإسلام القيم الكونية وتلك الإنسانية ويعززها، فهو لا يقدم شيئاً محدداً. فالأهم بالنسبة لهذه المنظمات هو أن يتم التعامل مع التمويل والمنح، بما فيها تلك ذات المصادر الدولية، وفقاً لمبادئ «المرابحة» القائمة على التمويل الإسلامي. وقد كانت قادرة على مناقشة هذا الأمر بشكل موسع مع المنظمة الشريكة من الأمم المتحدة والتوصل إلى صيغة مقبولة لكافة الأطراف.

ويجدر هنا تقديم ملخص لإحدى الدراسات ذات الصلة والتي جرت في 2014 و 2015 (بتكليف من منظمة الرؤية العالمية، ومنظمة الإغاثة الإسلامية، وتيرفند والاتحاد اللوثري العالمي) حول التفاعل بين المنظمات الدينية في إربد. (النقيب وإيجر، 2015). وجدت الدراسة أن المنظمات المتأثرة بالدين لعبت في كثير من الأحيان أدواراً هامة جداً في تقديم المساعدة للاجئين القادمين والأفراد والأسر الأكثر تأثراً وضعفاً في المجتمع المضيف، حيث كان الالتزام بالعطاء الخيري، المتمثل في الزكاة في المقام الأول وبالصدقة أيضاً، عاملاً أساسياً في توفير الموارد المالية. وكانت مباني تلك المنظمات متاحة لهذا العمل الاجتماعي مجاناً، كما كانت معرفتها العميقة بالمجتمعات المحلية تعني أنها قد لا تضطر لإجراء دراسات مسحيّة مكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً لتحديد الفئات «الأكثر تأثراً». وفي الوقت ذاته، لم تكن جميعها مسجلة بشكل رسمي ولم تحتفظ بالضرورة بحسابات مفصلة. كما لم يعتد معظمها على كتابة العروض والتقارير المعقدة، وبالتأكيد ليس بالإنجليزية. وكانت الوكالات الدولية تميل للشعور بأنها تفتقر للمهنية والشفافية (من حيث التمويل لكن أيضاً من حيث اختيار المستفيدين)، وشككت بالتزام تلك المنظمات بالمبادئ الإنسانية لأنها لا تفصل بين العمل «الديني» و«الاجتماعي». وظلت بعض هذه المنظمات تخضع للرقابة المشددة من الحكومة.

وتباينت مسارات التفاعل، حيث رحبت بعض هذه الجمعيات الدينية بفرصة التعلم من وكالات المعونة الدولية، بينما ابتعدت أخرى عن التعاون معها. وأثرت عوامل مختلفة على ذلك البعد، منها: عدم الارتياح للنهج الغربي الذي يقتصر فيه الدين على المجال الخاص؛ والإحباط من مواجهتها المتكررة بالتشكيك وعدم الثقة؛ وإدراكها بأنها تتحمل غضب المجتمع المحلي عندما يقوم «شريك» دولي من جانب واحد بتغيير مشروع ما أو وقفه قبل اكتماله، وإلى ما ذلك. هذا بالإضافة إلى المخاوف التي برزت لدى تداول شائعات حول تورط بعض المنظمات المسيحية في التبشير. وقد استطاع بعضها أو حتى الكثير منها الوصول إلى تمويل بديل (على سبيل المثال من دول الخليج) والتي لم تشكك بنزاهتها وأسلوب عملها كما كانت تفعل وكالات المعونة الغربية. وكان لدى البعض تحفظات على الثقافة الغربية الأوسع من العلمانية والحداثة التي يتم استيرادها عبر المساعدات الإنسانية. لذا ينبغي عدم الافتراض تلقائياً أنها من أنصار الأبوية المحافظة. وقد أجرت العديد من المنظمات الدينية ورش عمل وندوات تتناول حقوق المرأة في الإسلام باستخدام «لغة» مقبولة لدى جمهورها أكثر من الخطابات العلمانية الغربية حول حقوق النوع الاجتماعي.

2. الوصول إلى التمويل: كماً ونوعاً

انخفض التمويل الإنساني للأردن، وفقاً لخدمة التتبع المالي (FTS) التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، من 959 مليون دولار أمريكي في عام 2013 إلى 679 مليون دولار أمريكي في عام 2018. وبين عامي 2013 و 2016، استمر التمويل في كون قيمته أعلى من 900 مليون دولار أمريكي. (مبادرات التنمية والمجلس النرويجي للاجئين، 2019). فيما يلي أحدث الاتجاهات في التمويل وفقاً لهذه الخدمة.

أحدث اتجاهات التمويل **22 أيلول/سبتمبر 2020**

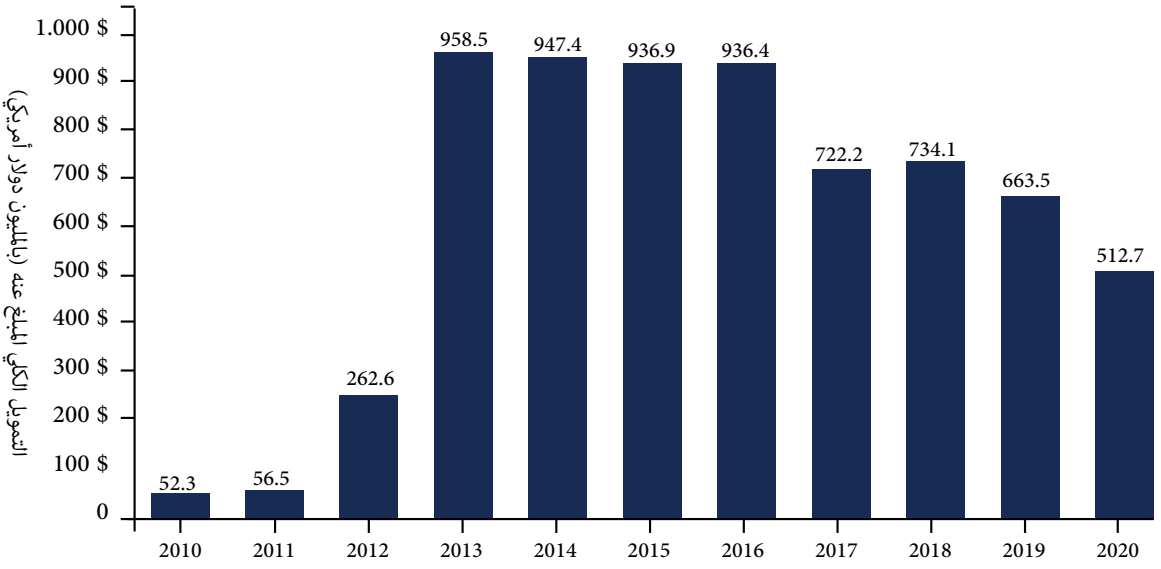

قد يتغير المقدار سنويًا بناء على التقارير اليومية التي يستقبلها النظام ويعالجها.

ملاحظة: بيانات "الاتجاهات من 2008-2018" تحت المراجعة حاليًا. يمكن إيجاد البيانات السنوية الموثوقة في صفحة البلد حسب السنة.

يجب التعامل مع الأرقام المذكورة أعلاه بحذر إذ من المعروف أنه لا يتم الإبلاغ عن كل التمويل من خلال خدمات الرصد المالي للأمم المتحدة. والطريقة التي يتم بها الإبلاغ عن التمويل متعدد السنوات غامضة في بعض الأحيان ذلك أنه لامتداد الأزمات، وفي بعض الأحيان، يتم الإبلاغ عن الشؤون الإنسانية والتنموية سوية.

يتمثل أحد أكبر التحديات في عدم وجود تقارير مفصلة وشفافة حول التمويل الذي يذهب إلى المنظمات المحلية والوطنية. حيث يُذكر في نظام خدمات الرصد المالي للأمم المتحدة، أن خمس منظمات وطنية فقط قد تلقت تمويلاً في عام 2019، ولا توجد تقارير حول مقدار التمويل الذي تم تمريره إلى المنظمات المحلية الأخرى والمنظمات المجتمعية من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة.

من خلال المشاركة في الصفقة الكبرى وميثاق التغيير، تلتزم وكالات الإغاثة الدولية، والجهات المانحة، والأمم المتحدة، والصليب الأحمر، والهلال الأحمر، والمنظمات الدولية غير الحكومية المختارة، بتوفير المزيد من التمويل للجهات الفاعلة المحلية والوطنية وتقليص تكاليف المعاملات. وقد جاء الاعتراف متأخراً أيضاً بأن جودة التمويل لا تقل أهمية بالنسبة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية عن كميته/حجمه. (كندا، اليونيسف واللجنة الدولية للصليب الأحمر وآخرون، 2020)

وتشير جودة التمويل إلى القدرة على تغطية التكاليف الأساسية، ودرجة من المرونة في التمويل، والتمويل طويل الأجل أو الأكثر قابلية

للتنبؤ، وإعداد التقارير ودورات الإنفاق التي تتجنب الانقطاعات الكبيرة في التدفق النقدي، وغير ذلك. ولا يمكن لأية منظمة العمل وجذب الأشخاص الأكفاء واستبقاؤهم، ناهيك عن تطوير أنظمتها وإجراءاتها واستدامتها دون حصولها على التمويل الجيد. وتفاوض المنظمات الدولية، على الصعيد العالمي، على مثل هذا وتحصل عليه، لكنها غالباً ما تحرم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية منه، والتي لا تحصل على أكثر من تكاليف تنفيذ المشروع المباشرة. وسواء أكان ذلك مقصوداً أم لا، فهذا يعني أنها تتلقى معاملة لا ترتقي حتى للعمالة الرخيصة أو العارضة. في ظل مثل هذا النظام، من غير المرجح أن يحقق الاستثمار في «بناء القدرات» أي «قيمة مقابل المال»، لأنه قد يكون بمثابة صب الماء في دلو ليس متيناً بما فيه الكفاية لحمله.

الاستنتاج: تؤكد التقارير والمقابلات أن ثمة معيقات كبيرة أمام منظمات المجتمع المدني الأردنية (بخلاف المنظمات غير الحكومية الملكية) للوصول إلى التمويل الدولي كماً ونوعاً.

> «نحن لا نمنح التمويل الأساسي للشركاء المحليين. ويُطلب منهم استكمال التمويل إذا كانت هناك أية ثغرات.»
> أحد الموظفين الدوليين في منظمة غير حكومية دولية

وتذهب الأغلبية الساحقة من مصادر التمويل المتاحة إلى الوكالات الدولية. ولدى "تمرير" التمويل، ينبغي التمييز بين المنح الفرعية التي تمر "عبر" المنظمات المحلية و"إليها". "أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في شراكة وثيقة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية بوضوح إلى الحاجة إلى التمويل طويل الأجل والمساعدة الفنية حتى يتمكن شركاؤهم الوطنيون من إضفاء الطابع المحلي على الاستجابة بشكل مستدام. ربما لا يكون من المستغرب أن لا يسمح التمويل قصير الأجل للجهات الفاعلة الوطنية والمحلية والذي غالبًا ما يكون مخصصاً بشدة لمخرجات محددة بالاستثمار في القدرات الإدارية وقدرات الموظفين" (بروشيني شوميه وآخرون، 2019).

وإن منحة مقدمة لوكالة محلية تقتصر على تكاليف المشروع المباشرة فقط، هي أكثر بقليل من الأموال التي يتم إنفاقها، تحت السيطرة الكاملة للوكالة الدولية، «من خلال» شريك محلي –وربما بتكلفة أقل. وإذا لم تتم تغطية التكاليف الأساسية للوكالة المحلية بالكامل، ولم يكن أي جزء من المنحة مرناً، فإن التدفق النقدي لا يساهم في بناء منظمة مستدامة أو في تنمية قدراتها. فيما تتفاوض، في المقابل، الوكالات الدولية على رسوم الإدارة/نفقات التنفيذ الذاتي/الاتفاقية التفاوضية لمعدل التكاليف غير المباشرة، لتلك الغاية بالتحديد. وتتشارك بعضها بأجزاء من التمويل (فقد طورت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية، مثل كاريتاس إنترناشونال، الآن سياسة مؤسسية في ذلك الصدد، (كاريتاس إنترناشونال، التاريخ غير متوفر) بينما لا تفعل غيرها ذلك.

وتساهم عوامل مختلفة في هذا الوضع، بعضها هيكلي وخارج عن سيطرة الموظفين في الأردن، حتى موظفي إدارات الجهات المانحة. ومع ذلك، تقع عوامل أخرى ضمن مجالات السيطرة أو النفوذ، كما أن التحسينات ممكنة بالتأكيد.

الاستنتاج: في الكثير من البلدان الأخرى، على سبيل المثال جنوب وسط الصومال، تكون صناديق النقدية المشتركة متاحة أكثر لوصول منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية ويمكنها التعامل مع المخاوف المتعلقة بالمخاطر المالية ومحدودية القدرات. كما أنها تقدم للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية رسوم الإدارة ذاتها التي تقدمها للمنظمات الدولية غير الحكومية، إلا أن الصندوق الإنساني الأردني متأخر نسبياً بالمقارنة بما سبق ولا يزال الوصول إليه صعباً.

الاستنتاج : يعمل موظفو إدارات الجهات المانحة الثنائية أو متعددة الأطراف في ظل قيود سياسية وإجرائية معينة لا يمكنهم تغييرها بأنفسهم. مع ذلك، فإن لديهم مجالات تأثير ومساحة للإبداع لم تُستغل بالكامل. كما أنهم لا يمارسون الرقابة على شروط تقاسم المنح بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، التي يمولونها، و«شركائها» الأردنيين المعنيين. وبشكل عام، تكون خيارات المخصصات الثابتة وضريبة الامتثال خارجة عن سيطرة موظفي إدارات الجهات المانحة ونفوذهم.

الصندوق الإنساني الأردني

كان الصندوق الإنساني الأردني متاحاً من حيث المبدأ للجهات الفاعلة المحلية، إلا أنه أصبح منذ انعقاد القمة العالمية للعمل الإنساني أكثر تحديداً وتركيزاً على محلية العمل الإنساني. وتقوم معظم المنظمات الدولية غير الحكومية التي تحصل على تمويل من الصندوق الإنساني الأردني بالتنفيذ مباشرة. وإذا تعاونت منظمة محلية عن كثب مع منظمة غير حكومية دولية تتلقى منحة من الصندوق الإنساني الأردني، فعندها يتم تشجيعها للتسجيل فيه. كما تتم دعوتها لتكون جزءاً من جماعات التنسيق. وبمجرد مشاركتها بدور فعال في مجموعات التنسيق لمدة ستة أشهر واجتيازها لعملية العناية الواجبة، يمكنها عندها التقدم بطلب الحصول على التمويل. ويخصص الصندوق الإنساني الأردني في الوقت الراهن نحو 30% من التمويل للمنظمات المحلية. وما زال هذا التمويل يعتمد على كون منظمات المجتمع المدني المحلية في وضع جيد مع تجهيزها تنظيمياً للقيام بالأنشطة المحددة.

وبمرور الوقت، كان ازدياد أعداد المنظمات المحلية طفيفاً، حيث يوجد الآن نحو 20 منظمة مسجلة مع الصندوق الإنساني الأردني، تمكنت 12-15 منها من الحصول على تمويل. وعلى حد تعبير أحد الموظفين: «لقد خطونا خطوات صغيرة.»

وتتواجد الجهات الفاعلة المحلية الآن في كافة العمليات، فهي جزء من مجلس الحوكمة الاستشاري الذي يضع المعايير ويحدد الإستراتيجية، وأيضاً هي جزء من لجنة المراجعة الفنية التي تراجع المقترحات والعروض. ويتمتع الصندوق بعنصر لبناء القدرات بالإضافة إلى عملية مرافقة خاصة بالجهات الفاعلة المحلية، حيث يتم تدريبها خلال العملية ابتداءً من وضع المقترحات وصولاً إلى صياغة الأولويات. كما تعقد الاجتماعات المنتظمة الفردية حول الطلبات، وإعداد التقارير وصياغة الميزانية وما إلى ذلك.

خيارات السياسات الثابتة: يوجد لدى العديد من الجهات المانحة سياسات للمخصصات الثابتة ما يعني أن نسبة من تمويلها يذهب تلقائياً للأمم المتحدة (التي قد تصل إلى 30%). وهذا هو الحال دائماً حتى لو كانت هذه الوكالات التابعة للأمم المتحدة ستعتمد في الواقع على منظمات غير حكومية دولية ووكالات أردنية للقيام بالعمل الفعلي. كما يوجد لدى بعض الجهات المانحة، وليس جميعها، خيار ثابت من السياسات لتخصيص جزء من ميزانيتها للمنظمات الدولية الغربية غير الحكومية، كما لا يمكنها توفير التمويل، على الأقل ليس تمويل العمل الإنساني، مباشرة للجهات الفاعلة الوطنية.

ضريبة الالتزام: إن الدافع المتنامي لتجنب كافة المخاطر، لاسيما الائتمانية منها وتلك المتعلقة بالإساءة للسمعة، بسبب الحوادث الخطيرة بين كل من الوكالات الوطنية والدولية على حد سواء، قد أدى بشكل هائل إلى رفع تكلفة الرقابة والامتثال في العقد الماضي. ولا تظهر القيمة الحقيقية لـ«ضريبة الامتثال» هذه في الحسابات الفردية وهي تتطلب تحليلاً اقتصادياً أوسع لسلاسل الإنجاز المختلفة. وقد لا يكون هذا الأمر، من ناحية اقتصادية، فعالاً من حيث التكلفة؛ باعتباره وسيلة لإدارة مخاطر السمعة طالما كانت وسائل الإعلام وعامة الناس في البلدان المانحة غير مركزة على تكلفة الامتثال.

وثمة جوانبُ يتمتع فيها المانحون بمساحة أكبر أو حيث يكون بمقدورهم إيجاد طرق لتقليل العقبات والتغلب عليها. وتتضمن هذه الجوانب عمليات تقديم الطلبات، وضغوط الإنفاق، والتمويل متعدد السنوات، ونهج الترابط.

إجراءات تقديم المقترحات والطلبات المعقدة والمواعيد النهائية الثابتة. تجد الجهات المانحة التي تمت مقابلتها والتي يمكنها، من

حيث المبدأ، تمويل منظمات المجتمع المدني الأردنية بشكل مباشر، أن القليل منها فقط قادر على التعامل مع عمليات تقديم المقترحات والطلبات المعقدة. وحتى لو تمكنت من ذلك وكانت تتمتع بالخبرة والقدرات التشغيلية، فقد يتم استبعادها لأنها لا تمتلك كافة السياسات التنظيمية المطبقة التي ترغب الجهات المانحة في رؤيتها اليوم. ولا شك في معاناة منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية الأصغر بوجود هذا الأمر، كما أنها تجد نفسها مستبعدة من مخصصات التمويل. بالإضافة إلى هذا، جرت الإشارة إلى أمثلة قدمت فيها منظمات المجتمع المدني الأردنية أحياناً عروضاً ومقترحات قوية، إلا أنها خسرت التمويل لاستغراق الهيئات الحكومية المعنية وقتاً طويلاً في الموافقة على المشروع، مما يؤدي إلى تجاوز المواعيد النهائية المحددة من الجهات المانحة. ولا يتم تعديل إجراءات بعض هذه الجهات للتعامل مع مثل هذا النوع من التأخيرات الإدارية.

ضغوط الإنفاق: يرى بعض الأردنيين ممن جرت مقابلتهم من ذوي الخبرة الطويلة في مجال العمل الاجتماعي وقطاع المساعدات، تغيرات في مواقف الجهات المانحة مع مرور الزمن. فقد كان نهجا «المشاركة» و«التشاركية» رائجين في التسعينيات من القرن العشرين، ومكّنا بحكم الواقع المُلكية المحلية أو الوطنية. وفي العقد القريب بين عامي 2003 و2011، استثمر مجتمع المعونة الدولية، لاسيما الجهات المانحة، كثيراً في دراسة فعالية المعونات. وجاءت المُلكية والقيادة في مقدمة جدول الأعمال بحيث تجسدت في شراكة بوسان للتعاون الإنمائي. إلا أن التصور القائم هو أن الجهات المانحة الدولية قد عادت مجدداً إلى أساليبها القديمة، حيث يُنظر إلى الضغط للإنفاق والحاجة الملحة إلى «تحقيق» «نتائج» سريعة على نطاق واسع على أنها اعتبارات تتجاوز الالتزامات والاتفاقيات. وإن سؤال «هل نلبي أهداف الإنفاق؟» يُعد مصدر قلق إداري أكثر أهمية من «هل تم تصميم هذا أو تقريره بشراكة هادفة؟» و«هل من المحتمل أن يكون لهذا أثر أعمق وأكثر ديمومة؟».

وانتقد الأشخاص ممن جرت مقابلتهم في تقييم عام 2015 لحالة المجتمع المدني في الأردن، الجهات الفاعلة الدولية لافتقارها لنهج إستراتيجي لتعزيز القطاع وإعداد البرامج التي ترتكز على المشاريع والأنشطة. فقد «...انتقدوا بشكل متواصل مشاركة الجهات المانحة، مشيرين إلى غياب النهج الإستراتيجي لدعم القطاع وإعداد البرامج التي ترتكز بشكل كبير على المشاريع والأنشطة مقارنة بالنهج المدفوع بالنتائج. وقد انتقد محللو المجتمع المدني بشكل خاص ما اعتبروه تركيزاً للجهات المانحة على مجرد «نقل الأموال» –وتوزيع المنح وتقديم المساندة التقنية مع عدم مراعاة الأثر أو وجود فهم مشترك لما قد يبدو عليه النجاح في قطاع التمويل. وسمع الفريق مراراً أن جُلّ ما تريده الجهات المانحة هو «تحقيقها للمتطلب» و«إنفاق ميزانيتها الخاصة بالمجتمع المدني»، «وتلبية متطلباتها الخاصة بإعداد التقارير»، واستخدام التمويل للإشارة إلى دعمها لقضايا معينة (منها ما كان له نتائج عكسية في السياق الأردني)، لكنها تبدو لا مبالية بما إذا كانت برامجها الخاصة بالمجتمع المدني تُحدث فرقاً فعلاً على أرض الواقع.» (دينو وطوقان، 2016)

إن الجهات المانحة مسؤولة عن بذل المزيد لمعالجة هذا الأمر ولديها الفرصة لذلك:

- في مختلف العمليات «عالية المستوى» بشأن فعالية المساعدات، من روما في عام 2003 إلى بوسان في عام 2011، التزمت الجهات المانحة بتقليص العبء الإداري على الحكومات المتلقية للمساعدات الإنمائية في المقام الأول. كما تشمل الصفقة الكبرى التزامات صريحة بتقديم المزيد من المساعدات وتقليص المعاملات الورقية (على الأخص الالتزام رقم 9، ولكن أيضاً الالتزامان 7و8، وتفاصيل في الالتزام رقم 2 المتعلق بمحلية العمل الإنساني وينص على: «فهم أفضل، والعمل على إزالة أو تقليص العقبات التي تحول دون دخول المنظمات والجهات المانحة في شراكات مع المستجيبين المحليين والوطنيين من أجل التخفيف من أعبائهم الإدارية».
- قد تقبل منظمات المجتمع المدني الأردنية بالكامل مسؤولية الإدارة الجيدة لأموال الآخرين، إلا أنها تواجه معضلتين لا يمكنها التغلب عليهما بمفردها:
  - لا يمكنها تطوير الأنظمة المالية والرقابية والخاصة بإعداد التقارير اللازمة لاستيفاء المتطلبات، دون الحصول على المزيد من التمويل الجيد. وحتى إذا تلقى بعض موظفيها تدريباً، فسوف تخسرهم لحساب وكالات أخرى ذات رواتب ومسميات وظيفية أعلى أو ذات أمان وظيفي أكبر. ويكمن الهدف في التمكن أيضاً من استبقاء القدرات المكتسبة.

- أنها قد تمتلك أنظمة جيدة إلا أن حجم المنحة المقدمة لا يستحق العبء الإداري المبذول.

- قبول العروض باللغة العربية، إذ تعد كتابة العروض المتقنة مهارة متقدمة، إلا أنها أكثر صعوبة بالتحديد إذا ما كان ينبغي تقديمها باللغة الإنجليزية.

- تركيز الدعم وما يرافقه لا على استيفاء الصيغ التي تحددها الجهات المانحة أولاً، بل على تكوين فهم لماهية التدخل المناسب والذكي إستراتيجياً في سياق معين وقضية معينة. وتبقى جودة الفكرة أهم من مهارة الكتابة وإتقان الصيغ.

- عدم المبالغة في أهمية السياسات التنظيمية الداخلية، على سبيل المثال مدونات قواعد السلوك، والتصدي للاحتيال، والفساد، والحماية من الاستغلال والتحرش الجنسي، وكاشفي الفساد والأمن (مع إضافة «العنصرية» الآن بعدما اكتسبت حركة حياة السود مهمة (Black Lives Matter) صدى عالمياً، بما في ذلك في قطاع المساعدات). وثمة سياسات وإجراءات مناسبة للتعامل مع معظم الحالات التي يحصل فيها سوء التصرف، إلا أن السؤال يكمن فيما إذا كان يتم الالتزام بها، وهي مسألة ثقافة تنظيمية ومسؤولية جماعية نشطة. ولا تحل عمليات تدقيق السياسات التنظيمية مكان عمليات تدقيق الممارسات التنظيمية.

- مراجعة معادلة القيمة مقابل المال. يمكن لتقدير القيمة مقابل المال أن يتغير عندما يتم اعتبار النفقات المتكررة -التي تتم من منظور تعاقبي قصير الأجل- من وجهة نظر متوسطة الأجل مقابل الخيار الذي كان من الممكن إجراؤه من منظور الاستثمار. وعلى المستوى المنهجي، قارن تكلفة الحفاظ على 5 من المنظمات الدولية غير الحكومية متوسطة الحجم وذات القدرات على مدى 7 سنوات، مع 5 منظمات أردنية متوسطة الحجم التي يتم الاستثمار فيها للوصول إلى مستوى مماثل من القدرات. (انظر مبادرة الإرشاد العالمية، 2019)

- الانخراط بفعالية أكبر مع السلطات الأردنية ذات الصلة بشأن التعامل مع العروض والمقترحات، أي إذا ما كانت تتوافق بالفعل مع الاحتياجات المحددة. ومن مصلحة الجميع أن تتاح للجهات المانحة الفرصة الكاملة لاختيار المقترحات الجيدة.

- التعلم من التجارب في الأماكن الأخرى حول العالم، ذات النُهج المتدرجة على سبيل المثال، حيث تفرض متطلبات أقل للحصول على المنح الصغيرة، وأخرى أكبر للمنح الكبيرة، أو التعلم من مرفق المنح الإنسانية المجرب من قبل أوكسفام في بنغلادش وأوغندا، والذي يتخذ نهجاً متعدد الجهات الفاعلة لكل منطقة، ويربط بشكل مباشر دعم القدرات بالوصول إلى التمويل. (أوكسفام نوفيب، 2018)

التمويل متعدد السنوات: يدعو الالتزام 7 من الصفقة الكبرى إلى «المزيد من التخطيط والتمويل التعاوني والإنساني متعدد السنوات». وتحاجج الوكالات الوسيطة، مثل المملكة المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، بأن التمويل قصير الأجل هو من العوامل التي تحول دون دخولها في شراكات أكثر إستراتيجية.

وقد خلص البحث الذي جرى بتكليف من منظمة أوكسفام في عام 2017 في لبنان والأردن (أجراه مركز الفينيق) إلى ازدياد فعالية المساعدات، بالإضافة إلى اعتماد منظور طويل الأجل مع مواءمة أكبر مع الإستراتيجيات الوطنية وتشاور مكثف مع السكان المتأثرين والمجتمع المدني. (مذكرة إحاطة مشتركة بين الوكالات، 2017)

وأجرت منظمة مبادرات التنمية في عام 2019 دراسة بشأن تطبيق التمويل متعدد السنوات ومنافعه المتوقعة في لبنان والأردن. وقد دعمت بعض الجهات المانحة، مثل كندا، وأستراليا، ووزارة الخارجية الألمانية، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، الاستجابة الإقليمية المتعلقة بسوريا أو على وجه التحديد الاستجابات في الأردن (ولبنان) من ذات تمويل العمل الإنساني متعدد السنوات. وقد زادت نسبة تمويل العمل الإنساني للأردن ولبنان من عام 2016 إلى 2017 (هل هذا أثر القمة العالمية للعمل الإنساني؟) لكنها انخفضت بين عامي 2017 و2018 (ريغر، 2019). إذن، ليس من المؤكد أنها ستصبح ممارسة أكثر شيوعاً. (للاطلاع على أحدث كتالوج منشور حول ممارسات التمويل الجيد، انظر منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة مبادرات التنمية والمجلس النرويجي للاجئين، 2020)

التمويل متعدد السنوات في الأردن ولبنان. النتائج الرئيسية لدراسة عام 2019

لا يوجد فهم مشترك بين الجهات المانحة: حيث بالنسبة للبعض يعني «التمويل متعدد السنوات» فترة «أطول» من 12 شهراً، أما بالنسبة لآخرين فيعني «ثلاث سنوات على الأقل.»

المنافع المحتملة للتمويل متعدد السنوات:

- تقليص العبء الإداري عبر خفض الاستثمار في جمع التبرعات ومفاوضات العقود. في الأردن، ونظراً لعمليات الموافقة التي تستغرق وقتاً طويلاً في بعض الأحيان من جانب وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فإن التمويل متعدد السنوات له مكاسب إضافية من حيث فعالية الوقت والتكلفة.
- مستوى أفضل من استبقاء الموظفين، والمزيد من الوقت والفرصة للاستثمار في تعزيز القدرات التنظيمية.
- احتمالية تخص مرحلة انطلاق أطول للمشروع مع مزيد من الاستثمارات في تحليل السياق والجهات المعنية، وبناء العلاقات والثقة وأسس مرجعية أفضل. والمزيد من النُهج التشاركية كذلك.
- قابلية أكبر لمراقبة مؤشرات النتائج الطولية وتقييمها.
- فرص أكبر للعمل على العوامل الهيكلية للضعف/التهميش، وصمود أكثر استدامة أو حلول أكثر دِيمومة.

لا تأتي الفعالية والكفاءة المحتملة لمكاسب التمويل متعدد السنوات بشكل تلقائي، ويمكن تقليصها بشكل كبير عبر:

- استمرار العبء الكبير الخاص بمتطلبات إعداد التقارير، ولا يزال عبء إعداد التقارير متأثراً بشكل خاص بمختلف المتطلبات من الجهات المانحة.
- إطار زمني متعدد السنوات يصبح بحكم الواقع سنوياً، عندما يكون الاستمرار في كل عام متوقفاً بشكل كبير (وبالتالي غير مؤكد) على الأداء المبلّغ عنه للسنة الماضية.
- التمويل المخصص بشكل كبير، مما يقلص من احتمالية إعداد البرامج التكيفية استناداً إلى الظروف والأولويات المتغيرة والتعلم من البرنامج.

بعبارة أخرى، يمكن إلغاء المكاسب المحتملة بالنسبة لفعالية التكاليف حسب الالتزام 7 من الصفقة الكبرى جزئياً أو كلياً من خلال القصور في التقدم في الالتزامين 8 (تقليص التخصيص) و9 (توحيد متطلبات إعداد التقارير وتبسيطها).

تقدم دراسة 2019 بعض الملاحظات الجديرة بالذكر:

«من بين جميع الجهات المانحة العامة التي تمت مقابلتها، طلبت واحدة منها فقط من شركائها المنفذين تحويل الشروط من المنحة الأولية إلى جميع المنح الفرعية ذات الصلة. وشجع بعض المانحين الآخرين الذين قدموا إطار التمويل المتعدد السنوات بدورهم شركاءهم المنفذين على تقديم منح فرعية متعددة السنوات، لكنهم لم يرصدوا ما إذا تم هذا الأمر. في حين ترك المانحون المتبقون القرار بشأن الشروط التي سيتم تطبيقها على المنح الفرعية بالكامل للشريك المنفذ" (كندا، مبادرات التنمية والمجلس النرويجي للاجئين، *2019*).

«كان هناك تباين واضح بين المنظمات غير الحكومية حول ما إذا تم تقديم منح فرعية متعددة السنوات وكيفية تقديمها. تقوم المنظمات القائمة على الشراكة بفحص شركائها المحليين والوطنيين بعناية وتميل إلى تمويل تعاونهم طويل الأجل بشكل تلقائي. أشارت المنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى إلى أن الشروط المسبقة الثلاثة المذكورة أعلاه تحد من قدرتها على توفير تمويل طويل الأجل للشركاء المتلقين ، مع الاعتراف بإمكانية فعل المزيد لتمكين ذلك. » (كندا، مبادرات التنمية والمجلس النرويجي للاجئين، *2019*).

الترابط بين العمل الإنساني والتنمية في الأردن

يتوخى الالتزام 10 من الصفقة الكبرى تعزيز المشاركة والارتباط بين الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والتنموي. ومنذ ذلك الحين انحل مسار العمل فيما يتعلق بهذا الالتزام بسبب الوصول إلى استنتاج مفاده أن نهج «الترابط» هذا ينبغي تطبيقه على الالتزامات التسعة الأخرى. وقد حددت الصفقة الكبرى ما الذي يمكن أن يعنيه هذا على أرض الواقع.

- استخدام الموارد والقدرات الموجودة بشكل أفضل لتقليص الاحتياجات الإنسانية على المدى الطويل بغية المساهمة في نتائج أهداف التنمية المستدامة. العمل على الحد من العمل المبكر وتخفيفه والاستعداد له بشكل كبير من أجل التنبؤ بالموارد اللازمة للتعافي وتأمينها. ولا ينبغي أن يكون هذا محور تركيز منظمات المعونة والجهات الفاعلة وحسب، بل أيضاً الحكومات الوطنية على كافة الأصعدة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
- الاستثمار في حلول دائمة للاجئين والأشخاص النازحين داخلياً، وتقديم الدعم المستدام للمهاجرين والعائدين والمجتمعات المضيفة/المستقبلة، وكذلك لحالات الضعف والتأثر المتكررة.
- زيادة برامج الحماية المجتمعية، وتعزيز النظم الوطنية والمحلية وآليات التكيف من أجل تكوين القدرة على الصمود في البيئات الهشة.
- أداء تحليل مشترك للمخاطرة، ومواطن الضعف متعددة المخاطر، والتخطيط متعدد السنوات، حيث يكون ذلك ممكناً وذا صلة، مع التنسيق الوطني والإقليمي والمحلي من أجل تحقيق رؤية مشتركة للنتائج. وسيتم تطوير هذه الرؤية المشتركة للنتائج على أساس تحليل المخاطر المشتركة بين العمل الإنساني والتنمية، وتحقيق الاستقرار، ومجتمعات بناء السلام.

الاستنتاج: لا حل لعدم الترابط. يشير البحث إلى أن سؤال ما إذا كان بالإمكان الربط بين المساعدات الإنسانية والتنموية وكيف يمكن ذلك يبقى بلا إجابة داخل إدارات الجهات المانحة، حتى عندما يتم التعامل مع كليهما من قبل الفرق ذاتها في الأردن. ويبدو أن البعض يقبل بهذا كأمر مفروغ منه بحيث يواصل العمل بمنظور ونهج تمويلي «إنساني»، بعد فترة طويلة من تحول الحالة الطارئة الحادة إلى أزمة مطولة. ويدرك موظفو إدارات الجهات المانحة الأخرى أنها مشكلة مانحين ينبغي على الوكالات المانحة حلها.

ويرى بعض موظفي الجهات المانحة أن الانتقال من «الإغاثة» إلى «التنمية» قد بدأ في الأردن («نحن في مرحلة الترابط»)، إلا أنهم يرون أيضاً «حلقة مفقودة»، وقد أبدى البعض خشيتهم من أن تخلق أزمة كوفيد-19 عقلية «طوارئ» جديدة. ويكمن هذا الشعور في أنه لا يزال هناك الكثير من التمويل والتركز «الإنساني»؛ بالإضافة إلى الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في معالجة القضايا الهيكلية في البلاد والتي يحتاجها الأردن ليظل مكاناً ومثالاً للاستقرار في منطقة مضطربة.

ليست التحديات مجرد إجراءات مختلفة للمساعدات الإنسانية والتنموية، وربما يكون الأهم من ذلك هو الاختلاف في العقليات ووجهات النظر والنُهج. ويوضح الجدول أدناه هذه الاختلافات، لغايات النقاش.

الطريقة الإنسانية	طريقة التنمية/ الحوكمة/ بناء السلام
○ تتعامل مع أعراض المشاكل الهيكلية وعواقبها	○ تتعامل مع مشاكل هيكلية أكثر
○ منظور قصير الأمد	○ منظور طويل الأمد يستند إلى القطاع والأنظمة
○ درجة عالية من نفاد الصبر	○ اعتبارات سياقية اجتماعية ثقافية ومؤسسية وسياسية وأيضاً تقنية
○ ضغوط عالية للإنفاق	
○ تركيز محدود على المشاريع	○ نهج قائم على البرامج/ مع المناصرة وكسب التأييد/ العمل في مجال السياسات
○ موجهة بالنتائج/ الإنجاز	○ أكثر صبراً
○ اعتبارات تقنية	○ ضغوط أقل للإنفاق بالمقارنة مع الطريقة الإنسانية
○ وحدة العمل هي الأسرة	○ التركيز على النتائج (الجماعية)
○ التركيز على ما ليس متوفراً: الاحتياجات، نقاط الضعف، الفجوات	○ وحدة العمل هي التفاعل بين الناس/المواطنين، ومؤسسات الحكومة والجهات الفاعلة غير الحكومية، وربما القطاع الخاص أيضاً
○ صورة سلبية عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية/الوطنية	○ التركيز على الإمكانات ونقاط القوة
○ استخدام منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية/الوطنية باعتبارها متعاقد/ مقدم خدمات/ شريكاً منفذاً	○ المجتمع المدني يلعب دوراً
○ تشجيع التنافس بين الجهات الفاعلة المحلية/ الوطنية	○ العمل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني كشركاء حقيقيين
○ تهتم «بالوصول إلى المساعدات الإنسانية» من منظور خاص بها	○ تشجيع التعاون ضمن القطاعات المتعددة وفيما بينها
○ تجريد العمل من الطابع السياسي من منطلق «الحيادية»؛ وعدم الارتياح تجاه النشاط والحركات /التعبئة الاجتماعية	○ تهتم بتوفير مساحة للمجتمع المدني
	○ تدرك أن التنمية المجتمعية «سياسية»
	○ تبدي ارتياحاً أكبر تجاه النشاط والحركات/التعبئة الاجتماعية

ووفقاً للاقتباسات التالية، فإن بعض الجهات المانحة تنظر إلى الأمر بعين ناقدة. مع ذلك، تظل هناك حاجة لتحولات حاسمة وجماعية.

«ينبغي على الجهات توصيل أموال المساعدات الإنسانية لا إجراء محادثات مع بعضها بعضاً».

«لقد سبّبنا اضطراباً في التطور الطبيعي للمجتمع المدني في الأردن. لقد قدِمنا قبل سبع سنوات بسبب أزمة اللاجئين السوريين وأردنا مقدمين للخدمات، واستخدمنا منظمات المجتمع المدني لتلبية أغراضنا الخاصة. لقد أشبعنا المجتمع المدني الحالي وحفزنا إنشاء منظمات مجتمع مدني زائفة. ويجب ألا يقتصر دور المجتمع المدني على تقديم الخدمات وحسب، بل يجب أن ينخرط في العمل المتصل بالسياسات.»

«باعتبارنا مانحين لسنا متحمسين بعد للتفكير والتغيير؛ علينا أن نتوقف ونفكر بشكل مختلف. وعوضاً عن ذلك نواصل أعمالنا كالمعتاد.»

«لا تخضع الجهات المانحة للمساءلة أمام الشعب الأردني والسوريين الذين يعيشون على الأراضي الأردنية.»

وتجدر الإشارة هنا إلى أمرين: يتطلب العمل الترابطي أيضاً من الجهات المانحة للأعمال التنموية الانتقال إلى حالات بدرجة أعلى من عدم الاستقرار وعدم اليقين، ولا يمكن تخصيص التمويل الإنساني بأكمله للسعي أيضاً لتحقيق نتائج التنمية، ولن تختفي متطلبات الاستجابة للطوارئ. (ريغر، 2019)

ويمكن لـ«منظور-ترابطي» أكثر إستراتيجية أن يؤدي إلى النوع التالي من الأسئلة:

- كيف ندعم الجهات الفاعلة الأردنية، على مستوى السياسات والممارسات، لتحويل الهجرة المختلطة واللاجئين إلى فرصة بدلاً من كونها عبئاً؟
- كيف يمكن للمساعدات الإنسانية في الأردن المساهمة أيضاً في مساعي الأردن وإستراتيجيته لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- كيف ندعم ونعزز القدرات الجماعية والتعاونية للجهات الفاعلة الأردنية الحكومية وغير الحكومية، والقطاع الخاص لإدارة الصدمات والتحديات الحالية والمستقبلية، وبالتالي تحسين فعالية التكلفة الكلية للمساعدات الدولية المتاحة؟

ومن الواضح أن هذا يتطلب مشاركة نشطة وإستراتيجية من مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية بتنسيق إستراتيجي من وزارة التخطيط -والتعاون الدولي والوطني. ويشير المنظور الترابطي أيضاً إلى إدراك أن الكساد الاقتصادي الناجم عن كوفيد-19 والإفقار المحتمل لفئات أكبر من السكان لا يمكن تصويره والتعامل معه باعتباره «أزمة إنسانية»، حيث ستتحول إلى أزمة «فقر» تهدد بعكس مكاسب التنمية بشكل كبير. كما يثير أسئلة حول الحماية الاجتماعية والدمج المجتمعي، والضرائب، وخيارات الإنفاق العامة وإدارة الدين العام الوطني. والجهات المانحة الإنسانية غير مجهزة بمفردها للتعامل مع هذا الوضع، ولا تتمتع الوكالات الدولية بالشرعية التي يتمتع بها المواطنون والسلطات المنتخبة.

3. تنمية القدرات وتقارب القدرات وتقاسم القدرات

تقدم الجهات الفاعلة الدولية في مجال الإغاثة الإنسانية (والتنمية) قدرات وكفاءات تنظيمية هامة يتم استثمارها في الأفراد. إلا أن المعرفة العميقة لدينامياتها المجتمعية الخاصة بالجهات الفاعلة المحلية والوطنية، وقدرتها على العمل فيها ووجهات نظرها طويلة الأمد هي أيضاً قدرات ذات صلة، وغالباً ما تكون أساسية لتحقيق هدف مشترك في سياق معين. كيف يمكن الجمع بينهما بفعالية أكبر؟ ماذا يبقى من حيث القدرات المحلية والوطنية الأقوى، عندما تقلص الجهات الفاعلة الدولية عن قصد أو تلقائياً مشاركتها أو تنسحب جميعها؟

يتمتع أي بلد ذي قدرة على قيادة مساعي الحد من التحديات المختلفة والاستجابة لها بمنظومة من القدرات التنظيمية الحكومية وغير الحكومية الفردية والجماعية والتي تشكل مجتمعة نوعاً من «البنية التحتية» المتماسكة والمنسقة إلى حد ما. ويجب أن تكون المؤسسات والمنظمات الفردية مستدامة وقادرة على جذب الموارد المالية والبشرية واستبقائها. وتتساوى في الأهمية القدرات التعاونية ضمن القطاعات الحكومية وغير الحكومية، وفيما بينها.

بالنسبة لبعض الوكالات الدولية، فإن أجندة «محلية العمل الإنساني» وإستراتيجيتها تعد فرصة لجولة أخرى من «بناء قدرات» الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. إلا أن «بناء القدرات» يعد جزءاً من مقترحات المشاريع منذ عقود من الزمن: لماذا لم تؤدّ كافة المساعي السابقة إلى تأثير أكبر، وما الذي سيختلف الآن بهدف تجنب عدم فعالية الماضي؟

> «ما زلت أسمع عن تنمية القدرات منذ سنوات، لكنني لا أرى أية نتائج مهمة.»
> أحد الموظفين الوطنيين في جهة مانحة ثنائية دولية

وينبغي الانتباه إلى ديناميات القوة الخاصة بـ«بناء القدرات»، إذ لا تقدم الروايات والخطابات وصفاً فقط بل تخلق أيضاً صوراً عن «الواقع». ويمكن أيضاً استخدام فكرة «بناء القدرات» في قطاع العمل الإنساني الدولي لتأسيس تباين في القوة والحفاظ عليه بين أولئك الذين يحددون أي القدرات هي الحاسمة وأيها ليست كذلك، وأولئك الذين يمتلكونها ومن يدعون بعكس ذلك. وبشكل عام، تُصنّف القدرة على تلبية متطلبات الجهات المانحة في الوقت الحاضر في مرتبة أعلى من تلك الخاصة بالعمل بفعالية وبشكل نظامي في سياق معين. وعلى نطاق عالمي، يتم التعبير بشكل متزايد عن عدم ارتياح الجهات المانحة المحلية/الوطنية (وبعض الدولية منها) حيال

استخدام خطاب من جانب واحد عن «بناء القدرات». (على سبيل المثال ستيفن، 2017) وتشمل البدائل المقترحة «تقارب القدرات» و«تقاسم القدرات»، والتي تبدأ من افتراض أن كل بديل منها يضيف إلى التعاون بعض القدرات المتصلة بالهدف الحقيقي؛ ألا وهو التخفيف من المعاناة ضمن سياق معين. (انظر أيضاً باربليت وآخرون، 2019)[5] .

سؤال: هل قوضت/تقوض الوكالات الدولية القدرات الأردنية؟

على الصعيد العالمي، ثمة عدة طرق، يمكن من خلالها للوكالات الدولية، لاسيما أثناء الطفرة واسعة النطاق ولكن فيما بعدها أيضاً، تقويض القدرات المحلية والوطنية. وتتمثل الطرق الهيكلية المعروفة جيداً لحدوث هذا في تعيين أفضل طواقم العمل من المنظمات المحلية؛ ورفع التكلفة الكلية للعمليات عبر التسبب بالتضخم؛ والقضاء على العمل التطوعي وتقويض الثقة بالذات لدى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. إن «وقف تقويض القدرات المحلية» هو التزام صريح في «ميثاق التغيير».

وعلق العديد من المستجيبين على عامل الجذب المتمثل في زيادة الرواتب والمزايا المقدمة من الوكالات الدولية، مما يؤدي إلى سحب العديد من الموظفين الأكفاء من منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية. كما تم تناقل بعض الأدلة عن ضغوط التضخم، لا سيما في عمان، حيث أصبح العاملون في وكالات الإغاثة الدولية سوقاً مرغوبة وذلك لتأجير الشقق لهم بأسعار أعلى. ويُفترض، لاسيما في مرحلة الطفرة التي أعقبت التدفق الكبير للاجئين السوريين، أن تكلفة المكاتب والمستودعات والمركبات المستأجرة ومختلف اللوازم قد ارتفعت كثيراً بسبب الطلب المتزايد، مع امتلاك وكالات المعونة الدولية الموارد اللازمة للدفع ومعاناة الوكالات المحلية/الوطنية في أغلب الأوقات لتغطية تكاليف التشغيل المرتفعة. وأشار العديد من موظفي المنظمات المجتمعية والموظفين الأردنيين الوطنيين في المنظمات الدولية غير الحكومية ممن جرت مقابلتهم إلى التراجع في العمل التطوعي، ما لم يوجد في المقابل راتب أو تعويض متواضع، والذي غالباً ما لم يكن فقط مكوناً هاماً من عمل المنظمات المجتمعية، ولكن أيضاً جزءاً من ارتباطها بالفئات المحلية المعنية.

وتوظف وكالات الإغاثة الدولية اليوم آلاف الأردنيين كموظفين وطنيين، بما في ذلك تقلدهم العديد من مناصب المسؤولية. كذلك، يُستخدم الأردنيون كأشخاص من ذوي الخبرة والرأي في عدد مختلف من الأدوار، بما فيها إجراء الأبحاث والتدريب والتوجيه. لذلك، لا يبدو أن هنالك نقصاً حاداً في القدرات الأردنية من حيث الأشخاص ذوي الخبرات والمواهب والكفاءة. لسوء الحظ، قد يجد الموظفون «الوطنيون» في بعض المنظمات أنهم يظلون تابعين وخاضعين هيكلياً للموظفين الأجانب. وبذلك المعنى، وبحسب ملاحظي فرح، فإن قطاع العمل الإنساني هو الذي يجد فيه المهاجرون الاقتصاديون الدوليون أفضل المناصب محفوظة لهم، حتى لو كانوا يفتقرون إلى العديد من المهارات الأساسية المطلوبة في السياق (كاللغة العربية مثلاً). (فرح، 2020) ما الذي سيصبح ممكناً في حال كُرست تلك الموارد البشرية بشكل مقصود وأساسي أكثر لدعم المنظمات الأردنية الحكومية وغير الحكومية وقدراتها التعاونية وتعزيزها، بدلاً من استخدامها لدعم أداء وكالات الإغاثة الدولية.

> «نحن نرى متدربين دوليين شباباً من حملة شهادات الماجستير لكنهم يفتقرون للخبرة يحصلون على ترقيات في مناصبهم على حساب الموظفين الأردنيين الذين ربما يفوقونهم في سنوات الخبرة. كما تعلم، بصفتك موظفاً أردنياً وطنياً فلا يمكنك التطلع بعيداً.»
> أحد الموظفين الوطنيين في منظمة غير حكومية دولية

الاستنتاج: اهتمام محدود من الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية بتطوير الهياكل التنظيمية

وفقاً للمستجيبين، فإن عدداً قليلاً فقط من المانحين مهتمون بـ 'تطوير القدرات التنظيمية' لمنظمات المجتمع المدني الأردنية، الأمر الذي ينطوي في بعضه حتماً على رفع الاستدامة المالية لأي منظمة. ويعتبر تنويع مصادر التمويل الدولية أحد الخيارات، إلا أنه يتسم بعدم الواقعية بالنسبة للمنظمات التي لا تملك في الأساس قدرات راسخة قادرة على التعامل مع أعباء النماذج والإجراءات المتنوعة. أما تقاسم جزء من «الرسوم الإدارية» فهو خيار معقول في حال كانت المنظمة الأردنية تقوم بأداء جزء كبير من العمل (وهو خيار

5 تقدم مبادرة الإرشاد العالمية 2020 منهجاً للتقييم والتقدير المنصف لتنوع مساهمات القيمة المطلوبة لتحقيق هدف ما بشكل يتجاوز المال

أخلاقي لا محالة للهيئات الدولية التي تروج للأجور العادلة، وحقوق العمال، والتجارة العادلة، إلخ.). وهناك سبيل ثالث ينطوي على تعزيز قدرة المنظمات على استقطاب التبرعات الخاصة و/أو تشغيل نشاط مدر للدخل (كمؤسسة اجتماعية).

واستثمرت بعض الجهات المانحة في السنوات الأخيرة، كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمفوضية الأوروبية، في المجتمع المدني الأردني من خلال البرامج المنفذة على عدة سنوات. كما تتبنى قلة من المنظمات الدولية غير الحكومية، مثل وكالة التعاون الفني والتنمية (ACTED) وآي إم الشريك السويدي للتنمية (IM Sweden) منظوراً أكثر تركيزاً على المجتمع المدني، (وكالة التعاون الفني والتنمية 2018 ومنظمة آي إم الشريك السويدي للتنمية، التاريخ غير متوفر).

تحولت مؤسسة فورد في السنوات القليلة الماضية تدريجيًا من تمويل المشاريع إلى الاستثمار طويل الأمد في المؤسسات عندما أدركت أن الدعم السابق لن يسهم في تعزيز القدرات واستدامتها وبالتالي لا يقدم إلا عائداً قليلاً على الاستثمار لدى تقييمه من منظور إستراتيجي ومتوسط الأمد. وعلى الرغم من قيامها سابقاً بالتركيز على التهجير القسري واللاجئين، إلا أن محور تركيزها الحالي في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية هو عدم المساواة الهيكلية، والإدماج الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وترى أن دعم تطوير منظمات المجتمع المدني المستدامة والكفؤة هو إستراتيجية رئيسية في سبيل تحقيق رؤيتها وهدفها. وفيما يلي تلخيص للنهج الذي اتبعته المؤسسة ضمن برنامج بناء المؤسسات والشبكات «BUILD».

نظرية التغيير

تواجه المنظمات الداعية إلى العدالة الاجتماعية معارضة ممولة ومنظمة على مستوى عالٍ، إلا أنها تفتقر عادة إلى مرونة التمويل أو وجود احتياطات تخصص للإبداع والتعلم والمخاطرة وتطوير الأعمال على المدى الطويل. وتساهم ممارسات التمويل الصارمة التي تطبقها العديد من المؤسسات في تفاقم هذه المشكلة، مما يحول دون استثمار المنظمات في تعزيز المجالات الهامة لتحقيق أثرها المرجو – ومنها الرؤية الإستراتيجية والوضوح، والقيادة، والأنظمة الإدارية، والاستقرار المالي، وغيرها الكثير.

وفي اعتقادنا بأن الممولين قادرون على تقديم المزيد من المساعدة للمنظمات المهتمة بتحقيق العدالة الاجتماعية لتصبح أكثر استمرارية ومرونة وأكثر قدرة على التشبيك فيما بينها، وأكثر قدرة أيضاً على تحقيق تغيير حقيقي مع مرور الوقت.

بناء مؤسسات قادرة على إحداث تغيير اجتماعي طويل الأمد

ينصب تركيز برنامج بناء المؤسسات والشبكات (BUILD) على دعم منظمات وشبكات مختارة تشكل محوراً هاماً في إستراتيجيتنا الكلية التي تهدف إلى القضاء على مشكلة انعدام المساواة. وبذلك، فإننا نسعى إلى تعزيز قاعدة الأدلة المتوفرة حول الأمور الفاعلة حقاً في دعم المؤسسات غير الربحية، وذلك من خلال طرح برامج مرنة للمنح، وتكوين علاقات تعاونية مع الجهات المتلقية للمنح، وتقديم دعم شامل للمؤسسات. وبدعمنا لمنظمات وشبكات المجتمع المدني، فإننا نساعدها لتصبح أكثر فاعلية في تحقيق مهامها الأساسية. ونتمنى أيضاً أن نشجع الجهات المانحة الأخرى على تبني برامج دعم مؤسسي مرنة كنهج منظم وفاعل طويل الأمد نحو التغيير الاجتماعي.

وفي حال نجاح مبادرة بناء المؤسسات والشبكات، فسنكون قد قدمنا الدعم على مدار عشر سنوات لمئات منظمات المجتمع المدني الهامة إستراتيجياً عن طريق تعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها المتعلقة بالعدالة الاجتماعية بشكل أفضل. كما ستعمل هذه المنظمات على تحسين مستواها من حيث الإدارة والمرونة والأثر. وستمتلك قدرة أكبر على التعاون والترويج للتعلم من النظراء، ووضع أجندة مشتركة ومنسقة لحل مشكلة انعدام المساواة. وأخيراً، ستغير مؤسسة فورد والعديد من المنظمات النظيرة لها نهجها كلياً فيما يتعلق ببرامج تقديم المنح –بحيث تتبنى نهجاً مرناً وتعاونياً طويل الأمد كأسلوب معتمد في تمويل المبادرات التي تهدف إلى القضاء على انعدام المساواة.

وبصرف النظر عن العقود التي انقضت في قيام وكالات الإغاثة أيضاً بالعمل على «بناء القدرات»، إلا أن هناك ضعفاً واضحاً (وموثقاً) في مدى الاهتمام بكيفية خروج المنظمات من «فخ القدرات» وفهم تلك المشكلة، أي الوقوع في تلك الحلقة المفرغة المتمثلة في «عدم امتلاكك للقدرات اللازمة، وبالتالي عدم حصولك على أي تمويل، مما يمنعك من النمو والحفاظ على القدرات الأقوى». وتسلط الدراسة العالمية الصادرة في عام 2018 الضوء بشكل مثير على ذلك، إلا أن ذلك غير معروف في قطاع الإغاثة (رينوار وجوتنتاج، 2018)، حيث تشير دراسات الحالات المتعددة إلى أن التمويل الخارجي ليس العامل الوحيد، بل تملك المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني طرقاً مختلفة لاستقطاب أو توليد أشكال أخرى من الدخل. ويبدو أن «العامل البشري» يثبت باستمرار بأنه عنصر قوي؛ فلا يرتبط ذلك بقوة القيادة فحسب، بل يتعلق بشكل كبير بالتزام الموظفين والمتطوعين للمنظمات التي يعملون فيها وولائهم لها، الأمر الذي يحافظ على استمراريتها في الأوقات العصيبة، كالضوائق المالية.

كيف تستمر المنظمات المحلية/الوطنية وتنجح؟

بدأت الجمعية الأردنية للإسعاف بجمع التبرعات من السكان المحليين وتنظيم المعارض/البازارات. ويعمل لديها الآن 74 موظفاً، العديد منهم من المتطوعين، وتعتبر قدرة وطنية هامة في القطاع الصحي. ومن بين المحركات الأساسية المذكورة لنجاحها ما يلي: ممارسة الجمعية للقيم الأساسية على أرض الواقع بحيث تتعامل مع موظفيها والمتطوعين بعدالة وإخلاص؛ مما يغرس فيهم الشعور بالولاء للجمعية، ويساهم في بقائهم فيها. وتعمل الكفاءات الهامة الأخرى فيها على التشبيك مع منظمات أخرى لتصبح معروفة وتحظى باعتراف رسمي وغير رسمي بجودة عملها، والمتمثل في تقديم نهج تدريبي معترف به عالمياً مقابل رسوم مالية محددة، واستخدام الأجهزة الآلية والتقنيات الرقمية لتحسين كفاءتها التنظيمية من حيث التكاليف. كما مكنتها المهارات التكنولوجية المتوفرة لديها من تطوير وإدارة بيانات إلكترونية وخدمات أخرى لوكالات المعونة الدولية، والخدمات الحكومية القطاعية في الأردن (عبر تطبيقات قامت الجمعية بتطويرها). وفيما يتعلق بالتعامل مع فيروس كوفيد-19، قامت الجمعية بتوظيف فرق مكونة من موظفين مؤهلين لتقديم الدعم المباشر لوزارة الصحة وخدمات سيارات الإسعاف. كما تفيد التقارير بأن هذا الفريق قد شكل أول فريق طبي فعلي للطوارئ يمكن الاعتماد عليه خلال الأزمات. وبذلك، أدت جميع هذه العوامل مجتمعة إلى بناء ثقة مستدامة مع المؤسسات الحكومية وبعض الوكالات الدولية الرئيسية (ثنائية الطرف والأمم المتحدة).

ومثال آخر على ذلك، هو الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية التي تملك سجلاً حافلاً على مدار 30 عاماً، وتعد المزود الرئيسي لمستلزمات الإسعافات الأولية خلال فترة الحظر الشامل للتعامل مع فيروس كوفيد-19، فهي تملك عدداً كبيراً من الموظفين والمتطوعين أيضاً. وتشمل العوامل التي ساهمت في فعالية برامجها: الخبرة التي يتمتع بها طاقم العمل وحجم ونوعية علاقاتها ومنها التواصل مع السلطات المحلية (المحافظون ومديريات التنمية الاجتماعية)، ومديرية الأمن العام، وشبكة واسعة من منظمات المجتمع المدني. كما يعتبر التوثيق الحريص للمستلزمات التي يتم توزيعها والجهات المستفيدة لتفادي التكرار، عاملاً هاماً في رفع كفاءتها ومصداقيتها.

«يجب ألا ننكر دور أي منظمة محلية مهما كانت صغيرة. فأي منظمة صغيرة قادرة على تقديم رؤى عميقة أكثر قيمة من التي توفرها المنظمات الأخرى المرتبطة بمنظمات دولية، نظراً لتفاعلها المباشر مع المجتمع المحلي لسنوات عدة».

أما الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية فلا تملك مصدر تمويل مضمون، إلا أن علاقتها الدائمة مع الجهات المانحة العديدة (بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي)، تمكنها من المعرفة مباشرة بأي دعوة لتقديم العطاءات، وهي واحدة من المنظمات القليلة المطلعة على صناديق التمويل الجماعي. كما تنفذ برامج ومشاريع في دول أخرى، وتحديداً في فلسطين، وتشدد على أهمية تزويد الجهات المانحة بالنتائج، والعمل بشفافية والخضوع للمساءلة، وهي رسالة أساسية في الاعتماد على النفس بشكل كبير.

«يتعين علينا أن نتعلم دروساً في الاستدامة من أزمة فيروس كوفيد-19، كالاعتماد على أنفسنا بدلاً من المساعدات الأجنبية. وينطوي ذلك على بناء مجتمعاتنا، وقدرات المنظمات لتدير أعمالاً مدرة للأرباح.»

الاستنتاج: اهتمام محدود بدعم القدرات الجماعية وإنشاء بنية تحتية إنسانية

قامت الدول الغربية، وهي المنشأ الرئيسي لمعظم وكالات الإغاثة الدولية، على مدار العشرين سنة الماضية بإنشاء بنية تحتية «إنسانية» شاملة من خلال طرح مساقات ضمن برنامج الماجستير في الجامعات، ومراكز متخصصة للتدريب ودعم القدرات، ومراكز أبحاث ومجامع فكرية، ومنشورات احترافية بنكهة أكثر أكاديمية أو موجهة بشكل أكبر نحو الممارسين، وسيل منظم من المؤتمرات التي تجمع صانعي السياسات والممارسين من الحكومات، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والأكاديميين، والأمم المتحدة، والصليب الأحمر والهلال الأحمر معاً. ويُضاف إلى ذلك عدد ضخم من مقدمي الخدمات والمستشارين الذين يعمل بعضهم وفقاً لمبادئ القطاع الخاص. كما تمول الجهات المانحة المعارض التجارية لشبكة «من الإنسانية إلى الإنسانية» التي تهدف إلى جمع معظم الوكالات الدولية ومقدمي الخدمات معاً تحت مظلة واحدة.

وعبر أحد الأشخاص ممن أجريت معهم مقابلة بأن الأردن يستطيع أن يكون مركزاً إقليمياً للموارد (مثل لبنان أو بالتعاون معه ربما) نظراً للمواهب المتخصصة التي يمتلكها؛ إلا أن الجهات العاملة الأردنية ووكالات المعونة الدولية تواجه تحديات خطيرة فيها تعيق تطوير قدرات أكثر تعاونية في القطاعات المختلفة.

ورصد مؤشر الاستدامة لمنظمات المجتمع المدني الأردنية لعام 2018 ضعفاً عاماً في قيام المنظمات الأردنية ببناء تحالفات قوية، إلا فيما يتعلق بقضايا معينة ولفترة محدودة من الزمن. ويميل تحقيق التعاون إلى اعتماده بشكل كبير على العلاقات الجيدة القائمة بين الأفراد الرئيسيين وغياب العوامل التنافسية. ومن الأمثلة المذكورة في الدراسات، التقرير الدوري العالمي لتحالف «إنسان» (الذي أعد لتقديم تقرير دوري عالمي) المقدم إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2012)، أو الشبكة المكونة من 12 منظمة مجتمع مدني معنية بحقوق المرأة والتي أصدرت تقريراً موازياً لتقرير الحكومة الأردنية وقدمته إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW)، أو تحالف هِمم الذي أنشئ عام 2015 (ويتكون من 17 عضواً) ويُعنى بالقيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة وتمكين منظمات المجتمع المدني. (البيئة التمكينية وتقرير الاستدامة لمنظمات المجتمع المدني، 2018) الصادر في عام 2018. «لا توجد منظمة شاملة تزود القطاع ككل بالمعلومات اللازمة أو تدير حواراً حول المجالات الهامة». (المركز الدولي لقانون المنظمات غير الربحية، منظمة صحة الأسرة الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2019). وما زال تحالف هِمم شبكة عاملة وفاعلة، كما يبرز التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف) في الوقت الحاضر كمنصة حيوية.

بعد مرور عقود على وجود اللاجئين في الأردن واستقطاب مزيد من الوكالات الدولية على مر الخمس عشرة سنة الماضية بالتالي، هل من المجدي الاستثمار في شكل مماثل للبنية التحتية الأردنية بالتعاون مع مراكز الخبرة مثلاً بهدف تطوير الهياكل التنظيمية، أو ريادة الأعمال أو اللاجئين؟ وعلى صعيد آخر، أنشأت جامعة اليرموك في إربد «مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية»، الذي يحصل على دعم، بحسب موقعه الإلكتروني، من بعض المنظمات الدولية غير الحكومية، وعدد من وكالات الأمم المتحدة، وبعض المنظمات الأردنية. إلا أنه، وبحسب مصدر واحد، لا يملك موارد كافية ليكون مركزاً للتميز والتأثير. وتجدر الإشارة إلى أن مركز الفينيق يلعب دوراً تنظيمياً هاماً ويتعاقد مع منظمات دولية غير حكومية ويعمل معها. أما فيما يتعلق بالجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، فإنها لا تحظى باهتمام صانعي القرار الحكوميين، كما يظهر الأثر الأكبر لمركز الدراسات الإستراتيجية التابع للجامعة الأردنية والذي يعمل بصفة استشارية مع الحكومة.

وبدأت إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية قبل عدة سنوات بالاستثمار على نحو أكبر في دعم سبل المعيشة لمجتمعات اللاجئين المتضررة في الأردن، واستعانت «بكلية إدارة أعمال» أوروبية كمصدر لتعلم كيفية تأسيس مشاريع صغيرة أو إنشاء عمل تجاري. وحتى وإن قامت هذه الكلية الأوروبية بتقديم خدماتها مجاناً، ألا يوجد مركز في الأردن أو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمكنه تقديم مساعدة أكثر عمقاً وارتباطاً بالسياق المحلي؟

وحسب علمنا، فإن قطاع العمل الإنساني الدولي غير معتاد على تقييم القدرات الجماعية التي تستجيب خلال الأزمات في دولة ما (إلا من خلال عدسات الحد من مخاطر الكارثة، والتي تمارس على نحو فاعل في آسيا). ومن الحالات الاستثنائية النادرة، تأتي التمارين

المتتالية المطبقة في المنطقة الجنوبية الوسطى في الصومال وبنغلاديش باستخدام منهجية تحليل القدرات المتاحة في دولة معينة (HUCOCA).[6]

الاستنتاج: بدائل مستجدة للأساليب القديمة المتبعة في «تطوير القدرات».

إن نقاط ضعف وأسباب عدم فعالية النهج التاريخي الذي يتبعه قطاع الإغاثة في «بناء القدرات» معروفة، ومنها: تركيز محدود على تلبية متطلبات المعايير الدولية للالتزام والتقنية وتجاهل المساعدات المتاحة لتطوير منظمات مستدامة، وبالتالي عدم قدرة المنظمات على الاحتفاظ بـ 'القدرات' التي تم 'بناؤها'؛ وتنفيذ جهود مدفوعة بالعرض بدلاً من الطلب، وهي عادة غير منسقة وبالتالي لا تحقق الأثر التراكمي لها؛ وطرح برامج تدريبية عامة غير متخصصة بمواضيع معينة، وعدم تقديم دعم مستمر للمتدربين عندما يحاولون تطبيق ما تعلموه؛ وتطبيق نهج إداري قائم على المدخلات

والمخرجات بدلاً من النتائج والأثر في «بناء القدرات»؛ وعدم الاعتراف تماماً بأن «تطوير القدرات» يحتاج كفاءة معينة وبأن المنظمات الدولية وموظفيها لا يملكونها ببساطة؛ وعدم الانتقال من دور تابع إلى دور أكثر قيادية حتى وإن كانت القدرات قد خضعت للتطوير اللازم، إلخ.. ومن الجدير بالذكر أن مساندة تطوير الهياكل التنظيمية بأسلوب «تطوير القدرات لدعم قدرات أخرى» غير معروف أبداً في قطاع الإغاثة الدولي، ولا يعترف به حتى على أنه فجوة في القطاع. (للحصول على مصدر مفيد، انظر أوبولز وآخرون، 2010).

ولم يسعَ هذا البحث إلى تحديد معالم العدد الكبير حتماً من أنشطة بناء القدرات التي نفذت في العقد أو العقدين الماضيين أو تقييمها. إلا أنه ومن الجدير بالذكر هنا أن بعض خصائص الأساليب البديلة تتسم بكونها مرتكزة على التعاونية على نحو أكبر، كما تتبع نهج الإرشاد والتوجيه والمساندة. وتؤكد جميع المقابلات مع مختلف المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل بهذا الأسلوب على الأهمية الأساسية للعلاقة –وبناء الثقة، وهو أمر يتطلب استثماراً في الوقت ليصبح مدراً للأرباح، ومهارات للتعامل مع الأشخاص والثقافات، واستعداداً وقدرة على الاستماع. يعتبر إتقان اللغة العربية في العمل أمراً هاماً للغاية عند العمل في منظمات المجتمع المدني. ومن ناحية أخرى، بدأت إحدى المنظمات العمل بهذه الطريقة مع اتحاد للمنظمات المجتمعية في إحدى المحافظات، إلا أنها كانت تملك تمويلاً لأول 12 شهراً فقط، وهي تبحث الآن عن مزيد من التمويل. أما بالنسبة لمنظمة دولية غير حكومية أكبر حجماً، فكانت المشكلة مرتبطة بمكون برنامج هيكلي، وقامت بتكوين شبكة كبيرة من الموارد البشرية الأردنية ممن يمكنها تقديم خدمات الإرشاد والتوجيه لبعضها بعضاً في مجموعة من المسائل.

وتحاول إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية التي تمت مقابلتها (ضمن برنامج إقليمي لا في الأردن فقط) إعارة موظفين دوليين لشريك محلي ليقوم بالإرشاد والتوجيه من داخل المنظمة. ويكمن التحدي الرئيسي في هذا البرنامج في إيجاد من يملكون الكفاءات الفنية/المتخصصة والمهارات الشخصية المطلوبة. ومن المثير للاهتمام أن عدداً قليلاً من منظمات المجتمع المدني الأردنية قامت بتعيين موظفين دوليين لديها ليقوموا بتقديم دعم توجيهي داخلي أو (نظراً للحواجز الطبقية) الحضور في المشاريع المنفذة مع جهات دولية بهدف الحصول على اهتمامهم على نحو أسرع ورفع مستوى المصداقية.

وتملك العديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية أطر عمل خاصة بها «لتقييم القدرات». وعلى الرغم من وجود اختلافات بينها، إلا أنها تعكس عموماً شكل وآلية عمل منظمة مصنفة كمنظمة دولية غير حكومية، وتهدف إلى تحقيق توقعات الجهات المانحة وتلبية متطلبات الالتزام ذات العلاقة. وعند استخدام أطر العمل هذه كأداة أولية في «اختيار الشركاء» (وهي عملية أحادية الجانب)، فإنها قد تصبح «تقييماً للمخاطر» أكثر من كونها «تقييماً للقدرات». وأشارت إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية التي تمت مقابلتها إلى أن تقييم القدرات التنظيمية الخاص بها، والذي يُستخدم كنقطة انطلاق لعملية الإرشاد والتوجيه/المساندة، لا يأخذ الشريك المحلي بالضرورة إلى النقطة التي يمكنه فيها تخطي عملية حديثة لإجراءات «العناية الواجبة». وتستمر المنظمات في التساؤل حول شؤونها التنظيمية الداخلية وحول إذا ما كان يتعين عليها تطوير النموذج أم لا.

ومع ذلك، لن تحقق برامج «دعم القدرات» الأثر المرجو منها في حال عدم قدرة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على استقطاب

6 من تطوير فرناندو ألمانسا، وبدعم من منظمة أوكسفام نوفيب

الأشخاص المتمرسين والملتزمين والاحتفاظ بهم، والقيام بالاستثمار اللازم في تطوير إستراتيجية مدرة للدخل لجعلها أكثر استدامة من الناحية المالية. كما ولا يمكننا الفصل بين «دعم القدرات» والحصول على التمويل. (انظر رينوار وجوتنتاج، 2018، وكووب، إنجلفسن وتولوسن، 2018، للاطلاع على نتائج البحث المتعلق بالاستدامة المالية لمنظمات المجتمع المدني في عدة دول)

كما يمكن استخدام نموذج تقييم القدرات ذاته في المنظمات المجتمعية المحلية الأقل رسمية، وفي منظمات المجتمع المدني الوطنية الأكثر تنظيماً. ومن الواضح أن المنظمات المجتمعية لا تملك فرصة كبيرة في الاستمرار، إلا في حال استخدام نهج بديل متعدد المستويات وأكثر إفادة، وهو المذكور سابقاً في هذا البحث، والذي يربط بين القدرات الحالية وإمكانية الوصول إلى المنح مختلفة الأحجام، ويحدد أيضاً مساراً للتطور التنظيمي.

الاستنتاج: دعم المنظمات المجتمعية الأردنية

ترد إلى الباحثين عادة وجهات نظر سلبية حيال «القدرات» العاملة في المنظمات المجتمعية الأردنية وذلك من قبل الوكالات الدولية، وأحياناً من موظفي منظمات المجتمع المدني الأردنية الأكثر رسوخاً والقائمة في العاصمة عمّان. ويبدو أن الواقع أكثر دقة إلا أنه يختلف كثيراً أيضاً. ومن المثير للاهتمام أن منظمة غير حكومية ملكية باسم مؤسسة نور الحسين تتعاون مع العديد من المنظمات المجتمعية المحلية وتقدم التدريبات لها بحيث تشمل برامجها جميع أنحاء المملكة، ولا يجب أن تكون الوكالات الدولية على إطلاع على ذلك بالضرورة.

كما توجد تجارب أخرى مشابهة. فعلى سبيل المثال، نفذ مجلس اللاجئين الدنماركي برنامج «تدنيم» خلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2015 وكانون الأول/ديسمبر 2016 وذلك بالتعاون مع مركز العالم العربي للتنمية الديمقراطية (Uni-HRD) بهدف دعم إدماج المرأة ودفعها نحو المشاركة الفاعلة في الحياة المحلية الاجتماعية والاقتصادية والمدنية. وقام المجلس بتكوين شراكات مع 6 منظمات مجتمع مدني محلية قائمة في الكرك ومعان والطفيلة، حيث حصلت ثلاث منها على منح ثانوية من المجلس لتطوير قدراتها. ويبدو أن هذا النهج كان متمحوراً حول التدريب، بالتوافق مع إرشادات الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان على المستوى المحلي، ومحاربة التمييز ضد المرأة كمرجع هام. كما دعم التنسيق بين المجتمع المدني المحلي من أجل البحث في مجالات التعاون وتوحيد الصوت عند مخاطبة السلطات ذات العلاقة. وقد عبر أحد شركاء منظمات المجتمع المدني عن رأيه في هذا الشأن بأن منح المشروع صغيرة جداً ليكون لها أثر حقيقي على القدرات العاملة في تلك المنظمات، بينما عبر آخر عن أن تأثير البرامج التدريبية ضعيف نظراً لعمل هذه المنظمات مع عدد كبير من المتطوعين الذين لا يبقون بالضرورة مع المنظمة لوقت طويل. (المجلس الدنماركي للاجئين، 2017)

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والتي تملك القدرة على (وشبكة من المستشارين/المرشدين) العمل مع الشباب أو الجمعيات التي لا تحمل صفة رسمية تماماً، ومساندتهم حتى يسجلوها رسمياً، ومساعدتهم على تطوير أفكارهم وكتابة العروض المقترحة على نحو يضمن لهم الحصول على التمويل اللازم.

أما وكالة التعاون الفني والتنمية، فقد عملت مع اتحاد المنظمات المجتمعية في المفرق. وعلمت منذ اللحظة الأولى بتأسيس الاتحاد قبل 30 عاماً، رغم أنه لا يؤدي عمله بشكل يضيف قيمة هامة، فلم يكن له حضور ملموس، ولم يكن بمثابة مصدر لتعزيز قدرات أعضائه، كما أنه لم يشكل قناة اتصال فاعلة بين المنظمات المجتمعية والمؤسسات الحكومية. ويتعين على هذا النوع من الاتحادات التسجيل في سجل الجمعيات (تحت مظلة وزارة التنمية الاجتماعية) بحيث تشرف عليه الوزارة/الوزارات المعنية بحسب أهدافه وغاياته. وقدمت وكالة التعاون الفني والتنمية دعماً للمهارات في مجال «كسب التأييد» (عن طريق عقد أربع ورش عمل). (انظر أيضاً وكالة التعاون الفني والتنمية، التاريخ غير متوفر) وأشار مسؤول سابق من كبار المسؤولين الحكوميين عند الحديث عن الاتحادات عموماً إلى كون إدارة هذه الاتحادات في بعض الأوقات حكراً على مجموعة معينة من الأشخاص الذين لا يقومون بالضرورة بأداء مهامهم على أكمل وجه.

وعلى الرغم من أن وجود قدرات جماعية للتخطيط وإعداد البرامج على مستوى المحافظات، بهدف حشد السلطات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية، قد يبدو منطقياً، إلا أن الطبيعة المركزية لنظام الحوكمة في الأردن تعني ضرورة وجود ارتباط قوي مع السلطات الوطنية أيضاً.

الاستنتاج: الترابط عبر القطاعات المتعددة والقدرات الجماعية: الحكومة الأردنية والمجتمع المدني

أظهر تقييم المجتمع المدني في الأردن الذي أجري في شهر حزيران/يونيو من عام 2015 والمذكور سابقاً وجود علاقات صعبة بين الحكومة الأردنية والمجتمع المدني.

«يرى المجتمع المدني أن الحكومة غير داعمة عموماً لدوره وغير راغبة في العمل ضمن شراكة حقيقية معه، فهي تميل في نظره نحو السيطرة أو ضم القطاع بدلاً من مساعدته على النمو، وهو مستاء من ميل المسؤولين الحكوميين إلى إظهاره بصورة سيئة لكسب الرأي العام».

«يبدو أن المسؤولين الحكوميين رافضون لدوافع ناشطي المجتمع المدني، وكيفية قيامهم بعملهم، والأهم من ذلك الأثر المترتب على أنشطتهم. فهم يشتكون دائماً من أن هؤلاء النشطاء منشغلون على نحو كبير بالترويج لأجندات الجهات المانحة التي لا تعكس دائماً الأولويات المحلية. كما يبدو أن المسؤولين في الحكومة الأردنية على استعداد للاعتراف بالدور المحدود الذي يقوم به المجتمع المدني في تقديم الخدمات الاجتماعية وتعزيز أهداف التنمية، إلا أنهم لا يعترفون بالدور المشروع له في مجالات أخرى كالإشراف والرقابة أو صناعة السياسات أو دعم الإصلاح السياسي. وبشكل عام، فإن هؤلاء المسؤولين يعتقدون بأن دور المجتمع المدني يجب أن يقتصر على مساعدة الحكومة في تقديم الخدمات والقضاء على الفقر. *(...)* ومن الواضح أن هذه «الشراكة» تحيل المجتمع المدني إلى دور التابع».

«لقد انتقد المسؤولون الحكوميون باستمرار وبصراحة الطريقة التي نفذ بها المجتمع المانح الأنشطة المتعلقة بمساعدات المجتمع المدني، من حيث التساهل في مراقبة البرامج والمطالبة بمحاسبة المنظمات المتلقية للمنح؛ وعدم اهتمامهم بشكل كافٍ بالأثر المترتب على هذه الأنشطة؛ وبإغراق القطاع بالتمويل إلى جانب عدم التنسيق مع بعضهم بعضاً مما ساهم إلى حد كبير في انتشار الفساد وتكرار الأنشطة والهدر. وعلاوة على ذلك، اشتكى المسؤولون الحكوميون جميعاً من قيام الجهات المانحة بإرسال الأموال إلى منظمات المجتمع المدني دون التنسيق بشكل مناسب مع الحكومة الأردنية. وزعموا بأن هذا الوضع قد أجج انعدام الشفافية في القطاع، وهو مسؤول إلى حد كبير عن حالة «الفوضى» التي تعمه -وبرأيهم، تقع على عاتق الحكومة الأردنية الآن مسؤولية 'تنظيفه'.» (دينو وطوقان، 2016)

وعلى صعيد آخر، فإن «التركيز بشكل كبير على تقديم الخدمات وعدم المشاركة في العمل المتعلق بصنع السياسات وكسب التأييد»، هو جزء من النقد العام الذي توجهه الوكالات الدولية للمجتمع المدني الأردني. ومن غير المؤكد أن مجرد التدريب على «كسب التأييد» سيكون ضرورياً وكافياً لتحقيق إنجاز هنا. فيبدو أن دائرة صنع السياسات والقرارات في الأردن صغيرة وضيقة ولا تتدخل فيها شرائح المجتمع المختلفة، ولا يسهل على مؤسسات حكومية معينة الوصول إليها حتى.

وهناك حاجة إلى وجود قدرات لإجراء بحث قائم على الأدلة وتقديم عروض مقترحة بناءة. كما قد تكون هناك حاجة أيضاً إلى وضع إستراتيجية طويلة الأمد وأكثر دقة بهدف الوصول إلى صانعي السياسات والقرارات الرئيسيين وكسب ثقتهم. ويعني ذلك لمنظمات المجتمع المدني البحث الدقيق في قانون الجمعيات مما يحول دون مشاركتها في «الأنشطة السياسية». ومن وجهة نظر أحد كبار المسؤولين الحكوميين السابقين، فإن استعداد التحالف الوطني (جوناف) وقدرته على أن يكون منصة مشتركة بين قطاعات متعددة، يشمل أيضاً الجهات الفاعلة الحكومية، هو أمر إيجابي.

4. التنسيق

لم يكن ممكناً البحث بعمق في مدى حضور منظمات المجتمع المدني الأردنية ومشاركتها الفعلية في أنظمة تنسيق المساعدات. وتشير التعليقات إلى أن حضورها محدود وبأن الاستخدام السائد للغة الإنجليزية (أي الإكثار من استخدام المصطلحات الخاصة بالقطاع) يحول دون مشاركة بعض الأردنيين المؤهلين. وإلى ما قبل عام 2019، لم يلتحق أي ممثل أردني بمنتدى الشراكة الإنسانية وكان ذلك بعد نضال للحصول على هذا الحق ونقاش داخلي كما يبدو. ومن ناحية أخرى، لا تملك منظمات المجتمع المدني الأردنية الموارد البشرية والمالية اللازمة لحضور الاجتماعات العديدة والمستهلكة للوقت، كما أنها لا تجد فائدة كبيرة دائماً في توزيع الحقائق على قائمة من القطاعات والمسائل المختلفة. وتشعر منظمات عدة بأنها قادرة على التنسيق بشكل أسرع وأكثر فاعلية من خلال العمل المترابط فيما بينها بدلاً من اتباع هيكل التنسيق الدولي المعقد.

5. إبراز عمل المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني

عبّر المستجيبون من المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني عن وجهات نظر مختلفة عن مدى إبراز عملهم، والذي قد يعكس حجمهم ومكانتهم ضمن البيئة التنظيمية الأردنية، وشعر البعض بأن الحكومة الأردنية وعدة جهات فاعلة دولية على اطلاع تام على أعمالهم ونشاطاتهم. ومع ذلك، فإن ما تحققه هذه المنظمات على أرض الواقع أكثر بكثير مما يتم الإبلاغ أو المعرفة عنه. وتعرِف العديد من المنظمات الأخرى بأنها لا تملك صورة عامة واضحة وأن عليها أن تعمل على تحسينها، فقد أشارت إحدى المستجيبات إلى أنها لم تقم بإعداد بيان تعريفي لها أو لمنظمتها، ولم يشكل ذلك مشكلة بالنسبة لها. وأشار أحد المستجيبين أيضاً إلى أن تركيز المنظمة التي يعمل فيها تمحور حول تلبية احتياجات الناس ومتطلباتهم دون إيلاء أي اعتبار لمدى بروز مكانتها بين الآخرين. ولاحظ مستجيب آخر بأن الأشخاص الذين حصلوا على تدريب من المنظمة أو استفادوا من برامجها كانوا الأفضل من حيث الترويج لها.

يتطلب السعي إلى تحسين مكانة المنظمة كهدف تنموي تنظيمي وجود أشخاص يملكون الخبرة في التواصل مع قدرة على استثمار الوقت والموارد لتحقيقه. ولا تعترف معظم الجهات المانحة بذلك كمصروف مقبول وتطالب بحذفه من الميزانية في حال إدراجه فيها.

وليس المهم أن تروج المنظمات لأعمالها ومساهماتها وإنجازاتها أمام الجماهير الدولية فحسب، بل للشعب الأردني أيضاً. وقبل عدة سنوات، كانت نظرة الشعب الأردني عموماً لمنظمات المجتمع المدني سلبية مما أدى إلى إعاقة تطوير القطاع. (دينو وطوقان، 2016). كما يتطلب ذلك مزيداً من العمل مع وسائل الإعلام الأردنية، حيث أشار البعض إلى أن عملهم قد حظي بتغطية إعلامية لائقة.

وعلّق مستجيب آخر على رغبة، وحتى حاجة، بعض الوكالات الدولية للترويج لعملها من خلال وضع شعاراتها على المنتجات والأنشطة التي تمولها. أما فيما يخص بعض العلامات التجارية الدولية، فلم تكن تتناسب دائماً مع بعض فئات المجتمع في الأردن.

6. تأثير حقيقي على السياسات والمعايير

من منظور «تدويل ومحلية العمل الإنساني»، يرتبط هذا البعد بحضور الجهات الفاعلة الوطنية وتأثيرها في وضع سياسات ومعايير عامة، والتطبيق التشغيلي لها في سياقات محددة. وحتى بعد مرور سنوات على حضور المنظمات على المستوى الدولي، فيبدو أن عدداً قليلاً من الجهات الفاعلة من منظمات المجتمع المدني على معرفة بالمساحات والعمليات الدولية التي يحدث فيها ذلك مع مشاركتها فيها.

وعند السؤال عن المشاركة في وضع السياسات والتأثير عليها، أجاب جميع الأردنيين الذين تمت مقابلتهم عن السياسات الوطنية التي وضعتها الحكومة ونفذتها. ولوحظ عموماً ضعف انفتاح الحكومة أو تجاوبها مع الرسائل والمقترحات التي يقدمها المجتمع المدني فيما يتعلق بالسياسات، أو مع الآراء والملاحظات المتعلقة بكيفية تطبيق السياسات الحكومية على أرض الواقع.

النوع الاجتماعي والعمل الإنساني ومحلية العمل الإنساني في الأردن

1. النوع الاجتماعي في مجال المعونة الدولية

إن مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين مسائل بارزة في السياسات والممارسات في مجال المعونة الدولية -حيث تطلب الجهات المانحة بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي بدءاً من تقييمات الاحتياجات وحتى إعداد التقارير عن أنشطة المشاريع ونتائجها، وتطرح بعضها أسئلة حول التوازن بين الجنسين وتوزيع الأدوار والمسؤوليات في الوكالات الدولية والوطنية/المحلية بناء على النوع الاجتماعي. وعادة ما يُقترح إجراء تدقيق لثقافة المنظمة من حيث النوع الاجتماعي أو يُدعى إلى ذلك. (موليت، 2016). وتتبنى بعض الوكالات، مثل مؤسسة آكشن إيد والحكومة الكندية، مفهوم «القيادة النسوية[7].»

7 من الممكن إساءة فهم المعنى بسهولة. لمزيد من التوضيح، انظر المثال على الموقع التالي https://www.actionaid.org.uk/about-us/how-we-practise-feminism-at-work?

وعلى الرغم من أن معظم الجهات المانحة تتوقع التطرق إلى «مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي»، إلا أن بعضها يصر بشكل أكبر على أن «العمل الإنساني» أيضاً، مع أخذ منظوره الدائم قصير المدى بعين الاعتبار، يجب أن يسعى نحو تحقيق أهداف «التحول القائم على النوع الاجتماعي». ومن الناحية النظرية، يجب أن يضيف ذلك ثقلاً للمنظور السائد حتى الآن، والذي ينظر إلى النساء والفتيات على أنهن يتحملّن أعباء الأزمات والكوارث بشكل غير عادل بل سلبي أيضًا، بما في ذلك تلك المتعلقة بانتشار فيروس كوفيد-19 والعواقب المترتبة على حالات الإغلاق والحظر الشامل. وللنساء دور يلعبنه ويتوقعن المزيد منه بشكل عام.

ومع ذلك، غالباً ما تتمثل مجموعة الحماية، ضمن نظام قائم على مجموعات، في العضو الضعيف في الأسرة، وهو الأقل تمويلاً حتى ضمن مجموعة فرعية معنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. (آكشن إيد، 2019). وحاولت مبادرة «الدعوة إلى العمل للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ»، وهي مبادرة أطلقتها عدد من الجهات المعنية في عام 2013، تصحيح ذلك الوضع، إلا أن نجاحها كان متواضعاً[8]. ومن المراجع الرئيسية الأخرى، خاصة فيما يتعلق بالحالات المتأثرة من الصراعات، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن المعتمد في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 2000.

وقد وُجهت انتقادات للصفقة الكبرى لعدم مراعاتها للنوع الاجتماعي، إلى الدرجة التي اجتمعت فيها مجموعة غير رسمية تدعى «أصدقاء مجموعة النوع الاجتماعي للصفقة الكبرى» لمعالجة هذه المسألة، حيث كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إحدى الوكالات المحركة في هذا الصدد. وفي عامي 2018 و 2019، قامت مؤسستا كير وآكشن إيد، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (كقائد لمجموعة الحماية في «مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي»)، بإدارة مشروع حول 'العنف القائم على النوع الاجتماعي ومحلية العمل الإنساني'، لتعقد هذه الأطراف اجتماعاً إقليمياً للشرق الأوسط في عمان في شهر حزيران/يونيو لعام 2019، حضره مشاركون من الأردن، ولبنان، وسوريا، واليمن، والعراق.

ولقد لفتت قضية النوع الاجتماعي ومحلية العمل الإنساني الانتباه إلى المنظمات المحلية/الوطنية التي تركز على حقوق المرأة و/أو المنظمات التي تقودها نساء (في الحقيقية لا يمكن المساواة بين الاثنتين). وكلّفت مؤسستا كير وآكشن إيد جهات معينة لإجراء عدة دراسات ذات علاقة.

يتماشى إشراك عدد أكبر من الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية في آليات التنسيق الوطنية والفرعية الوطنية، مع التركيز تحديداً على المنظمات التي تقودها نساء، مع العهود التي اتخذها شركاء الدعوة للعمل على عاتقهم. ويعتمد اتباع نهج محلي تقوده النساء ويروج لإشراك النساء والفتيات وقيادتهن في مجال الحماية والوقاية والاستجابة على حدوث نقلة نوعية على عدة أصعدة، كالمشاركة في كافة جوانب التمويل. وتلك العهود دعوة أيضاً لتقديم الدعم في تنفيذ أجندة محلية العمل الإنساني، إلا أنها تحتاج إلى تشكيل ودعم بالأدلة والمدخلات التي تستطيع الجهات الفاعلة العاملة في الميدان والجهات المعنية المحلية الأخرى توفيرها ليكون لها أثر مشروع ومستدام، إلى جانب البناء على الزخم الحالي من حيث السياسات والتمويل. كما أن هناك حاجة إلى الإبداع وبناء العلاقات على المستوى الشعبي بهدف تمكين الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية من المشاركة بثقة في الحصول على التمويل اللازم لتأمين الحماية». (آكشن إيد، 2019) ومن ناحية أخرى، لا يُستعان بمنظمات المرأة المحلية والوطنية لمجرد ملاءمتها للعمل على العنف القائم على النوع الاجتماعي وحسب؛ ففي البلدان المختلفة، قد تعمل الجهات الفاعلة الدولية على «تشجيعها» على لعب دور هام في منع التشدد والتطرف في العنف. ولا تشعر منظمات عدة براحة تامة في لعب هذا الدور الذي قد يضعها تحت دائرة الضوء من قبل العناصر المتطرفة وحكوماتها والجهات الفاعلة الدولية، التي ترغب في الوقت ذاته بالتأكد من أن المساعدات التي تقدمها لا تُسهم في «تمويل الإرهاب»: وهي ضغوط كبيرة.

2. إمكانية الحصول على التمويل اللازم في الأردن

ركز 2.2 في المائة و 4 إلى 53 في المائة من إجمالي مبلغ التمويل المعتمد بموجب خطة استجابة الأردن لعامي 2017 و 2018 على التوالي على النوع الاجتماعي بشكل أساسي. خصصت غالبية التمويل المعتمد ذات التركيز الرئيسي في عام 2017 للصحة (62 في المائة)

8 https://www.calltoactiongbv.com /

والحماية الاجتماعية (35 في المائة) ، مع توفير سبل المعيشة/الأمن الغذائي (3.5 في المائة) والصحة (0.3 في المائة) من بعض التمويلات الأخرى. كانت غالبية التمويل في عام 2018 مخصصة للحماية الاجتماعية (48 في المائة) وسبل العيش (32 في المائة)، مع بعض التمويل للحكم المحلي والخدمات البلدية (13 في المائة) والصحة (7 في المائة) (صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019). كما تواجه المنظمات الداعمة لحقوق المرأة والتي ترأسها نساء تحديات فيما يتعلق بإمكانية الحصول على تمويل دولي في الأردن.

«بناء على استنتاجاتنا (...)، فإن التحدي الأعظم الذي تواجهه المنظمات التي ترأسها نساء في الأردن ولبنان هو إمكانية الحصول على تمويل مستدام، خاصة في سياق وجود منافسة عالية المستوى بين المنظمات المحلية غير الحكومية. أما بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية، فإنها تقدم تمويلاً قائماً على مشاريع محددة بينما يتعين عليها الاستثمار أيضاً في مجال بناء القدرات. وأكدت المقابلات حقيقة أن المنظمات الدولية غير الحكومية ما زالت مترددة بشأن مشاركة سلطة صنع القرارات المتعلقة بمخصصات المشاريع، والمواقع، والجهات المستفيدة وتوزيع بنود الميزانية. وتُعتبر المنظمات المحلية غير الحكومية «شريكة في التنفيذ». ومن ناحية أخرى، تحول العادات الثقافية أيضاً دون مشاركة المنظمات التي ترأسها نساء بشكل فعال في الأعمال الإنسانية». (بروشيني-شوميه وآخرون، 2019)

وتدير هيئة الأمم المتحدة للمرأة صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، ويحق لجميع المنظمات الدولية غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني الأردنية التقدم بطلب للصندوق. وحتى وإن عملت المنظمات الدولية غير الحكومية مع المنظمات الأردنية كـ«شركاء»، فلا بد من وجود منافسة. وبالنظر إلى برنامج تشجيع الجهات المانحة المرتبط بالصفقة الكبرى، يتوقع من المنظمات الدولية غير الحكومية تعزيز قدرات شركائها. وعلى الرغم من أن العمل مع منظمات مجتمع مدني أردنية متمكنة وقادرة على تلبية المتطلبات الإدارية وتلك المتعلقة بإعداد التقارير «أسهل»، إلا أن هناك ميلاً لاختيار منظمات أكبر حجماً قائمة في عمان باعتبارها من «الشركاء» -والتي قد تكون أيضاً بقيادة نسوية. وفي حال مشاركة المنظمات المجتمعية في عملية التنفيذ، فلا يمكن الجزم بمساهمتها أيضاً في صياغة البرامج وتصميمها، الأمر الذي قد يخلق حالة من التوتر بين منظمات المجتمع المدني 'الوطنية' والمنظمات الأكثر 'محلية' من الناحية الاجتماعية والجغرافية. وأصدر الصندوق مؤخراً دعوة لتقديم المقترحات للاستجابة لآثار جائحة كورونا والإغلاق الشامل المترتبة على النساء والفتيات، والتي يمكن تقديمها باللغة العربية. وتم إدراج 9 مقترحات من أصل 47 مقترحاً مقدماً على قائمة التصفية. ومن المعروف أن هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود ليصبح وصول منظمات المجتمع المدني الأردنية إلى التمويل اللازم أكثر سهولة.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة ناشطة في مجال محلية العمل الإنساني، وبعد عقد فعالية إقليمية حول المساواة بين الجنسين ومحلية العمل الإنساني في صيف عام 2019، شُكّل فريق من فاعلين أردنيين ودوليين لدراسة العلاقة بين الحركات النسوية ومحلية العمل الإنساني، حيث تتم حالياً مراجعة النتائج الأولية لهذه الدراسة.

3. تأثيرات «الحركة النسوية» في الأردن وعلى نطاق دولي

تأسست أول منظمة نسوية «حديثة» في شهر أيار/مايو من عام 1945 (تحت رعاية ملكية) باسم الاتحاد النسائي الأردني. وفي سياق المشاعر المناهضة للاستعمار وانتشار أيدولوجيات القومية العربية، تأسست رابطة الصحوة النسائية في عام 1952، كمجموعة نسوية تابعة للحزب الاشتراكي، إلا أنها توقفت عن العمل بعد ذلك بفترة قصيرة، ثم استأنفت أعمالها في عام 1967 تحت اسم جمعية النساء العربيات. وفي عام 1954، قامت مجموعة من النساء الناشطات سياسياً في عمّان بتأسيس اتحاد المرأة العربية تحت قيادة أول محامية في الأردن. وفي هذه الفترة، اعتبرت الناشطات والدولة الأردنية عملهن «سياسياً». وعند الإعلان عن فرض الأحكام العرفية في عام 1957، أُغلق اتحاد المرأة العربية بالتزامن مع إيقاف جميع الأحزاب السياسية عن العمل. وبقي الحال كذلك حتى عام 1975 عندما سمح لهن باستكمال نشاطهنّ ولكن تحت اسم «جمعية اتحاد المرأة في الأردن» وذلك في السنة الدولية للمرأة. ومع ذلك طلبت وزارة الداخلية إغلاقه في عام 1981، ثم عاد للعمل في عام 1989 باسم اتحاد المرأة الأردنية. وفي ذلك الوقت، كانت معظم الأعمال الناشطة في مجال حقوق المرأة تدار من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، وينعكس نزع الطابع السياسي عن هذه المنظمات بحسب المكان الذي

سجلت فيه رسمياً. وعلى الرغم من رفض طلبه لفترة طويلة، إلا أن اتحاد المرأة الأردنية قد نجح في عام 2016 في نقل تسجيله من وزارة الداخلية إلى وزارة التنمية الاجتماعية، حيث تغير اسمه في ذلك الوقت. ونتيجة لذلك، يحكم الاتحاد الآن قانون الجمعيات لعام 2008 والذي يمنعه من المشاركة في أي عمل مرتبط بالأحزاب السياسية. ومن التبعات العملية المترتبة على ذلك عدم قدرة اتحاد المرأة الأردنية على المشاركة في المسيرات والاحتجاجات، غير أن العضوات يشاركن بصفتهن الشخصية.

وأقرت العديد من النساء الأردنيات الداعمات لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين اللواتي جرت مقابلتهن بانتماء عدد كبير من الناشطات للطبقة العليا والمتوسطة في المجتمع، وبأن الحركة النسوية لم تتعدّ يوماً كونها 'حركة' عريضة النطاق على عكس ما يحدث في المغرب مثلاً. وإن أوجه القصور محددة إلا أنها تحتاج أيضاً للفهم في سياق نزع الطابع السياسي المتعمد عنها. وبصرف النظر عن ذلك، توصل تقرير جديد حول المشاركة السياسية للمرأة في الأردن إلى أنه «قد تم إحراز تقدم ملحوظ في السنوات الخمس عشرة الماضية لرفع نسبة تواجد النساء في الأجهزة المنتخبة المسؤولة عن صنع القرار في الأردن، إلا أن معدل التغيير متدنٍ». (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018). وثمة عدد كبير من الأردنيات العاملات في المجال الأكاديمي وفي منظمات المجتمع المدني.

4. الخطاب الدولي حول النوع الاجتماعي و«الحركة النسوية» في الأردن

حددت الدكتورة عبابنة أربع تحولات في الخطاب الدولي منذ إنشاء أول منظمة نسوية أردنية حديثة في عام 1945 (عبابنة، 2020)

1. النساء أمهات، وتقدم المنظمات النسوية (التي تقودها نساء من نخبة المجتمع) معونات خيرية للنساء والأمهات الفقيرات. ولذلك، فإن النساء الفقيرات والعاملات لا يعتبرن جزءاً من الحركة النسوية، بل مستفيدات من هذه المعونات الخيرية دون أن يقمن بأي دور فيها.
2. كما ذكرنا آنفاً، فقد سادت مشاعر سياسية قوية خلال فترة خمسينيات وستينيات القرن المنصرم وذلك مع قيام الدول العربية الجديدة، واستمرار تأثير الاستعمار، وتدخل القوى الغربية. ودعت رابطة الصحوة النسائية واتحاد المرأة العربية إلى حق جميع النساء في التصويت والترشح للبرلمان، وحشدتا الدعم لإنهاء سياسات الاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط، والإمبريالية في مرحلة ما بعد الاستعمار، والتحرر الوطني واستقلال العالم العربي وغيره. باختصار، شكلت حقوق المرأة جزءاً لا يتجزأ من أجندة وطنية أوسع نطاقاً تتطرق إلى النوعين الاجتماعيين على حد سواء.
3. ابتداءً من عام 1974، تحول الخطاب لينصب تركيزه على حقوق المرأة كمفهوم عالمي. وكان المحرك الرئيسي لذلك التحضيرات لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة (1976–1985). وأصدر الملك حسين بعد ذلك مرسوماً ملكياً لتغيير قانون الانتخاب ومنح النساء كافة حق التصويت والعضوية في البرلمان (الذي كان لا يزال محلولاً في ذلك الوقت). وأصبحت إنعام المفتي أول امرأة تشغل منصباً وزارياً بتقلدها منصب وزيرة الشؤون الاجتماعية، وأدى ذلك إلى تحول منظمة حقوق المرأة إلى تلك الوزارة، الأمر الذي تزامن مع عملية تحول الحركات الاجتماعية إلى منظمات غير حكومية ونزع الطابع السياسي عن حقوق المرأة.
4. حدث التحول الرابع في الخطاب في إطار الاستعداد لمؤتمر بكين للمرأة الذي عقد في عام 1995، والذي قام الأردن قبل انعقاده بتشكيل «المجلس الوطني لشؤون المرأة». وكان تصور المؤتمر عن حقوق المرأة بأنها مسألة «تنموية» (تحت عنوان «المرأة في التنمية» بدلاً من «المرأة والتنمية»). وتحول محور التركيز على «الحقوق» الآن لينصب على تحرير المرأة من الاتجاهات التقليدية والمحافظة، أو من «قبلية» مجتمعاتها والرجال فيها، والاقتراب من 'الحداثة' .كما دُمج هذا الخطاب أيضاً في أهداف التنمية المستدامة. وأدى تحويل الحركات الاجتماعية إلى منظمات غير حكومية إلى أن تركز المجموعات النسوية على «مشاريع» منفردة لا علاقة واضحة لها بالنظام وهياكل السلطة الأخرى.

وترى الدكتورة عبابنة في تحليلها أن الحركة النسوية قد تأثرت بثلاثة عوامل رئيسية وهي:

1. تركيبة أعضائها وقادتها الأكثر نشاطاً.

2. العلاقة بين الدولة والمجموعات النسوية.
3. تحولات الخطاب الدولي المتعلقة بنشاط المرأة (عبابنة، 2020).

5. المُلكية الأردنية لأجندة النوع الاجتماعي

يتمحور النقاش حول «مُلكية الأردن لأجندة النوع الاجتماعي»، وهي نقطة أثارها فعلاً بعض الذين أجريت معهم المقابلات. كانت الناشطات الأردنيات من بين أولئك الذين اجتمعوا في بكين عام 1995 في المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة للعمل معاً على تطوير «منصة العمل» الخاصة بالأجندة. وشاركت الحكومة الأردنية في ذلك المؤتمر وفي معاهدات أخرى عن المرأة، مما يثبت فعلياً ملكيتها لها. وقد وضع الأردن عبر السنوات «إستراتيجية وطنية متطورة للأردنيات» (بدءاً من 2006 إلى 2010، وأحدثها إستراتيجية الأعوام 2020–2025 التي صادقت عليها الحكومة في شهر آذار/مارس لعام 2020). ويتم الآن تنفيذ «خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن» الخاصة بالإستراتيجية (تشرين الثاني/نوفمبر 2018–تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

«أخذت الحكومة الأردنية على عاتقها سد الفجوة بين الجنسين والمساواة بينهما بحلول عام *2030* وذلك بتطبيق مجموعة من الإجراءات، بما في ذلك تعزيز الجهود لتماشي التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية والإقليمية للمملكة، وذلك بصفة تشاركية تضمن المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد المرأة. وتتعهد الحكومة بتسريع عمليات تنفيذ القرارات التي ألزمت نفسها بها أمام اللجان الدولية، ومراجعة الخطط والإستراتيجيات الوطنية لتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة لعام *2030*، إلى جانب تقديم الموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيقها.

كما يتعهد الأردن بتوسيع نطاق الدعم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للنساء والفتيات مع التركيز بشكل خاص على الشابات المهمشات، والنساء كبيرات السن، والنساء الفقيرات أو المستضعفات، والنساء القرويات، والنساء من ذوات الإعاقة، واللاجئات، والنازحات، والناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وستعالج العادات الاجتماعية والأنماط السائدة التي تغرس التمييز ضد المرأة من خلال التعليم، والثقافة، والإنتاج الإعلامي للترويج للأدوار الإيجابية للمرأة كشريكة فاعلة في مجال التنمية وبناء المجتمع».[9]

وتعتبر اللجنة الوطنية لشؤون المرأة جهة وطنية رئيسية فاعلة ذاع صيتها في مختلف قطاعات المجتمع نظراً لحصولها على تمويل أساسي مضمون إلى حد ما، مع قدرتها على وضع أجندة والتفاوض مع وكالات المعونة الدولية على شروط التعاون والتمويل.

6. أوجه التردد والانتقادات

في الوقت ذاته، عبّرت نساء أردنيات ممن تمت مقابلتهن، وجميعهن يشغلن مناصب مسؤولة في الحكومة أو منظمات المجتمع المدني أو وكالات المعونة الدولية، عن وجود فارق بسيط مع بعض التحفظات أحياناً بشأن المشاركة الدولية في موضوع النوع الاجتماعي في الأردن.

وذكرت إحداهن بأنها نشأت على فكرة أن شرف العائلة هو جزء لا يتجزأ من جسدها، وقد طورت تفكّراً ناقداً لها، ولكنها أصرّت على أن التغيير يجب أن يبدأ من داخلنا. ولم تعتقد بضرورة وجود «تحرير أبيض أو غربي للنساء العربيات المسلمات؛ فإذا ما تبنيت هذه الفكرة، فإنني أقلل من شأن المرأة العربية في اعتقادي».

وعبّرت نساء أردنيات أخريات ممن تمت مقابلتهن عن وجهات نظر ناقدة حول أساليب البحث في «تمكين المرأة اقتصادياً» مثل مسار «نظرية التغيير» المثبت فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وأشرن، بواقع خبراتهن العائلية أحياناً، إلى أن الإسلام لا يمنع المرأة من الخروج من البيت والعمل طالما كانت البيئة مناسبة. والأهم من ذلك، أن النساء العاملات، والنساء المتمرسات من عائلات الطبقة المتوسطة، قد يكون لهن قول في القرارات التي تؤثر على الأسرة،

9 (https://www.unwomen.org/en/get-involved/step-it-up/commitments/jordan

ولكن ذلك لا يعني بالضرورة بأن الرجال في العائلة قد يأخذون برأيهن. وبالتالي لا تضمن الاستقلالية الاقتصادية للمرأة حصولها على الحرية الكاملة في صنع القرار، أو الاستقلالية، أو السلطة. وشعرت أردنية أخرى تشغل منصباً كبيراً في وكالة دولية بأن «تمكين المرأة» لا ينبغي أن يعني تلقائياً الخروج من المنزل، بل الثقة بالذات و'القوة من الداخل' أولاً.

وعلى مستوى أعمق، يكمن الانتقاد الرئيسي في أن أجندة النوع الاجتماعي الدولية تفتقر إلى تصور هيكلي وإستراتيجي أوسع نطاقاً. وتشمل «قضايا المرأة» الأكثر شيوعاً:

- القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي (بما في ذلك التحرش الجنسي).
- رفع مستوى مشاركة المرأة في العمل السياسي.
- تمكين المرأة اقتصادياً.
- الإصلاح القانوني لصالح منح حقوق متساوية للمرأة.

إن هذه القضايا حقيقية فعلاً وتتطلب التحرك، ولكن لا يمكن النظر فيها بمعزل عن المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، الأوسع نطاقاً في الأردن، والتي تؤثر على الرجال والنساء على حد سواء.

وتتلخص المشاكل، التي تأتي في مقدمة الأولويات بالنسبة للعديد من الرجال والنساء في الأردن في البطالة والفقر، والتي تؤثر على الرجال والنساء على حد سواء بوصفها مشكلة مشتركة؛ حيث يجبر الفتيان على ترك المدرسة والعمل لكسب مصدر العيش، أو يضطر العديد من الأردنيين المتعلمين والمؤهلين في سن العمل، وخاصة الرجال، للهجرة بسبب غياب الفرص الاقتصادية. ومن الأمثلة على ذلك، تراجع القطاع الزراعي في الأردن الأمر الذي جعله دولة مستوردة للقمح بدلاً من مصدرة له؛ أو قلة الخدمات المقدمة من الدولة إلى حد لم يعد فيه تدريب المعلمين من ضمن مهام وزارة التعليم بل تتولاه منظمات غير حكومية أو «منظمات غير حكومية ملكية». ويرتبط ذلك إلى حد ما بالسياسات الاقتصادية التي تروج لها الجهات المانحة للمساعدات، وبقبول الدولة أو رفضها كخيار سياسي. وحدث في عدة مناسبات في العقدين الماضيين، عندما تُرجمت حالة الاضطراب الاجتماعي التي نتجت عن الضغوط الاقتصادية إلى احتجاجات ومظاهرات عامة (مثل حركة عمال المياومة في عام 2006، أو الاحتجاجات في عام 2018 ضد قانون الضريبة الجديد المقترح، أو إضراب نقابة المعلمين في عام 2019)، أن شاركت المرأة في أدوار بارزة، حيث قامت بالتعبئة وحشد الدعم لوضع أجندة أوسع نطاقاً وأكثر دمجاً للقضايا التي تؤثر على الرجال والنساء على حد سواء، لا على حقوق المرأة خصوصاً.

وبالنظر إلى «قضايا المرأة» الاعتيادية فقط، يتم «نزع الطابع السياسي عنها عبر الإخفاق في التطرق إلى هياكل السلطة الأوسع نطاقاً التي تهمش المرأة؛ *(...)* وعبر التغاضي عن القضايا المجتمعية باعتبارها غير مرتبطة بالمرأة، وبقاء مساور القلق المجتمعية والوطنية مرتبطة بقضايا الرجل، وتصورها فقط بناء على تجاربهم *(...)*. وبالتركيز على القضايا التي لا تشاركها النساء مع مجتمعاتهن، تتمكن الناشطات الأردنيات في حقوق المرأة من الابتعاد عن التعرض لانتقاد وصراع أكثر تطرفاً مثل الهياكل الاقتصادية التحررية والنظام الحاكم.» *(عبابنة، 2020)*

إن «المشاريع» التي تركز على «قضايا المرأة» (المشروعة والهامة) ضرورية. إلا أنها قد تشتت الانتباه عن التحديات الهيكلية الأكثر عمقاً التي تؤثر على نسبة كبيرة من السكان في الأردن.

منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية الأردنية في الاستجابة لفيروس كوفيد-19: لمحة سريعة

استجاب الأردن بسرعة وحزم لاحتواء خطر انتشار فيروس كوفيد-19، وقام بفرض حظر تجول شامل؛ حيث شكلت الحكومة على الفور فريق عمل للاستجابة لجائحة كورونا. وعلى الرغم من أنها فعالة بحكم الواقع في فرض تدابير الاحتواء وإنفاذها، إلا أنها غير شاملة ولا يمكن الوصول إليها بسهولة، حتى على مستوى المنشآت الحكومية ذات الصلة، خاصة فيما يتعلق برصد آثار الإغلاق الشامل الأخرى وتقييمها.

وفي وقت سابق، أجرى المجلس الأعلى للسكان تدريباً قائماً على سيناريوهات فعالة، إلا أنه لم يكن من الممكن تقييم مدى إيلاء هذه التدريبات اهتماماً فعلياً. ووضع التحالف الوطني (جوناف) مذكرة مفاهيم شاملة بعنوان «خطة الاستجابة الطارئة لكوفيد-19. تدخل المجتمع المدني المحلي». ورافقت هذه الخطة موازنة مؤقتة بلغت قيمتها نحو 1,369,000 دولار أمريكي. ووُزع التمويل بين مختلف المنظمات المجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني، وبعض الهيئات الحكومية من أجل تعزيز الوصول الجغرافي الجماعي. ولم تكن هناك حاجة إلى إجراء تغييرات كبيرة أثناء التنفيذ.

وقد جرت معظم مقابلات هذا البحث في شهر أيار/مايو 2020، مع إجراء عدد قليل منها في الأسبوع الأول من شهر حزيران/يونيو من العام نفسه. وهي تركز على تجارب منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية الأردنية في التعامل مع الآثار المترتبة على حالات الإغلاق الشامل على عملها، ومحاولاتها الاستجابة للزيادة السريعة في الاحتياجات. لذا، قد لا تعكس كافة جوانب ردود المستجيبين الوضع الفعلي بالكامل في شهر تموز/يوليو لعام 2020.

كما جرت مقابلة 14 وكالة؛ من بينها «منظمة غير حكومية ملكية» (مؤسسة نور الحسين)، ومركز للبحوث (مركز الفينيق)، ومركز معني بوسائل الإعلام (مركز حماية وحرية الصحفيين)، إلى جانب 11 منظمة أخرى من منظمات المجتمع المدني الوطنية والمنظمات المجتمعية المحلية.

وبشكل عام، كان رأي الوكالات الأربع عشرة بشأن الأداء الحكومي إيجابياً، حيث أشادت بشكل خاص بإدارة الأبعاد الصحية والأمنية لخطر الجائحة. ومع ذلك، أشارت الوكالات إلى تطبيق إجراءات صارمة للغاية وسريعة دون مشورة سابقة أو إخطار مسبق وتواصل كافٍ مع الجهات المعنية، إلا أن ذلك كان أمرًا مقبولًا نظراً لأن الحاجة إلى التصرف بسرعة لمواجهة خطر حقيقي ستؤدي حتماً إلى وقوع بعض الأخطاء. ومن الأمثلة الأخرى التي انتقدت فيها الوكالات إدارة الحكومة للآثار الاقتصادية المترتبة عن حالات الإغلاق والحظر الشامل: عدم تدخل الحكومة بين أرباب العمل والموظفين، وعدم إدراك الآثار الفعلية لهذه الحالات على أرزاق الناس ومستوى الدخل لمختلف فئات المجتمع، إلى جانب عدم تعاملها بشكل مناسب مع برامج الحماية الاجتماعية. ومن الجدير بالذكر هنا أن إخفاق الحكومة في إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل منظم في التعامل مع الآثار الآنية للإغلاق والحجر الشامل لم يكن مفاجئاً إلا أنه كان سبباً في الندم لاحقاً. وأرسل تحالف هِمم المؤلف من 16 منظمة طلباً للحكومة يسألها منح المجتمع المدني مساحة في إستراتيجية الحد من آثار الجائحة وفي عملية صنع القرار، إلا أنها لم تنظر في ذلك. كما حاولت منظمات أخرى إشراك كبار صانعي القرار من خلال مراسلات رسمية وغير رسمية.

واستطاعت معظم المنظمات الحصول على تصريح محدد للتنقل خلال فترة الإغلاقات والحظر الشامل؛ حيث شكلت العلاقات مع مسؤولين حكوميين عاملاً هاماً في تسهيل الحصول عليه، فعلى سبيل المثال، نجد أن بعض العاملين في منظمات المجتمع المدني هم أعضاء في مجلس إدارة منظمة غير حكومية ملكية أو مجلس بلدية. كما حصلت بعض الوكالات على إذن من السلطات المحلية لاستخدام المركبات من أجل توصيل المعونات والمساعدات إلى المنازل.

وعلى صعيد آخر، استطاع معظم العاملين في هذه المنظمات استكمال أعمالهم من المنزل دون أية مشاكل تذكر. وازداد الاعتماد على استخدام برنامجي سكايب وزوم خاصة في العاصمة عمان وبعض المراكز الرئيسية الأخرى التي تحظى بسرعة اتصال جيدة بشبكة الإنترنت، على عكس المناطق الريفية والبعيدة التي تعاني من شبكة إنترنت ضعيفة وباهظة الثمن أيضاً. وأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات الهاتفية الوسيلتين الرئيسيتين في التواصل مع مستفيدي ما قبل أزمة كوفيد-19 والأشخاص الجدد المتأثرين.

واستطاعت معظم المنظمات الحفاظ على موظفيها في أول شهرين إلى شهرين ونصف من حظر التجول، ويجب توضيح هذا الاستنتاج حيث تمتلك العديد من المنظمات عددًا قليلًا من الموظفين الأساسيين، مع موظفين إضافيين يعملون بعقود ترتبط بمشاريع محددة، بالإضافة إلى عدد متفاوت من المتطوعين. واستطاعت بعض المنظمات الحفاظ على فريق العمل في الأسابيع الأولى من خلال الاستمرار في دفع رواتبهم لفترة من الزمن حتى مع تعليق المشاريع وعدم توفر دخل جديد. واضطرت بعض المنظمات إلى الاستغناء عن بعض الموظفين؛ بينما توقعت أخرى حدوث ذلك في المستقبل القريب في حال عدم الحصول على تمويل جديد. ومن ناحية أخرى، عيّنت إحدى المنظمات موظفين إضافيين، بينما زادت أخرى من عدد المتطوعين لديها لتوزيع المساعدات على المنازل.

ولقد تفاوت أثر الإغلاق والحظر الشامل على برامج المنظمات بالاعتماد على نوع أنشطتها والاحتياجات المتغيرة للأشخاص الذين يقعون ضمن دائرة العمليات التي تنفذها. وعموماً، تم تأجيل جميع البرامج التي تتطلب تجمعاً فعلياً إلى زمن غير محدد، بينما كان بالإمكان تنفيذ أنشطة أخرى بسهولة نسبياً عبر شبكة الإنترنت مثل خدمات المشورة والاستشارات، وبعض أنواع التدريب، والأبحاث ودعم الصحة النفسية والعقلية، إلخ. واضطرت بعض المنظمات إلى تعليق برامجها الحالية، بينما استمرت منظمات أخرى في تنفيذ جزء صغير أو كبير منها، إلا أن العديد منها أيضاً شرع في أنواع جديدة من الأنشطة. وليس من المستغرب أن تقلق الأخيرة عادة بشأن توسيع نطاق العمل أو حتى إضافة مخصص إغاثة قصير الأمد سواء أكان بصورة مساعدات عينية أم نقدية. وشكل ذلك استجابة بحد ذاتها للأولويات الواضحة، حتى وإن كان ذلك خارج نطاق المهام الموكلة إلى بعضها. وعلى صعيد آخر، قامت بعض المنظمات بإصدار مواد تثقيفية حول الإجراءات السلوكية الواجب اتباعها للحد من خطر العدوى، حيث أصدرت إحداها دليلاً إرشادياً أكثر شمولاً لمقدمي الخدمات ومستقبلي الخدمات ودليلاً للعودة إلى العمل، إلخ. وقامت منظمات أخرى بزيادة عدد الخطوط الساخنة لديها. ونظرت عدة منظمات بعين الإيجابية إلى التبني الإجباري من حيث الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا الاتصالات. وبالنسبة لعدة منظمات مجتمع مدني، كانت هذه الأزمة بمثابة محرك لإدراك أن احتياجات البرامج المستقبلية، من الناحية الإستراتيجية، يتطلب تركيزاً ومزيداً من التوجه أكثر نحو توليد الدخل وإيجاد فرص عمل للناس.

وأفاد جميع الأردنيين الذين تمت مقابلتهم بازدياد الطلب على خدماتهم ليس فقط من قبل جميع العاملين في القطاع غير الرسمي خاصة، ممن يشتغلون كعمال مياومة في العادة، بل ومن قبل الموظفين الذين فقدوا أعمالهم إما بشكل مؤقت أو دائم. وعلى الرغم من التنسيق داخل التحالف الوطني (جوناف)، فقد علّق الجميع على عدم قدرتهم على تلبية الحاجة المتزايدة بسرعة. وفي حين كان الأشخاص المحتاجون يأتون في السابق طلباً لمساعدة المنظمة، فهي الآن تزورهم في منازلهم. وعلّق أحدهم على ازدياد صعوبة تقييم الوضع المالي للأسر عن بعد (وهو تقييم يمكّن المنظمة من وضع الأسر الأكثر احتياجاً على رأس قائمة الأولويات)، بينما علّق آخر على التحديات التي تواجهها المنظمة عند التواصل مع الضحايا الذين تقدم لهم المساعدة في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، إذ قد يكون المعنِّف متواجداً في المنزل. وعلّق اثنان على ارتفاع حالات الاتجار بالبشر. وعبّر العديدون عن ارتفاع تكاليف التواصل بالنسبة للأشخاص المتأثرين خلال فترة الإغلاقات والحظر الشامل.

ومن ناحية أخرى، استلمت دائرة المساعدة القانونية في منظمة النهضة (أرض) خلال أول أسبوعين من الحظر الشامل عدداً كبيراً من القضايا القانونية التي قامت بدراستها وتحليلها لإصدار ورقة بعنوان «أثر جائحة الكورونا على وصول المرأة إلى العدالة في الأردن». وتواصلت فرق العمل في الدائرة مع المستفيدين عبر الهاتف وأشكال أخرى لتوفير خدماتها عن بعد، مع احترام مواطن الضعف لديهم والتأكد من عدم إلحاق الضرر بهم. وينطبق ذلك أيضاً على المنظمات الأردنية الأخرى الناشطة في مجال حقوق المرأة أو العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، عطّل إغلاق المحاكم البت في القضايا العالقة أو النظر في أخرى جديدة.

وعبّر بعض المستجيبين الذي كانوا يعملون مع وكالات الأمم المتحدة قبل فترة الحظر الشامل عن تقديرهم للاتصالات الفعالة والمحدثة بانتظام من جانب تلك الوكالات. ويبدو أن الانطباع العام بشأن الإجراءات التشغيلية في الوكالات الدولية بأنها «كانت بطيئة، حيث تعيق الإجراءات الروتينية من سرعة استجابتها[10].»

وبشكل عام، لم يتم إطلاع منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية الأردنية التي تمت مقابلتها من قبل الجهات الفاعلة الدولية في مجال المساعدات في البلد، على مختلف جهود كسب التأييد وتكييف السياسات من قبل المجتمع الدولي. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- المجلس الدولي للمؤسسات التطوعية، آذار/مارس :2020 تعزيز، تعزيز، تعزيز: محلية العمل الإنساني في الاستجابة الإنسانية العالمية لكوفيد-19.

10 للحصول على نظرة عامة شاملة على استجابة أعضاء منظمة النهضة (أرض) والتحالف الوطني (جوناف) (النسخة الإنجليزية) تجاه مختلف المواضيع، انظر: https://us8.campaign-archive.com/?e=[UNIQID]&u=f81a929f068a1ccd33f372901&id=6ee604c4bd

- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نيسان/أبريل 2020: دليل إرشادي حول المرونة. الصناديق النقدية المشتركة القائمة على الدولة في سياق جائحة كورونا.
- اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: أيار /مايو 2020: دليل إرشادي مرحلي. محلية العمل الإنساني والاستجابة لكوفيد-19.

وعلى الرغم من ذلك، أعرب معظم المستجيبين عن موقف داعم نسبياً تجاه التمويل المقدّم من «الجهات المانحة» الدولية والتي سمحت لهم بإعداد توزيع بعض بنود الموازنة والإبلاغ المتأخر عنها. فعلى سبيل المثال، يتم أحياناً تعويض الارتفاع في تكاليف الاتصالات عبر التقنين في تكاليف المواصلات واستئجار المواقع. ومع ذلك، شهدت إحدى المنظمات إلغاء مشروع مصادق عليه مع جهة مانحة دولية، كما حصلت بعض المنظمات على تمويل من أفراد أردنيين. واستملت منظمة أخرى رسالة من الجهة المانحة قبل يوم من فرض الحظر الشامل تقترح فيه إيقاف المشروع؛ إلا أنها استمرت مع ذلك بالعمل عن بعد حتى موعد التسليم المخطط له، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى عدم رغبة المنظمة في قطع مصادر دخل الموظفين قبل الأوان. وأدرك البعض بأن منظماتهم تحتاج إلى نشاط خاص بها مدر للدخل. ومن ناحية أخرى، تعرضت القليل من المنظمات التي تمتلك مثل هذا النشاط، كمطبخ تحضير طعام أو مخبز، لانقطاع في الدخل عندما اضطرت هذه المنشآت إلى الإغلاق بسبب الحظر.

كما علّق العديد على التعطيل الواضح لدعوات تقديم المقترحات المعتادة. ومع حالتين استثنائيتين، فإن أحداً لم يتلقّ أية معلومات من المجتمع الدولي في الأردن بشأن التمويل من الصناديق الثنائية ومتعددة الأطراف للاستجابة لأزمة كوفيد-19، ولم يسمع أحد أيضاً بالصندوق الإنساني العالمي المخصص لأزمة كوفيد-19. وشعرت منظمة مجتمعية محلية بأنها لا تملك فرصة الوصول إلى التمويل بسبب انقطاعها عن عمّان خلال فترة الحظر الشامل، حيث إن عدم وجود شبكات ومعارف في عمّان مشكلة حقيقية فيما يتعلق بمحاولة الوصول إلى التمويل. وشعرت إحدى الوكالات التي يتمحور عملها حول الحقوق والحريات المدنية والسياسية بمزيد من الصعوبة من حيث الحصول على الاهتمام والتمويل مقارنة بتلك الوكالات التي تعمل على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من أن معظم هذه الوكالات الأربع عشرة لم تصل (حتى الآن) إلى وضع مالي حرج بحلول منتصف أيار/مايو وحتى أوائل حزيران/يونيو، فإن غالبيتها قد عبرت عن قلقها الشديد بشأن المستقبل قصير ومتوسط الأمد، وكيفية الاستمرار في دفع التكاليف التشغيلية الأساسية مثل الإيجار والكهرباء دون العمل على أية مشاريع.

وكانت هناك آراء متنوعة حول سؤال ما إذا كانت الجائحة قد عززت التعاون في المجتمع المدني الأردني، حيث شعر المستجيبون من منظمات عدة بأنها كانت دافعاً لمزيد من التعاون. كما علّقوا بشكل إيجابي على الشبكات القائمة حالياً مثل جمعية مساواة والتحالف الوطني (جوناف)، حيث ساهم الأخير في الاتصال والتنسيق. وأشاد أحد الذين أجريت معهم مقابلات بجهود منظمة النهضة (أرض) في متابعة الاتصالات والمعلومات المتتابعة من وزارة الدفاع وتجميعها وتوزيعها، وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية، وتوضيح معناها من ناحية التطبيق. وأدرك العديد من المستجيبين حالة عدم التواصل بين منظمات المجتمع المدني، والذي تجسد في غياب قاعدة بيانات مشتركة تضم أسماء المحتاجين وتتابع المساعدات التي حصلوا عليها وما هي المنظمة التي قدمتها. [11] وشكك آخرون بقدرة المنظمات الأردنية على التماسك في هذه الظروف، حيث يتطلب ذلك وجود رؤية مشتركة واضطلاع وزارة التنمية الاجتماعية على وجه التحديد بدور أكبر كجهة اتصال فيما بينها. وسلط أحد المستجيبين من منظمة مجتمع مدني وطنية الضوء على حاجة الأردن ليكون أكثر استعداداً لجائحة كورونا.

11 توجد الحالة ذاتها بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في مجال الحماية الاجتماعية في سويسرا، كما تبين في جهود الحماية الاجتماعية في مواجهة الآثار المختلفة للحظر الشامل هناك كاستجابة لكوفيد-19. وعلاوة على ذلك، هناك بالطبع مسألة حماية البيانات والخصوصية.

«عززت الأزمة التعاون بين منظمات المجتمع المدني.» مستجيب من منظمة مجتمعية

«يجب إنشاء تحالفات أكثر بين منظمات المجتمع المدني الأردنية». منظمة مجتمع مدني وطنية

«يجب أن يعمل المجتمع المدني المحلي في الأردن على تشكيل المزيد من التحالفات الداخلية فيه لتعزيز سلطته، فمن غير هذه السلطة، لن يتغير الوضع الحالي. وعلاوة على ذلك، يجب بناء شراكات وشبكات مع أطراف أخرى. أما بالنسبة للشركاء الدوليين، فيجب مشاركة الرؤية ذاتها لتعزيز عملية محلية العمل الإنساني. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إجراء حوار مفتوح بيننا من أجل التعاون». مستجيب من منظمة مجتمع مدني وطني

«إن الدرس الأكبر المستفاد من هذه الأزمة هو ضرورة وجود إستراتيجية حقيقية شاملة ذات أهداف واقعية للمنظمات وخطط استباقية للاستجابة للأزمات. علينا أن نشكل التحالفات، ونتبادل الأفكار ونعزز القدرات الجماعية بشكل عام. ولسوء الحظ، لا تثق المنظمات المحلية ببعضها بعضاً، كما تختلف وجهات النظر فيما بيننا، ونواجه أحياناً عوائق مادية تقف في وجه التعاون». مستجيب من منظمة مجتمع محلي وطنية

إحراز التقدم في محلية العمل الإنساني في الأردن

1. الالتزامات طويلة الأمد والضرورات الملحة الجديدة

بعد مرور تسع سنوات على إنشاء شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال، وأربع سنوات على توقيع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية الحكومية ومتعددة الأطراف، والصليب الأحمر والهلال الأحمر وبعض منصات المنظمات الدولية غير الحكومية على الصفقة الكبرى، فمن المناسب الآن ترجمة بنودها على أرض الواقع. وإن إيعاز ذلك إلى أن الجهات الفاعلة الدولية لا تستطيع القيام بذلك حتى تكثف الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية الحكومية وغير الحكومية من جهودها ليس بالسبب المقنع، حيث تشير الأبحاث في الأردن، والأبحاث المقارنة التي أجريت في العديد من الدول الأخرى، إلى سيطرة نظم المساعدات الدولية، واستحواذها على السلطة، وعملها بطرق لا تراعي في تصميمها تعزيز الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية.

وتساءل أحد المستجيبين عن ما إذا كان وضع العمل الإنساني في الأردن «محلياً» بالفعل نظراً لقيام الحكومة بتقييم جميع المشاريع والبرامج والموافقة عليها، مما يتسبب بسوء فهم للمسألة. فمن منظور دولي، تسعى الصفقة الكبرى إلى إصلاح قطاع العمل الإنساني الدولي ليصبح أكثر فاعلية من حيث التكاليف والإدماج. أما من منظور أردني، فإن «محلية العمل الإنساني» لا ترتبط «بالسيطرة الإدارية». وإن السؤال الإستراتيجي الذي يُطرح هنا يتعلق بما إذا كان الأردن يملك القدرات الإدارية والتشغيلية والفنية للتعامل مع الصدمات والأزمات التي يواجهها، حتى وإن احتاج الأمر إلى مساعدة مالية من جهة دولية.

وأكدّ أحد الأردنيين الذين جرت مقابلتهم على أن مناقشة «محلية العمل الإنساني» لا يجب أن تبنى على الشعور «بالوطنية». فعلى الرغم من أن الفخر الوطني هو رد فعل مفهوم في وجه التأكيد الدولي على «الاستعلاء»، إلا أن ملاحظته صحيحة. وكما يشير هذا البحث، فهنالك أسباب إستراتيجية تُلزم كلاً من وكالات المعونة الدولية والجهات الفاعلة الأردنية بتسريع تطبيق محلية العمل الإنساني.

وإذا كان من الممكن نوعاً ما الاستمرار في العمل كالمعتاد، فإن الآثار الصحية إلى جانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على وجه التحديد لجائحة كورونا تجعل الأمر مستعجلاً للغاية حول العالم وفي الأردن أيضاً. ومن ناحية أخرى، خصصت العديد من الجهات المانحة الأساسية الغربية المعنية بالعمل الإنساني (والتنمية) والمساعدات مبالغ ضخمة للتقليل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية في

دولها. وليس سيناريو الانخفاض الملموس في المساعدات التنموية الرسمية العالمية، وربما المساعدات الإنسانية ضرباً من الخيال؛[12] إلا أن بعض الذي أجريت معهم مقابلات شعروا بأن الأردن قد لا يتأثر كثيراً نظراً لأهميته بالنسبة لعدة دول مانحة في الشرق الأوسط الذي تسوده حالة من الاضطراب. ومع ذلك، فإن استمرار الأردن في الحصول على المستوى الحالي من الدعم المالي من الجهات الدولية قد لا يكون كافياً للحد من ارتفاع نسبة الفقر نتيجة للتدهور الاقتصادي العالمي وارتفاع العجز العام، وبالتالي فإن المساعدات «الإنسانية» ليست الأداة الصحيحة للتعامل مع هذه المشاكل العميقة المتعلقة بالأمور الاقتصادية والاجتماعية والاختيار العام.

وعلاوة على ذلك، لا تستطيع المنظمات الدولية غير الحكومية أن تفترض عدم كون السنوات القليلة القادمة مدمرة للغاية، فاستشراف ما قبل الجائحة للمستقبل المحتمل للمنظمات الإنسانية الدولية غير الحكومية بحلول عام 2030، قد دعا إداراتها الإستراتيجية للنظر في احتمالية إجراء إصلاحات وتعديلات تنظيمية جادة. (شبكة التحليل والبحث بين الوكالات، 2017). وجرى الآن التبكير في طرح تمرين استشراف المستقبل لعام 2030 الآن بإجراء واحد متوسط الأمد (حتى عام 2022) قائم على ثلاثة سيناريوهات مختلفة مرتبطة بأزمة كوفيد-19. (أوكسفام وشبكة التحليل والبحث بين الوكالات، 2020). ويتوقع ممارس ومستشار خبير انخفاضاً حاداً في تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية ويطرح الخيارات المتاحة بشكل قاسٍ: «التحول أو الموت بسلام أو الموت بطريقة سيئة.» (تالاك، 2020).

وإذا ما كان كوفيد-19 سيحفز التغير المدمر في العالم فعلاً، فإن مسألة «محلية العمل الإنساني» ستتخذ أهمية إستراتيجية وتصبح ضرورة ملحة. (انظر أيضاً ألكسندر، 2020)، وهي مسألة تحظى بالأهمية لا لدى الحكومة الأردنية وحسب، بل لدى الجهات الفاعلة الأردنية غير الحكومية والأعداد الكبيرة من غير الأردنيين الذي يستفيدون من خدمات الضيافة والحماية في الدولة كذلك.

2. لحظات النقاش ومساحاته

حدد البحث ثلاث لحظات ومساحات للنقاش، وقد تكون هناك مساحة لنقاش غير رسمي بين بعض الجهات المانحة.

1. التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف)

يعتبر التحالف الوطني (جوناف) أحد محركات النقاش في محلية العمل الإنساني على الرغم من أنه تحالف حديث النشأة. وأصدر التحالف الوطني (جوناف) في 31 كانون الثاني/يناير 2019 «دعوة إلى دعم أجندة محلية العمل الإنساني» في الأردن تتطرق إلى الجهات الفاعلة في كل من قطاعي العمل الإنساني والتنمية. ونظم في 21 تموز/يوليو 2019 الفعالية الأولى لحوار المائدة المستديرة تحت عنوان «كيف سيبدو المجتمع المدني الأردني في حال تحقيق محلية العمل الإنساني؟» التي حضرها عدد من المسؤولين الحكوميين، وأعضاء من منظمات المجتمع المدني الأردنية، وزملاء من بعض المنظمات الدولية غير الحكومية. كما أصدر التحالف بياناً في شهر حزيران/يونيو 2020 يتعلق بالمحادثات السنوية حول الصفقة الكبرى. وقد تم إجراء هذا البحث بتكليف من جهة التنسيق الحالية للتحالف، ألا وهي منظمة النهضة (أرض). ومما يثير الاهتمام أن التحالف الوطني (جوناف) عبارة عن تحالف بين القطاعات يضم بعض الكيانات الحكومية وشبه الحكومية.

2. مسار عمل الصفقة الكبرى المتعلق بمحلية العمل الإنساني

نظمت الصفقة الكبرى كجزء من مسار العمل المتعلق بمحلية العمل الإنساني في الفترة ما بين 30-20 تموز/يوليو 2019 «مؤتمر الشرق الأوسط الإقليمي حول محلية المساعدات الإنسانية»، وهو واحد من ثلاثة مؤتمرات إقليمية بشأن محلية العمل الإنساني، حيث يغطي المؤتمران الآخران منطقتي إفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ (عادة ما تكون أمريكا اللاتينية غائبة عن المحادثات العالمية حول محلية العمل الإنساني). ويشارك كل من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، والهلال الأحمر، والحكومة السويسرية في ترأس مسار العمل، بينما استضاف الهلال الأحمر الأردني هذه الفعالية.

12 تقوم وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، عقب ضمها إلى وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، بخفض مخصصات الموازنة رغم أن ذلك مرتبط إلى حد كبير أيضاً بالآثار الاقتصادية المتوقعة لانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

الاستنتاج: تُظهر مراجعة البرنامج وجود العديد من المتحدثين من المنظمات الدولية وغياب المتحدثين من الحكومات الوطنية أو الجهات الفاعلة من المجتمع المدني. وتوفر «إضاءات المؤتمر» العديد من الملاحظات والتوصيات المتعمقة ذات العلاقة -رغم أنها كانت جميعها معروفة قبل المؤتمر- إلا أن الوكالات الدولية لم تطبق سوى عدد قليل جداً منها خلال الفترة ما بين قمة العمل الإنساني العالمية المنعقدة في شهر أيار/مايو 2016 والمؤتمر المنعقد في تموز/يوليو 2019. ويؤكد التقرير أنه وبعد ثلاث سنوات من انعقاد قمة العمل الإنساني العالمية، فقد أخفقت الوكالات الدولية في إطلاع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على الالتزامات التي تعهدت بتنفيذها. ويتذكر حضور المؤتمر الذين تمت مقابلتهم لأغراض هذا البحث بأن المحادثات كانت غير منظمة وأن عدداً قليلاً من منظمات المجتمع المدني الأردنية كان حاضراً.

3. النوع الاجتماعي ومحلية العمل الإنساني

نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة فعالية إقليمية في صيف عام 2019 ركزت فيها على المساواة بين الجنسين ومحلية العمل الإنساني في المنطقة، مع تسليط الضوء على الوضع الحالي في دول مثل مصر، والعراق، وفلسطين، ولبنان. واتفق المشاركون في النقاش على العلاقة بين الحفاظ على حقوق المرأة وتشجيعها على تقلد مناصب قيادية في المجتمع المدني ودعم محلية العمل الإنساني في المنطقة. وشكلت المنظمات المحلية والدولية فريق عمل لدفع أجندة محلية العمل الإنساني نحو التطبيق في الأردن، ويجتمع المشاركون في هذه الفعالية مرة كل شهرين.

4. منتدى المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في الأردن و 'مجموعة/فريق عمل محلية العمل الإنساني'

تعد «محلية العمل الإنساني» من المسائل الإستراتيجية التي تجري مناقشتها في منتدى المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في الأردن، والذي لديه مجموعة عمل لمحلية العمل الإنساني.

الاستنتاج: لوحظ أن المنظمات لا تقوم بعمل كافٍ أو تقدم ملموس، ويرى أحد المراقبين من منظمة دولية غير حكومية بأنه «يبدو أنها لا تملك إرادة قوية للقيام بأي عمل». ولم يكن تحليل الأسباب المتنوعة لذلك من أهداف هذا البحث، إلا أن بعض العوامل التي ربما ساهمت في ذلك تشمل: الافتقار إلى الوضوح وفهم 'محلية العمل الإنساني' بطرق مختلفة؛ واهتمام عدد كبير من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية الأردنية بمن «يمثلها» فعلاً؛ والدوران المستمر بين الموظفين الأجانب في فريق العمل؛ والفرق الملحوظ بين منظمات المجتمع المدني الأردني التي تملك منظوراً تنموياً أوسع وأطول أمداً والمنظمات الدولية غير الحكومية التي قدمت إلى البلاد للمساعدة في أزمة اللاجئين السوريين، فلا ينبغي أن تكون الأخيرة محور نقاش حيث يدعي المنتدى أنه يجمع بين المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالعمل الإنساني والتنموي. كما يرى بعض الذين أجريت معهم مقابلات بأن عدم التقدم في العمل هو نتيجة عدم استعداد تلك المنظمات للمشاركة في محادثة قد تحدّ في نهاية المطاف من تدفق دخلها. ولم يكن فريق العمل ناشطاً خلال الأشهر التي طُبقت فيها إجراءات صارمة لاحتواء أزمة كوفيد-19 خلال ربيع عام 2020. وبالنظر إلى الجانب الإيجابي، يشعر عدد من الذين أجريت معهم مقابلات بوجود قوة دافعة حالياً وبيئة أكثر ملائمة لمناقشة شروط التعاون بين المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأردنية. وعلى صعيد آخر، أشار هؤلاء إلى اهتمام بضعة منظمات فقط من تلك الدولية غير الحكومية البالغ عددها 60 منظمة والعضوة في المنتدى بالحوار فعلاً حول محلية العمل الإنساني.

3. مداخلة: منصات منفصلة أو مشتركة للمنظمات غير الحكومية وقضايا الشمولية والتمثيل

1. ألسنا «أُسرة واحدة من المنظمات غير الحكومية»؟

عالمياً، يتمثل النمط السائد في انسحاب جهة فاعلة محلية من منتدى مشترك لتشكل (أيضاً) منتدى خاص بها (مثل ائتلاف المنظمات غير الحكومية الصومالية)، أو رفض الالتحاق بمنتدى للمنظمات الدولية غير الحكومية (مثل منتدى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في كوكس بازار في بنغلاديش). ويعزى ذلك إلى حد ما إلى رغبتها في إجراء محادثات بلغتها، ووضع أجندتها الخاصة، وإدارة الاجتماعات بما يتماشى مع ممارساتها الاجتماعية والثقافية، بينما يعود ذلك في الأساس إلى إدراكها للفروقات في السلطة والقوة والتبعية الهيكلية للجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية. كما تتفاوت علاقاتها مع سلطاتها المحلية

والوطنية. وبعبارة أخرى، لا تتطابق مصالحها مع مصالح المنظمات الدولية غير الحكومية تماماً، بل تحتاج في بعض الأوقات إلى اتخاذ إجراء جماعي للتفاوض ('في الصفقات الكبرى!') مع الوكالات الدولية، بما في ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية. تتضمن أهداف منتدى المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في الأردن 'تمثيل مصالح أعضائه'.

> «من أهم نقاط قوى المنظمات الدولية غير الحكومية توحدها جميعاً تحت منتدى المنظمات الدولية غير الحكومية، وهو أمر نفتقر إليه كمنظمات محلية».
> أحد الأشخاص ممن قابلتهم منظمة مجتمع مدني

إن أحد أهداف التحالف الوطني (جوناف) هو «تنسيق جهود التدخل والتركيز على قضايا اللاجئين والهجرة بين الأعضاء في الأردن وتمثيل الأعضاء أمام الجهات الفاعلة والجهات المعنية الإقليمية والدولية بما في ذلك مجتمع الجهات المانحة الدولية». (الميثاق) لذلك، فإن تمثيل أعضائه أمام الجهات الفاعلة الدولية هو أحد أدواره أيضاً. ويُعد الشعور بعدم المساواة أكبر من شعور الانتماء لعائلة واحدة من المنظمات الدولية غير الحكومية، الأمر الذي يفسر الهدف الذي يرغب التحالف الوطني (جوناف) بتحقيقه وهو: «كسب التأييد لحصول الجهات الفاعلة الوطنية على معاملة متساوية في عمليات الاستجابة الإنسانية والجهود التنموية طويلة الأجل في الأردن مع تسليط الضوء على أهمية قيام هذه الجهات بدورها المتمثل في تصميم جهود المساعدات من البداية بناء على معرفتها وخبرتها الخاصة، بدلاً من العمل كمجرد «منفذين ومزودي خدمات». (الميثاق)

تجدر الإشارة إلى أن المنظمات الدولية غير الحكومية قد شجعت في بعض الأحيان على تأسيس «منتدى وطني للعمل الإنساني» (مثل إثيوبيا وبنغلاديش). وفي أمثلة أخرى، أتى المحفز من مسؤول حكومي بارز يرغب في «رقم هاتف واحد» للوصول إلى منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية (مثل شبكة العمل الإنساني الوطنية في الباكستان). ومن ناحية إشكالية، تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية أحياناً وبشكل متعمد (سواء بمفردها أم ضمن تحالفات صغيرة) بتأسيس منتديات إضافية أو بديلة مكونة من منظمات مجتمع مدني محلية/وطنية كنتاج لمشروع محدد المدة. وإن التكلفة الإضافية لذلك (والتي قد تكون أيضاً تكلفة غير مباشرة تترتب على تجزئة قطاع منظمات المجتمع المدني المحلية على نحو أكبر) واضحة، كما لا يمكن ضمان سرعة تحصيل القيمة المضافة، فقد يكون ذلك رد فعل لخلل في عمل قائم لإحدى المنتديات، إلا أنه يعتبر مشروعاً فقط في حال قيام المنظمة بمحاولة حقيقية لجعل ذلك المنتدى أكثر فاعلية في العمل، أو في حال كان تشكيل منتدى آخر مدفوعاً من عدد من منظمات المجتمع المدني المحلية لا من وكالة دولية.

2. قضايا الشمول والتمثيل

تتحدى الجهات الفاعلة الدولية في مجال الإغاثة أحياناً شبكات المنظمات المحلية/الوطنية وتحالفاتها لكونها غير «شاملة» أو «تمثيلية»، حيث قد يصبح ذلك محور جدال للتشكيك في «شرعيتها». أما الادعاء الضمني فهو كون تحالفات وكالات الإغاثة الدولية ومنتدياتها «شاملة» و«تمثيلية».

يجب التعامل مع هذه المسألة، حيث يمكن النظر في اعتبارات مختلفة هنا ألا وهي:

- إن التنوع في العضوية ووجوه الخط الأمامي لتحالف أو شبكة أو «منتدى» هو أمر هام. إذ تشغل مختلف الجهات الفاعلة مناصب متنوعة، ولديها بالتالي أولويات مختلفة. ولكن لا ينبغي توسيع مفهومي «الشمول» و«التمثيل» بشكل مطلق.
- ليست جميع تحالفات ومنتديات الوكالات الدولية «شمولية»، حيث تقدم منتديات الوكالات الدولية في بعض الأحيان بيانات مشتركة ذات علاقة وقيمة هامة. أما في قضايا أخرى، بما في ذلك محلية العمل الإنساني، فالإجماع ليس ضرورياً، حيث تكون لكل وكالة وجهة نظرها الخاصة. وعلاوة على ذلك، تحدث تغييرات في المناصب والسياسات أحياناً بتغيّر ممثل دولة ما، الأمر الذي يشير إلى أن وجهة النظر المعبر عنها قد تكون «شخصية» أكثر من كونها صادرة عن وكالة ما. كما تلعب اختلافات القوى ضمن هذه الوكالات دوراً، إذ تضع الوكالات الكبرى الأجندة وتحتل الصدارة.

- إن محلية العمل الإنساني، بوصفها هدفاً إستراتيجياً، بدلاً من كونها مجموعة من المبادرات المجزأة التي تتبع وكالة واحدة، لن تحظى بقبول أيضاً من جميع الجهات الفاعلة الدولية أو حتى المحلية/الوطنية. وفي الواقع، يتحقق التقدم عندما يكون التحالف قائماً على الإرادة. ويمكن للشبكات والتحالفات من أنواع مختلفة اختيار -وقد اختارت- الاهتمام بالنوعية بدلاً من الكمية: أي السعي نحو إيجاد شركاء أو أعضاء ملتزمين وفاعلين بدلاً من زيادة «عددهم» مع عدم فعالية عدد كبير منهم.
- تعد «البنى التحتية» الأكثر شمولاً لمنظمات المجتمع المدني عموماً، أو تلك التي تعمل على القضايا الإنسانية مع 'فروع' وطنية ودون وطنية متعددة استثنائية، حيث تحتاج وقتاً طويلاً للتأسيس وجهداً كبيراً للاستمرار حيثما وجدت، مثل شبكة العمل الإنساني الوطنية في باكستان. ويمكن لتأسيس منتدى أو شبكة منتديات أكثر شمولاً لمنظمات المجتمع المدني في الأردن، مع «قيادة موزعة»، أن يكون نتيجة متوقعة لعملية محلية العمل الإنساني، دون أن يكون ذلك شرطاً مسبقاً.
- تحتاج الوكالات الدولية للمساهمة في تحقيق هذا الهدف إلى الابتعاد عن اعتبار منظمات أردنية معينة «شريكة» لها، والتشجيع على التعاون بين الجهات الفاعلة الأردنية، وإيجاد الحوافز لذلك.
- يكون إنشاء تحالف يقوم على غاية معينة مستعداً وقادراً على قبول مساهمات مدروسة تساعد في تحقيق الغاية المنشودة حتى وإن كانت من أشخاص لا «يمثلون» أحداً.

4. فريق عمل محلية العمل الإنساني أو الشراكة: الوفاء بالوعود

تبحث مجموعات أو فرق العمل أو المنصات المعنية بمحلية العمل الإنساني في الوقت الحالي عن شكل وطريقة للعمل في دول أخرى غير الأردن مثل ميانمار وبنغلاديش (التركيز على وضع لاجئي الروهينغا). ومن الأسئلة الرئيسية التي تطرح في هذا الصدد: من المعني بوضع الشروط المرجعية والأجندة وتولي الإجراءات القضائية أو الإشراف عليها؟ هل يجب أن تضم «ممثلين» عن جميع الوكالات الدولية والمحلية/الوطنية، أم هل تستطيع أن تتقدم بالعمل من خلال تشكيل تحالف من الراغبين في ذلك؟ كيف تقوم بمراجعة مدى فعاليتها؟ من الجهة التي ستُعنى بمساءلتها وكيف؟ هل ينبغي ضم الجهات المانحة للمعونات كأعضاء أو مراقبين معتادين؟ كيف تتخذ قراراتها؟ ما هو دور السلطات الوطنية في هذه المحادثة؟ هل يتعين وجود مشرف خارجي عليها؟

كما أنها تواجه تحديات مشتركة: هل هناك فهم مشترك لمحلية العمل الإنساني؟ ما هي اللغة (اللغات) المستخدمة في العمل؟ وكيف تضمن حصول جميع المشاركين الأساسيين على المعلومات والآراء المتعمقة ذاتها ليستطيعوا المشاركة بطريقة مجدية وضمن شروط متساوية؟

تصعب الإجابة على هذه الأسئلة. ولتكون هذه الفرق أكثر إنتاجية، لا بد لها من تشكيل مجموعة من الأشخاص الأساسيين ليستطيعوا تعريف أنفسهم بشمولية بالقضايا ذات العلاقة، وتخصيص وقت كافٍ لفريق العمل والاستشارات السابقة، وتوفير المعلومات المنتظمة، وإطلاع الجهات المعنية من الدائرة الأوسع أيضاً.

التوصية: يقدم الملحق 5 مجموعة من الأسئلة الرئيسية التي قد تساعد في النظر في تصميم فريق عمل كهذا وأدائه.

5. كيف تتغير الأنظمة؟

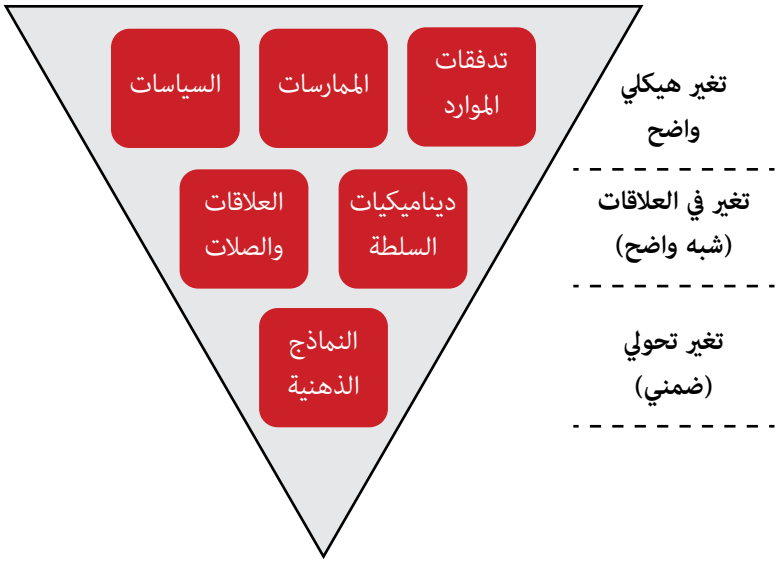

قامت شركة إف إس جي (FSG)، وهي مجموعة استشارية، بإعداد مخطط «الشروط الستة لتغيير الأنظمة» والذي يسلط الضوء على أن دور الجهات الفاعلة الدولية، الذي يعزز ويدعم الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية ولا يحل محلها، ليس مجرد مسألة سياسات وتدفقات في الموارد، وهو الأمر الذي تتوقف عنده الصفقة الكبرى وميثاق التغيير، حيث يتطلب ذلك عناية مستمرة بالسلوكيات وإدارة العلاقات والتسليم المسؤول للسلطة، وهي أمور تتأثر بأنماط التفكير على مستوى عميق جداً. وتكشف هذه الأنماط عن نفسها في الخطابات والروايات والتي تُلقى أحياناً في سياقات غير رسمية (كانيا وآخرون، 2018). (انظر أيضاً غرين، 2016، وتحديداً الفصل 12 حول تحليل السلطة والأنظمة).

6. إقرار السلطة وتحليلها

تدعو محلية العمل الإنساني إلى التحول من مبدأ «السلطة على» إلى «السلطة مع» لمنح «سلطة أكبر». وثمة إطارا عمل مفيدان (باور كيوب، وأداة التوعية بالسلطة) لا في تحليل السلطة في الديناميكيات المجتمعية فحسب، ولكن أيضاً في التفاعل بين الجهات الفاعلة الدولية والوطنية/المحلية:

- باور كيوب (Powercube): طوره معهد التنمية في ساسكس (المملكة المتحدة) للتمكن من تحليل السلطة عبر مختلف مستوياتها ومساحاتها، وكيفية ممارستها بطرق مختلفة. (www.powercube.net)
- أداة التوعية بالسلطة: صدرت مؤخراً لتحليل السلطة في الشراكات. (ذا سبيندل، 2020)

7. ينبغي على الجهات المانحة التحفيز على تطبيق الأجندة بشكل هادف أكثر

انضمت معظم الجهات المانحة للأردن لمؤسسة شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال و/أو الصفقة الكبرى. فمن مصلحة الجميع تحسين فعالية التكاليف المرتبطة بالعمل الإنساني العالمي، ويتطلب ذلك منظوراً أوسع يتعدى تقييمات القيمة مقابل المال المتعلقة بالمشاريع المنفردة أو حتى البرامج.

الاستنتاج: وجهات نظر متباينة حول مصلحة الجهات المانحة. عبّر الموظفون الدوليون الذين أجريت معهم مقابلات لأغراض هذا البحث عن آراء ووجهات نظر متباينة حول مصلحة الجهات المانحة في «محلية العمل الإنساني»، حيث شعر البعض بأن المنظمات الدولية غير الحكومية تولي بعض الاهتمام بها فقط لأن الجهات المانحة تضغط لتطبيقها، كأن تطلب منها العمل مع شركاء. كما شعر شخص آخر ممن تمت مقابلتهم بأن الجهات المانحة لا تكترث بشأن «محلية العمل الإنساني» طالما أن مشروعاً ما قد حقق نتائج مذهلة بتقارير جيدة. وحتى وإن لعب «الشركاء المنفذون» الأردنيون دوراً هاماً في إنجاز المشروع، فإن النظرة العامة السائدة هي أن دورهم لا علاقة له بنجاح المشروع في عيون جهات مانحة (معينة). وبالطبع، تحتاج الجهات المانحة إلى النظر على نحو أعمق إلى الحوافز والمثبطات الفعلية في ممارساتها التمويلية. وعلى صعيد آخر، تدعي وكالات المعونة التشغيلية في الأردن (كما هو الحال في أماكن أخرى) بأن الجهات المانحة لا تفي بوعودها، وما زالت متطلباتها وحوافزها صعبة التحقيق إلا من قبل عدد قليل من المنظمات

الوطنية والوطنية الفرعية ذات الحجم المتوسط والكبير ممن تشبه في شكلها وطريقة عملها المنظمات الدولية غير الحكومية؛ وبالتالي، فهذه ليست بيئة تمكينية لمحلية عمل إنساني فعالة.

الاستنتاج: التشجيع غير كاف. أظهرت محادثاتنا مع بعض الجهات المانحة بأن ذلك ليس موقفاً عاماً، بل يبدو أن الجهات المانحة غير متأكدة مما يمكنها القيام به أكثر من تشجيع متلقي المنح الدولية (وهم «شركاؤها» أيضاً) لدعم محلية العمل الإنساني، حيث تقوم عدة جهات منها فعلاً بـ «تشجيع» الشركاء الدوليين (المنظمات الدولية غير الحكومية وربما الأمم المتحدة أيضاً) على إعداد «إستراتيجية للمشاركة في» طرق «أكثر استدامة» للتعاون مع الشركاء المحليين، وربما إعداد «خطة انسحاب» أو حتى «خطة خروج على مدار 3 سنوات». كما تعتبر بعض المنظمات العمل مع منظمات مجتمع مدني أردنية لأداء دور هام شرطاً لتمويل المنظمات الدولية غير الحكومية وحتى بعض المؤسسات الحكومية في الأردن (مثل وزارة العدل حيث ستصبح منظمات المجتمع المدني أكثر قدرة على العمل على تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة)، رغم أن ذلك قد يتطلب وقتاً طويلاً في المحادثات. ومن ناحية أخرى، يذكر آخرون ذلك أمام متلقي المنح الدولية ولكنهم لا يمارسون أي ضغط لتنفيذ ذلك. ونظراً لعدم وجود أساس قانوني ورسمي لهذا، تستمر الجهات المانحة ثنائية الأطراف في تقاعسها عن التأكد من أداء متلقي المنح لمثل هذا الأمر بالحماس المطلوب، وهي مترددة أيضاً في أن تطلب من المنظمات الدولية غير الحكومية إعداد إستراتيجية للخروج التدريجي؛ فالأمر في نهاية المطاف متروك «لتقديرها». وهذا ليس بالأمر الكافي: حيث لم تكن وكالات الإغاثة الدولية لتضع المساواة بين الجنسين أو المساءلة على قائمة أجندة السكان المتأثرين كما هو الحال الآن لولا نشاط الجهة المانحة ومراقبتها. وأشار أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى كندا كمثال على ذلك حيث تعمل، منذ تبني مفهوم «القيادة النسوية»، على التحقق بعناية من طريقة عمل متلقي المنح الأوائل على أرض الواقع كقيمة وهدف أساسيين.

التوصية: مشاركة أكثر فعالية للجهات المانحة. تستطيع الجهات المانحة التي وقعت على الصفقة الكبرى كمجموعة من الالتزامات السياسية والممارسات أن تطلب من متلقي المنح الدولية المساعدة في دفع العجلة نحو تحقيق أهدافها المرجوة، وأن تطرح أسئلة حول مشاركة الرسوم الإدارية/نفقات التنفيذ الذاتي، ونوعية الشراكة، وفعالية برامج «بناء القدرات». كما تستطيع طلب إستراتيجية وخطة لمحلية العمل الإنساني بحيث تتم مراقبة مدى التقدم في تنفيذهما وإعداد التقارير بشأن ذلك. ويمكن أن تعزز الجهات المانحة من المشاركة الفاعلة للوكالات الأردنية في الاجتماعات، والمراجعات الربعية، والمشاركة في محادثات مباشرة ومنفصلة، كما هو الأمر في الرحلات الرقابية. ويحدث ذلك حسب الحاجة لا بشكل نظامي وذلك كجزء من إستراتيجية هادفة.

التوصية: السعي نحو تحقيق إستراتيجية «محلية العمل الإنساني بشكل مقصود» بدلاً من «محلية العمل الإنساني بشكل تلقائي»

كما ذكرنا سابقاً، تحدث معظم حالات «محلية العمل الإنساني» حول العالم على نحو تلقائي بسبب عدم حشد وكالات المعونة الدولية على نطاق واسع؛ أو لأن العمل في مناطق معينة حيث تفرض الحكومة قيوداً على الحضور التشغيلي الدولي هو أمر خطير جداً بالنسبة لهذه الوكالات؛ أو بسبب انخفاض التمويل. وتظهر التجربة الدولية بأن من النادر أن تحقق «محلية العمل الإنساني التلقائية» مخرجات مرضية. وتحدث العديد من «حالات الانسحاب» بشكل قاس، كما أن «تسليم المهام» للجهات الفاعلة المحلية والوطنية غير مجدٍ؛ فهي لا تشعر بالملكية الحقيقية ولا تكون قادرة على تعزيز قدراتها الفردية والجماعية. أما إستراتيجية «محلية العمل الإنساني المقصودة»، فتضع غايات لتحقيق مخرجات جماعية للقدرات الأردنية، ويتغير فيها الدور المقصود للوكالات الدولية من أن تحل محل جهات معينة إلى دعمها.

8. الحكومة الأردنية وسياسة محلية العمل الإنساني

عززت الحكومة عبر السنوات قيادتها وسلطتها على المعونات الدولية المقدمة من خلال وضع سياسة ذات علاقة والإصرار على ضرورة الحصول على موافقتها المسبقة على المشاريع والبرامج. ومن الواضح أن المؤسسات الحكومية تملك سلطة للمفاوضة على شروط هذه العملية لا تملكها المنظمات غير الحكومية. كما أنها تستحق التقدير على قدرتها عبر عدة عقود على مواجهة تحديات إقليمية وداخلية خطيرة، وتبقى هناك مساحة لتحقيق تجانس داخلي كبير بين المؤسسات الحكومية وتسهيل عملها.

وتشير المقابلات مع الأردنيين وكبار الموظفين الحكوميين إلى وعي كبير حول الآثار الاقتصادية المحتملة لأزمة كوفيد-19 على المدى الطويل، حيث عبر البعض عن آراء واضحة حول تكلفة الوكالات الدولية واستغلال الأردنية منها. كما كانت هناك آراء طموحة حول المجتمع المدني الأردني: فمن ناحية، هناك تقدير للأدوار الهامة والبناءة التي يلعبها البعض، ومن ناحية أخرى هناك انتقاد للجمعيات التي تدار على نحو سيء، وقلق أكبر بشأن عدم وضوح دور الحكومة ونطاق مسؤوليتها وسلطتها. وفيما يتواجد أعضاء بارزون من القطاع الخاص في الدائرة الداخلية للمناقشات المتعلقة بالسياسات والتي تتم فيها مناقشة العواقب المترتبة على السيناريوهات المختلفة، فإنها لا تضم أي شخص (حتى الآن) ممن ينتمون إلى المجتمع المدني.

ومما يبعث على القلق أيضاً، السيناريو الأسوأ المحتمل الذي يتنبأ بحدوث حالة ركود اقتصادي حاد بعد سنوات من الضغوط الاقتصادية التي عانت منها الأردن، وقلة الفرص الوظيفية والبطالة، والفقر، إلى جانب انخفاض المعونات الأجنبية أو على الأقل المساعدات المقدمة لغرض الحماية الاجتماعية. لذلك، يجب أن تشارك الحكومة بشكل فعال في المحادثات المتعلقة بإستراتيجية «محلية العمل الإنساني المقصودة»، والحصول على دعم الشرائح المختلفة من المجتمع الأردني، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. وتحتاج هذه المنظمات إلى بيئة تمكينية توفرها الحكومة الأردنية لكي تساهم بأقصى إمكاناتها.

9. هل تستطيع منظمات المجتمع المدني الأردنية مضاعفة جهودها؟

تستطيع المجتمعات المدنية حول العالم أن تلعب دوراً هاماً وبناءً يتعدى تقديم مساعدات خيرية أو خدمات أكثر تنظيماً. وهنالك عدة عوامل تساهم في ذلك ألا وهي:

1. القدرات التعاونية: إن إنشاء شبكات ومنصات وتحالفات مخصصة مع كونها أكثر هيكلية لا يحمي المصلحة الشخصية المشتركة لكل منها وحسب، بل يساهم في إيجاد هدف لكل منها ليمثل مصلحة عامة؛
2. بناء العلاقات مع المسؤولين الحكوميين: في النهاية، تكمن أواصر الثقة في العلاقات الشخصية، لا على ورق الاتفاقيات؛
3. صديق ناقد وبناء في الوقت ذاته: يواجه السياسيون والمسؤولون الحكوميون مشاكل صعبة يومياً، ويتعرضون للنقد بسهولة من زوايا مختلفة. ويُرحب بالجهات الفاعلة من المجتمع المدني ذات القدرة على تقديم مقترحات مدروسة وذات علاقة لمواجهة التحديات التي تواجهها الحكومة، أكثر من الجهات التي تنتقد الأوضاع دون تقديم الحلول.
4. قيادة تعاونية مسؤولة قادرة على التقليل من التنافسية، وتعزيز الميول التعاونية، وإدارة الحاجة إلى الوحدة مع الحفاظ على التنوع.
5. صياغة معايير قطاع المجتمع المدني وتطبيقها والترويج لها: فمن غير ذلك، ستقوم الحكومة والوكالات الدولية بوضع المعايير ودعمها سواء بشكل رسمي أم غير رسمي. وإن كافة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية من المجتمع المدني معرضة لانعدام الثقة بها أو انتشار قصص سلبية عنها بسبب تلك الجهات التي قد تعمل فعلاً دون أدنى مستوى من النزاهة والفعالية والمساءلة. وفي حال قامت منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية بصياغة معايير النزاهة والفعالية والمساءلة الخاصة بها، فستكون هنالك دعوة بين الأقران واحتمالية إجراء مراجعة ودعم فيما بينهم من أجل الارتقاء بالعمل. وأصدرت شبكة هِمم في عام 2018 مدونة لقواعد سلوك أعضائها. كما نشرت شبكة من منظمات المجتمع المدني في بنغلاديش في شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام 2017 مجموعة مكونة من 17 توقعاً/طلباً من الجهات العاملة الدولية «مساحتنا المشتركة، وأدوارنا التكميلية. وشراكة متساوية لنمو مجتمع مدني مستقل مسؤول». ونصّت النقطة الثامنة عشرة على أن «نحتاج نحن المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية للوقوف على أقدامنا بأسلوب قائم على المساءلة والادماج والمعرفة». وبالتالي، أصدرت هذه المنظمات «ميثاق المساءلة» الخاص بها مع التركيز على الجهات المعنية الرئيسية لديها: شعب بنغلاديش وحكومتها.
6. يمكن إنشاء صندوق تمويل جماعي لمنظمات المجتمع المدني الأردني فقط، بحيث تتم حوكمته من قبل مجموعة مختارة من الخبراء الدوليين والأردنيين، ولكن يتم تحديد الإطار الاستراتيجي والتشغيلي له إلى حد كبير من قبل منظمات المجتمع المدني

الأردنية. توجد أمثلة لمنظمات المجتمع المدني الوطنية التي تعمل كمدير صندوق، على سبيل المثال في بنغلاديش وميانمار للمنظمات الأردنية المحلية والوطنية ذات الحوكمة المختلطة التي يمكنها الإشراف على الإدارة لضمان المساءلة. يمكن تشغيل هذا الصندوق بنظام متدرج أو مراحلي، ويمكن لأولئك الذين يستوفون معايير الجودة الأساسية الحصول على أقصى قدر من المنحة؛ ومع اكتسابهم المزيد من الخبرات وتطوير قدراتهم التنظيمية، يصبحون مؤهلين للحصول على منح أكبر. والذي من شأنه خلق علاقة بين التطوير التنظيمي والوصول إلى التمويل، مما يمكّن المنظمة من ممارسة ما تعلمته، والتعلم أكثر من خلال العمل. أظهر دعم القدرات دون الوصول إلى بعض التمويل الجيد على الصعيد العالمي عدم جدواه، وعليه لا بد من مراعاة هذان التدبيرين للدعم.

ويُدرج الملحق 6 بعض الأسئلة لمنظمات المجتمع المدني الأردنية.

10. محلية العمل الإنساني على المستويين الإستراتيجي والتشغيلي

كما يشير هذا البحث، لتطبيق محلية العمل الإنساني على أرض الواقع آثار على البرامج التشغيلية، إلا أنها تحدث سعياً لتحقيق الغايات الإستراتيجية لجعل العمل الإنساني العالمي أكثر فعالية من حيث التكاليف وأكثر شمولاً، إلى جانب تعزيز القدرات الجماعية الوطنية والمحلية لإدارة التحديات والأزمات. ويجب أن تكون المحادثات الإستراتيجية والتشغيلية مرتبطة بشكل وثيق مع بعضها بعضاً إلا أنها لن تضم بالضرورة الأشخاص ذاتهم في كل مرة.

الملحق 1: المراجع

القمة العالمية للعمل الإنساني. (2016). ميثاق العمل الإنساني الديني.

عبابنة، سارة. (2016). إرباك السياسات. النساء في حركة العمالة اليومية الأردنية (Troubling the Political. Women in the Jordanian day-waged labour movement.). المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط.

عبابنة، سارة. (2020). حان وقت الأسئلة، وإعادة التفكير والترويج لفكرة "قضايا المرأة". دروس مستفادة من الحركتين الشعبية والعمالية من 2006 حتى اليوم (The Time to Question, Rethink and Popularise the Notion of 'Women's Issues'. Lessons from Jordan's popular and labour movements from 2006 till now). المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط. متوفر على: https://vc.bridgew.edu/jiws/vol21/iss1/21/

تحالف الكنائس للتنمية (ACT). (التاريخ غير متوفر): دور المنظمات الدينية في الاستجابة الإنسانية. (The Role of Faith-Based Organisations in Humanitarian Response)

وكالة التعاون الفني والتنمية (ACTED). (2018). نحو مجتمع مدني أكثر تأثيرًا وقوة في الأردن (Towards an Impactful and Stronger Civil Society in Jordan.). تقرير من منتدى منظمات المجتمع المدني بشأن كسب التأييد والمناصرة.

وكالة التعاون الفني والتنمية (ACTED). (التاريخ غير متوفر): التعلم عمليًا. نهج ابتكاري جديد لبناء القدرات وكسب التأييد. متوفر على: https://www.acted.org/en/learning-in-practice-an-innovative-new-approach-to-capacity-building-and-advocacy/. آخر ولوج 1 تموز/يوليو 2020.

آكشن آيد (ActionAid). (2019): تمويل نهج محلي بقيادة النساء للحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. ماذا تخبرنا الأرقام؟ (Funding a localized, women-led approach to protection from GBV. What is the data telling us?) لندن.

ألكسندر، جسيكا. (2020). كوفيد-19 غيّر العالم. هل يمكنه تغيير المساعدات أيضاً؟ شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة. متوفر على:

https://www.thenewhumanitarian.org/special-report/2020/07/16/Rethinking-humanitarianism-will-coronavirus-change-aid?utm_source=The+New+Humanitarian&utm_campaign=b399127142-EMAIL_CAMPAIGN_07_16_2020_DAILY&utm_medium=email&utm_term=0_d842d98289-b399127142-75551041

الناصر، هبة. (2016). مشاريع اجتماعية جديدة في الأردن. إعادة تعريف المجتمع المدني (New Social Enterprises in Jordan. Redefining the meaning of civil society). تشاتام هاوس، المعهد الملكي للشؤون الدولية، لندن.

منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض). (2020). أثر جائحة كوفيد-19 على وصول المرأة إلى العدالة في الأردن. متوفر على:

https://ardd-jo.org/ar/Publications/the-impact-of-the-covid-19-pandemic-on-womens-access

عوض، أحمد وصرارية، رانيا. (التاريخ غير متوفر). التقييم الوطني للبيئة المكنة (Enabling Environment National Assessment). التقرير القُطري، الأردن. مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، عمان

باربليت. (2019). إعادة التفكير في القدرة والتكامل من أجل عمل إنساني أكثر محلية (Rethinking capacity and complementarity for a more local humanitarian action). لندن. معهد التنمية الخارجية (ODI).

فيرونيك باربليت، وآخرون. 2019: العمل الإنساني المحلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. القدرة والتكامل (Local Humanitarian Action in the Democratic Republic of Congo. Capacity and complementarity). لندن. معهد التنمية الخارجية (ODI).

بروشيني-شوميه، كاسيوبيه، وشمة، وهبة، و عثمان، نادين، وفان هيلتين، ميل. (2019). محلية المساعدات الإنسانية في الأردن ولبنان. عقبات وفرص للمنظمات النسائية (The Localisation of Aid in Jordan and Lebanon. Barriers and opportunities for women-led organisations). آكشن أيد وكلية لندن للاقتصاد

كندا، واليونيسيف، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسويد، والمجلس النرويجي للاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2020). التمويل الجيد: كيفية الوصول إلى الكتلة الحرجة. مسار العمل 7و8 بشأن التمويل الجيد (Quality Funding: How to reach critical mass. Workstream 7&8 on enhanced quality funding.)

كاريتاس إنترناشونال. (التاريخ غير متوفر): التزاماتنا لتعزيز محلية العمل الإنساني والشراكة في العمل الإنساني (Our Commitments to Strengthen Localisation and Partnership in Humanitarian Action).

ميثاق التغيير. متوفر على: https://charter4change.org/

التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (سيفيكوس). (2015). لمحة عن المجتمع المدني في الأردن (Snapshot of Civil Society in Jordan).

سيفيكوس مونيتور. (2019). متوفر على:
https://monitor.civicus.org/updates/2019/04/30/Jordan-amended-laws-for-labour-and-cybercrime-restrict-civic-space/

سيفيكوس، ومركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، وشبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية. (2018). المملكة الأردنية الهاشمية. تقديم مشترك للاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة. الجلسة الحادية والثلاثين من مجموعة عمل الاستعراض الدوري الشامل (The Hashemite Kingdom of Jordan. Joint submission to the UN)

كوست (COAST). (2017). مساحتنا المشتركة، أدوارنا التكميلية. شراكة عادلة لنمو المجتمع المدني السيادي والخاضع للمساءلة (Our Common Space, Our Complementary Roles. Equitable partnership for sovereign and accountable civil society growth.)

مدونة قواعد السلوك للصليب الأحمر والمنظمات الدولية غير الحكومية لعام 1994

آكونراد، آنا. (التاريخ غير متوفر). منظمات المجتمع المدني. بين المجتمع والدولة (Civil Society Organisations in Jordan Between society and the state?)

المجلس الدنماركي للاجئين. (2017). إدارة الشراكات مع المنظمات المجتمعية في جنوب الأردن (Managing Partnerships. With community-based organisations in southern Jordan.)

دينو، غوليان وطوقان، ديمة. (2016). تقرير تقييم منظمات المجتمع المدني في الأردن (Jordan Civil Society Assessment Report). شركة نظم الإدارة الدولية "MSI"، للوكالة الأميركية للتنمية

دو ولف، فلورين و ويلكنسون، أوليفيا. (2019). الترابط الثلاثي، محلية العمل الإنساني والجهات الفاعلة المحلية الدينية: التقاطعات بين الإيمان والاستجابة الإنسانية والتنمية والسلام (The Triple Nexus, Localisation and Local Faith Actors: The intersections between faith, humanitarian response, development and peace). واشنطن العاصمة/كوبنهاغن، منظمة مساعدات الكنيسة الدنماركية (DanChurchAid)

النقيب، شذى وآجير، إلستر. (2015). مشاركة المجتمع الديني المحلي والمجتمع المدني في الاستجابة الإنسانية مع اللاجئين السوريين في إربد، الأردن (Local faith community and civil society engagement in humanitarian response with Syrian refugees in Irbid, Jordan.). تقرير مقدم لمؤسسة هنري لوس. نيويورك: جامعة كولومبيا، كلية ميلمان للصحة العامة.

فرح، ريم. (2020). الوافدون والمحليون واللاجئون. "دراسة التقسيم العالمي للعمل والتنقل في قطاع العمل الإنساني في الأردن (Expat, Local and Refugee. 'Studying up' the global division of labor and mobility in the humanitarian industry in Jordan). الهجرة والمجتمع: التقدم في موضوع البحث 3: ص.144-130

فيديان-قاسمية، إلينا. (2013). المجتمعات الدينية والتشجيع على الصمود في المواقف الإنسانية. دراسة استطلاعية (Local Faith-communities and the Promotion of Resilience in Humanitarian Situations. A scoping study). جامعة أكسفورد، مركز دراسات اللاجئين.

منظمة الأغذية والزراعة، ومبادرات التنمية، والمجلس النرويجي للاجئين. (2020). كتالوج ممارسات التمويل الجيد في الاستجابة الإنسانية. أداة مرجعية لصانعي وممارسي السياسات في المجال الإنساني لتحسين فعالية وكفاءة وضع البرامج.

مؤسسة كير، وآكشن إيد. (2019). مهمة محلية مجال مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي (Gender-based Violence Area of Responsibility Localisation Task). تقرير ورشة العمل الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جيندريتش، تارا آر.، ومور ،ديان إل. ، و برودريك، روبرت، وبيريونت، كارليه. (2017). قيادة العمل الإنساني المحلي والمعرفة الدينية (Local Humanitarian Leadership and Religious Literacy. Research Report). تقرير بحثي. أوكسفام وكلية ديفينيتي في هارفرد – مشروع المعرفة الدينية

مبادرة الإرشاد العالمية (GMI). (2019). تمويل واقتصاديات محلية العمل الإنسانية. هل نسبة 25% هي حقيقة أساسية في الأداء؟ (The Finance and Economics of Localisation. Is the 25% target a key performance truth?)

مبادرة الإرشاد العالمية (GMI). (2020). مساهمات القيمة في الشراكات. هل أجريت المحادثة؟ متوفر على: https://www.gmentor.org/facilitation-and-partnership-brokering

الحكومة الأردنية. (2017). سبيل الأردن للتنمية المستدامة. أول مراجعة وطنية تطوعية بشأن تنفيذ أجندة 2030. متوفر على: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/16289Jordan.pdf

الصفقة الكبرى (Grand Bargain). (2016). متوفر على: https://interagencystandingcommittee.org/grand-bargain

غرين، دنكان. (2016). كيف يحدث التغيير (How Change Happens). دار نشر جامعة أكسفورد

صحيفة الغارديان. (2020). أطباء بلا حدود عنصرية مؤسسيًا على حد قول 1,000 من المطلعين. المملكة المتحدة. متوفر على: https://www.theguardian.com/global-development/2020/jul/10/medecins-sans-frontieres-institutionally-racist-medical-charity-colonialism-white-supremacy-msff

هارسمات، إغبيرت. (2008). الإسلام والمجتمع المدني والعمل الاجتماعي. الجمعيات الإسلامية الخيرية التطوعية في الأردن بين الرعاية والتمكين (Islam, Civil Society and Social Work. Muslim voluntary welfare associations in Jordan between patronage and empowerment). جامعة أمستردام، أطروحة دكتوراه

المجلس الأعلى للسكان في الأردن. (2020). سيناريوهات افتراضية لتفشي الإصابة بفيروس كورونا (Hypothetical Scenarios for estimating the number of people who are likely to be infected by COVID-19)

منظمة IARAN. (2017). مستقبل منظمات المعونة الدولية غير الحكومية في 2030 (The Future of Aid INGOs in 2030). باريس، شبكة التحليل والبحث بين الوكالات

المجلس الدولي للمؤسسات التطوعية (ICVA). (2020). تعزيز، تعزيز، تعزيز: محلية العمل الإنساني في الاستجابة الإنسانية العالمية لكوفيد-19 (Reinforce, Reinforce, Reinforce: Localisation in the COVID-19 global humanitarian response).

آي إم الشريك السويدي للتنمية (IM Sweden). (التاريخ غير متوفر، على الأرجح 2019). الورقة الختامية للمائدة المستديرة بشأن «المنظمات الدولية غير الحكومية والبيئة التمكينية للمجتمع المدني في الأردن» (Concluding Paper of the Round Table on 'INGOs and the Enabling Environment for Civil Society in Jordan').

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. (2020). دليل إرشادي مرحلي. محلية العمل الإنساني والاستجابة لكوفيد-19 (*Interim Guidance. Localisation and the COVID-19 response*).

معهد دراسات التنمية. (التاريخ غير متوفر). متوفر على:
https://www.powercube.net/analyse-power/what-is-the-powercube/، جامعة ساسيكس.

المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح (ICNL). (2018). ما وراء الإصلاح والتنمية وميناپوليس: حالة الحريات المدنية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الوصول إلى حقوق الجمعيات في المغرب وتونس ولبنان والأردن والكويت (The State of Civic Freedoms in the Middle East and North Africa. Access to associational rights in Morocco, Tunisia, Lebanon, Jordan and Kuwait).

المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح (ICNL)، ومنظمة صحة الأسرة الدولية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. (2019). مؤشر استدامة منظمات المجتمع المجني للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (النسخة السابعة) (Civil Society Organisation Sustainability Index for the Middle East and North Africa).

المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح (ICNL). (التاريخ غير متوفر). حق حرية التعبير عن الرأي عبر الإنترنت في الأردن (The Right to Freedom of Expression On-line in Jordan).

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.(2019). مؤتمر الشرق الأوسط بشأن محلية المساعدات الإنسانية. إضاءات على المؤتمر (Middle East Conference on Localisation of Aid. Conference highlights).

جراج، سمير. (2009). المجتمع المدني والحرية العامة في الأردن. طريق الإصلاح الديمقراطي (Civil Society and Public Freedom in Jordan. The path of democratic reform). المركز لسياسات الشرق الأوسط في معهد بروكينغز.

مذكرة إحاطة مشتركة بين الوكالات. (2017). إيصال المساعدات إلى الأردن. متوفر على:
https://www-cdn.oxfam.org/s3fs-public/bn-making-aid-jordan-lebanon-work-200417-en.pdf

التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف). دعوة إلى دعم أجندة محلية العمل الإنساني. متوفر على:
https://ardd-jo.org/ar/News-Room/jonaf-call-to-support-the-localization-agenda

التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف). (2020أ). خطة الاستجابة الطارئة لكوفيد-19. تدخل المجتمع المدني المحلي

التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف). (2020ب) ساندونا، لا تستبدلونا: الحاجة لبيئة تمكن الجهات الفاعلة في الأردن. متوفر على:
https://ardd-jo.org/ar/News-Room/support-us-do-not-replace-us-the-need-for-an

كينيا، جون، و كريمر، مارك و سينج، بيتر. (2018). تغيير الأنظمة. (FSG) متوفر على:

https://www.fsg.org/publications/water_of_systems_change

كوب، آنا و إنغلفسين، إنغا وتولسون، بيكي. (2018). تسهيل الاستدامة المالية. نهج الممول لتسهيل الاستدامة المالية لمنظمات المجتمع المدني (Facilitating Financial Sustainability. Funder approaches to facilitating CSO financial sustainability).

المشرقي، كمال. (2018). دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التشريعي (The Role of Civil Society Organisations in Legislative Reform). ملخص. معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2018). الخطة الوطنية الرابعة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة 2018-2020

سليم، أمجد. (2020). محلية العمل الإنساني، وصنع السلام والدبلوماسية. التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية المسلمة (Localisating Humanitarianism, Peacemaking and Diplomacy. The challenges facing Muslim NGOs). مجلة بناء السلام والتنمية ص. 14-1

موليه، هوارد. (2016). هي إنسانية. مشاركة المرأة في العمل الإنساني بالاستناد إلى التوجهات العالمية وأدلة من الأردن والفلبين (She is a Humanitarian. Women's participation in humanitarian action drawing on global trends and evidence from Jordan and the Philippines)، مؤسسة كير المملكة المتحدة

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). (2020). دليل إرشادي حول المرونة. الصناديق النقدية المشتركة القُطرية في سياق جائحة كورونا (Flexibility Guidance. Country-based pooled funds in the context of COVID-19 pandemic)

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). 2017(أ) الأردن. نحو شراكة جديدة مع المواطنين. إصلاح اللامركزية في الأردن. إضاءات (Jordan. Towards a new partnership with citizens. Jordan's decentralization reform. Highlights.). مراجعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للسياسات الحكومية المفتوحة

برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (2017ب). نحو شراكة جديدة بين الحكومة والشباب في الأردن *(Towards a New Partnership between Government and Youth in Jordan)*. ورقة نقاش، باريس

برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في مجال الحوكمة واللجنة الوطنية لشؤون المرأة. (2018). مشاركة المرأة السياسية في الأردن. العوائق والفرص ومراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي لمؤسسات سياسية مختارة (Women's Political Participation in Jordan. Barriers, opportunities and gender sensitivity of select political institutions)

شراكة الحكومة المفتوحة. (2018). آلية التقارير المستقلة. تقرير التقدم في الأردن 2016-2018 (Independent Reporting Mechanism. Jordan Progress Report)

رسالة مفتوحة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية لتحويل عملياتها إلى «محلية». (2020). متوفر على:
https://www.opendemocracy.net/en/transformation/an-open-letter-to-international-ngos-who-are-looking-to-localise-their-operations/

أوكسفام ومنظمة IARAN. (2020). سيناريوهات كوفيد-19 الأولية للنظام البيئي الإنساني (COVID-19 Preliminary Scenarios for the Humanitarian Ecosystem)

أوكسفام نوفيب (Oxfam NOVIB). (2018). التمويل الجيد للاستجابات. تجربة من منحة ELNHA للاستجابة الإنسانية (Quality Funding for Responses. Experience from the ELNHA Humanitarian Response Grant Facility)

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومؤسسة فريدريش إيبرت. (2010). دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن. عمان

مبادئ الشراكة. (2007). متوفر على: https://www.icvanetwork.org/principles-partnership-statement-commitment

رامالينغام، بن وميتشيل، جون. (2014). الاستجابة للاحتياجات المتغيرة؟ التحديات وفرص العمل الإنساني (Responding to Changing Needs? Challenges and opportunities for humanitarian action). ورقة اجتماع لمؤتمر المانحين الثالث عشر المنعقد في مونترو. لندن، شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني (ALNAP)

رونوار، ميغان و غوتنتاغ، ماثيو. (2018). تسهيل الاستدامة المالية. فهم دوافع الاستدامة المالية لمنظمات المجتمع المدني (Facilitating Financial Sustainability. Understanding the drivers of CSO financial sustainability). LINC؛ وPeace Direct و Foundation Center

ريجير، نيكلاس. (2019). وجهات نظر ميدانية بشأن التمويل والتخطيط الإنساني متعدد السنوات. كيف يمكن ترجمة النظرية إلى ممارسة في الأردن ولبنان (Field Perspectives on Multi-Year Humanitarian Funding and Planning. How theory has translated into practice in Jordan and Lebanon). مبادرات التنمية والمجلس النرويجي للاجئين

ريان، كيرتس. (2010). المجتمع المدني والدمقرطة في الأردن (Civil Society and Democratisation in Jordan). مؤسسة هيفوس (HIVOS) وجامعة أمستردام

منظمة إنقاذ الطفل المملكة المتحدة. (2020). بيان تضامن من قيادة منظمة إنقاذ الطفل المملكة المتحدة. متوفر على:

https://www.savethechildren.org.uk/blogs/2020/blm-solidarity-statement-charity-leadership-team

شيبر، إليزابيث، وباراكراما، آرجونا، وباتيل، سمروتي. (2006). أثر الاستجابة لتسونامي على القدرات المحلية والوطنية (The Impact of the Tsunami Response on Local and National Capacities). تحالف تقييم تسونامي

اشتيوي، موسى. (2014). دور منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي في الأردن (The Role of Civil Society Organisations in the Political Reform Process in Jordan). المجلة الأوروبية للعلوم الاجتماعية

ستيفين، مونيكا. (2017). الشراكات في وقت النزاع (Partnerships in Conflict). أوكسفام وانترناشونال أليرت. متوفر على:
https://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/partnerships-in-conflict-how-violent-conflict-impacts-local-civil-society-and-h-620359

تالاك، بارني. (2020). تحدي التمويل الوجودي للمنظمات الدولية غير الحكومية الشمالية. متوفر على:
https://icscentre.org/wp-content/uploads/2020/05/THE-EXISTENTIAL-FUNDING-CHALLENGE-FOR-NORTHERN-INGOS-002.pdf

ذا سبندل (The Spindle). (2020). أداة الوعي بالسلطة. أداة لتحليل السلطة في الشراكات. متوفر على:

https://thespindle.org/2020/03/04/start-shifting-the-power-with-the-power-awareness-tool/

أوبلز، جان، ونا آكو، أكواي بادو وآلان، فولر. (2010). تنمية القدرات عملياً. لندن، إيرثسكان. متوفر على:
https://www.e-bookdownload.net/search/capacity-development-in-practice

الأمم المتحدة. الموارد الدينية للجهود الإنسانية. مقتطفات من اجتماع المائدة المستديرة حول السياسات استعدادًا للقمة العالمية للعمل الإنساني

اليونسكو. (2015). تقييم تطور الإعلام في الأردن (Assessment of Media Development in Jordan)

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). (2020). العراقيون المسجلون في الأردن (مخطط معلومات بياني) . متوفر على:

https://reliefweb.int/report/jordan/registered-iraqis-jordan-31-march-2020

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). (2020). السوريون المسجلون في الأردن (مخطط معلومات بياني) . متوفر على:

https://reliefweb.int/report/jordan/registered-syrians-jordan-30-june-2020

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2019). «من الكلمات إلى العلم -الترويج للمساواة بين الجنسين والعمل التحولي من خلال الصفقة الكبرى. دور مجموعة أصدقاء النوع الاجتماعي (From Words to Action – Promoting gender equality and transformative action through the Grand Bargain. Role of the Friends of Gender Group).»

ويلكنسون، أوليفيا و آجر، جوي. (2017). مجتمعات الإيمان في النزوح الحضري. أدلة على محلية العمل الإنساني والتحضر (Faith Communities in Urban Displacement. Evidence on localisation and urbanisation). وحدة أبحاث الهجرة بجامعة كوليدج لندن

ويلكنسون، أوليفيا و تومالين، إيما. (2020). بناة الجسور. تعزيز دور الجهات الفاعلة الدينية في الاستجابة الإنسانية في جنوب السودان (Bridge Builders. Strengthening the role of local faith actors in humanitarian response in South Sudan). الإغاثة الإسلامية، Tearfund، RedR. المملكة المتحدة

البنك الدولي. (2020). البنك الدولي في الأردن. متوفر على: https://www.worldbank.org/en/country/jordan/overview

الملحق 2 المقابلات

تحالف الكنائس للتنمية (ACT): ريتشيل لوس

وكالة التعاون الفني والتنمية (ACTED): ألين ميلي وسارة هولر وكمال كمال

آفاق الريادة للتنمية والتدريب: قصي خزاعلة

جمعية الأمل للتنمية الاجتماعية: أمل أبو حطب

مركز قصر الكرك للاستشارة والتدريب: إسراء محادين

جمعية الكرام للأسر العفيفة والأيتام: نجاح العويدات

جمعية النساء العربيات في الأردن: ليلى نفاع

مكتب السكان واللاجئين والهجرة: خلود العدوان

مؤسسة كير: ماهر مسمار، وسوسن محمد

كاريتاس سويسرا: لوكاس فوبورسكي

مركز حماية وحرية الصحفيين: نضال منصور

مركز الدراسات الاستراتيجية: سارة عبابنة

جمعية رعاية الطفل الخيرية: فارع المساعيد

منظمة معونة الكنيسة الفنلندية: جهان الزبن

مؤسسة فورد: غادة عبد التواب

وزيرة التنمية الاجتماعية السابقة: معالي السيدة ريم أبو حسان

وزيرة التجارة والصناعة والتموين السابقة: معالي السيدة مها علي

الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ): ظريفة شريتة

معهد العناية بصحة للأسرة: د. إبراهيم عقل

المجلس الأعلى للسكان: د. عبلة عماوي

المجلس الدولي للمؤسسات التطوعية: إيمان إسماعيل

منسق منتدى المنظمات الدولية غير الحكومية: بابتيست هانكوارت

لجنة الإنقاذ الدولية: ريم قويدر وصوفيا تكيدو

آي إم الشريك السويدي للتنمية (IM Sweden): سلام شبلي

جمعية المركز الإسلامي: فواز المزرعاوي

الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية: المهندس مروان الحناوي

الجمعية الأردنية للإسعاف: د. محمد طوبال

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة: د. سلمى النمس

مركز العدل للمساعدة القانونية: هديل عبد العزيز

مؤسسة نور الحسين: أريج سمرين

الصندوق الإنساني الأردني التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA): أماني صلاح

أوكسفام: نيفيديتا مونغا

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية: أحمد عوض

الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية: فينسينت أورتيغا كامارا

جمعية خطوة أمل الأردن: مي أبو عدّاد

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون: سيمون ترولر-الإدريسي وآية مرقة وعلاء زياد عبد الله المعايطة

جمعية تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان: ليندا الكلش

وزارة التنمية الدولية المملكة المتحدة: رنا نصار

الأونروا: سناء جلاسير

هيئة الأمم المتحدة للمرأة: تمار تافارتكيلادزي وريبيكا آسين وبشرى أبو شحتوت

جمعية أردن العطاء: ياسمين الزعبي

تجدر الإشارة إلى طلب إجراء مقابلات لم يكن بالإمكان تنظيمها ضمن الإطار الزمني المحدد للبحث مع: وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية؛ والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وآكشن إيد وغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية الموقعة على ميثاق التغيير.

الملحق 3: الالتزامات الأولية للجهات المانحة والوكالات الدولية بموجب الصفقة الكبرى

الالتزام 7: زيادة التخطيط والتمويل التعاوني الإنساني متعدد السنوات

المسوغات: يسهم التخطيط والتمويل متعدد السنوات في تقليص التكاليف ويحفز إعداد برامج أكثر استجابة، لاسيما عندما تكون الاحتياجات الإنسانية مطولة أو متكررة، وحيث يمكن تحليل احتياجات المعيشة والسوق المحلية ورصدها. ويجب أن يستند التخطيط متعدد السنوات إلى التحليل المشترك وفهم الاحتياجات والمخاطر أثناء تطورها. ويمكن أن تُفضي آليات التخطيط والتمويل التعاونية للبرامج طويلة الأمد التي يتم تمويلها بشكل تدريجي إلى نتائج أفضل، كما تقلل من التكاليف الإدارية لكل من الجهات المانحة ومنظمات المعونة. كما يمكنها تحديد النتائج التي تسلط الضوء على الروابط بين المبادرات الإنسانية والتنموية، وتحقيق الاستقرار، وإدارة النزاع، والتي تعد أساسية لتقليل الاحتياجات الإنسانية.

(1) زيادة التخطيط التعاوني والمرن متعدد السنوات، وأدوات التمويل متعددة السنوات، وتوثيق التبعات المترتبة على كفاءة البرنامج وفعاليته، مما يضمن تطبيق الجهات المتلقية لترتيبات التمويل ذاتها مع شركائها المنفذين؛

(2) تعزيز جهود التنسيق الحالية لمشاركة تحليل الاحتياجات والمخاطر بين القطاعات الإنسانية والتنموية، وتحسين المواءمة بين أدوات التخطيط الإنساني والتنموي والتدخلات مع الالتزام باحترام مبادئ كليهما.

الالتزام 8: التقليص من تخصيص مساهمات الجهات المانحة

المسوغات: يُسهّل التمويل المرن الاستجابة السلسة للاحتياجات الملحة، والاستثمار في المواقف الهشة والتقلبات المحتملة، وحالات الطوارئ والتأهب للكوارث، بالإضافة إلى تمكين الاستجابة للاحتياجات في حالات النزاعات المطولة والمهملة. كما يعزّز الهيئات المسؤولة عن صنع القرار، بما فيها الجهات المعنية الرئيسة كالدول المتأثرة باللجوء والمستضيفة للاجئين إلى جانب الجهات المانحة. هذا ويدعم التمويل المرن أنظمة الإدارة واستخدام الأدوات فعالة التكلفة، كما يقلل من حجم الموارد التي تُنفق على إدارة المنح، وعمليات الشراء وإعداد التقارير على وجه التحديد.

ويتطلب التمويل المرن المساءلة في كل مرحلة من سلسلة المعاملات بدءًا من الجهة المانحة ووصولًا إلى الميدان. وينبغي النظر في تقليص التخصيص كوسيلة لتحقيق نتائج جماعية إنسانية. وستعمل زيادة ثقة الجهات المانحة في جودة عمليات منظمات المعونة فيما يتعلق بتحديد الأولويات على تشجيع الجهات المانحة على زيادة مرونة مساهماتها.

تلتزم منظمات المعونة والجهات المانحة بـ:

(1) القيام، بشكل مشترك، بتحديد الطريقة الأكثر فعالية وكفاءة لإعداد التقارير بشأن التمويل غير المخصص والمخصص قليلًا، على أساس سنوي، والبدء بعملية التقارير هذه بحلول نهاية عام 2017؛

(2) التقليل من درجة تخصيص الأموال التي تساهم بها الحكومات والمجموعات الإقليمية والتي توفر في الوقت الراهن مستويات متدنية من التمويل المرن. وتلتزم منظمات المعونة بدورها بفعل الشيء ذاته بأموالها عند توجيهها عبر الشركاء.

وتلتزم منظمات المعونة بـ:

(3) التحلي بالشفافية، ومشاركة المعلومات بانتظام مع الجهات المانحة مع تحديد المعايير الخاصة بكيفية توزيع التمويل الأساسي وغير المخصص (على سبيل المثال، الاحتياجات المُلحّة، والتأهب للحالات الطارئة، والسياقات المنسية وتحسين الإدارة)؛

(4) تعزيز إبراز التمويل غير المخصص والمخصص قليلًا، مما يعني الاعتراف بالمساهمات التي تقدمها الجهات الفاعلة وتمييزها.

وتلتزم الجهات المانحة بـ:

(5) التقليص تدريجيًا من تخصيص مساهماتها الإنسانية، وتكمن الغاية هنا في التطلع إلى تحقيق هدف عالمي يتمثل في 30% من المساهمات الإنسانية غير المخصصة أو المخصصة قليلًا بحلول عام 2020.

الالتزام 9: تناسق متطلبات إعداد التقارير وتبسيطها

المسوغات: لقد تنامت متطلبات إعداد التقارير ورفعها على مدار السنوات لأسباب محددة ووجيهة، بما فيها المتطلبات القانونية المرتبطة بالمساءلة وإدارة المخاطر، وبناء الثقة، وجمع التبرعات، ولغايات دبلوماسية كذلك مع الحاجة إلى تحسين الجودة. وتقوم مجموعة واسعة من القطاعات والمنظمات برفع التقارير لبعضها بعضًا، بما فيها الجهات المانحة المؤسسية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ولدينا مصلحة مشتركة في ضمان أن يكون إعداد التقارير المتعلقة بالبرامج جوهريًا ونوعيًا، بينما يتسم أيضًا بالمرونة الكافية للسماح بالاستخدام الأكفأ للموارد وذلك لمساعدة الأشخاص المحتاجين.

تلتزم منظمات المعونة والجهات المانحة بـ:

(1) تبسيط متطلبات إعداد التقارير وتناسقها بحلول نهاية عام 2018 من خلال تقليص حجمها، وتحديد المصطلحات المشتركة، والمتطلبات الجوهرية إلى جانب تطوير هيكل مشترك لإعداد التقارير ورفعها؛

(2) الاستثمار في التكنولوجيا وأنظمة إعداد التقارير لتمكين الوصول إلى المعلومات بشكل أفضل؛

(3) تعزيز جودة إعداد التقارير للحصول على نتائج أفضل، وتمكين التعلّم ورفع كفاءة التقارير.

الالتزام 10: تعزيز المشاركة بين الجهات الفاعلة الإنسانية والتنموية*

المسوغات: يشير كل من فريق الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن التمويل الإنساني والمسؤولية الأساسية الرابعة من تقرير الأمين العام (تغيير حياة الناس -من تقديم المعونة إلى إنهاء العوز) إلى أهمية تقليص الاحتياجات الإنسانية مع الاعتراف أيضًا بفجوة التمويل الإنساني. ويُعد هذا مهمًا على وجه التحديد في حالات الضعف، والهشاشة، والأزمات المطولة.

ولا تتمثل طريقة العمل الأفضل في نقل التمويل من البرامج التنموية إلى الإنسانية أو من الجهات الفاعلة الإنسانية إلى التنموية، بل تقوم على العمل بشكل تعاوني عبر الحدود المؤسسية على أساس الميزة النسبية. ولا تحيد طريقة العمل هذه عن الأولوية التي تحظى بها المبادئ الإنسانية.

تلتزم منظمات المعونة والجهات المانحة بـ:

(1) استخدام الموارد والقدرات الموجودة بشكل أفضل لتقليص الاحتياجات الإنسانية على المدى الطويل بغية المساهمة في نتائج أهداف التنمية المستدامة مع العمل على الحد من العمل المبكر، وتخفيفه، والاستعداد له بشكل كبير من أجل التنبؤ بالموارد اللازمة للتعافي وتأمينها. ولا ينبغي أن يكون هذا محور تركيز منظمات المعونة والجهات الفاعلة وحسب، بل الحكومات الوطنية كذلك وعلى كافة الأصعدة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛

(2) الاستثمار في حلول دائمة للاجئين والأشخاص النازحين داخليًا، وتقديم الدعم المستدام للمهاجرين والعائدين والمجتمعات المضيفة/المستقبلة، ولحالات الضعف والتأثر المتكررة أيضًا؛

(3) زيادة برامج الحماية المجتمعية، وتعزيز النظم الوطنية والمحلية وآليات التكيف من أجل تكوين القدرة على الصمود في البيئات الهشة؛

* (يُعمّم هذا الآن على بقية الالتزامات)

(4) تنفيذ تحليل مشترك للمخاطرة، ومواطن الضعف متعددة المخاطر، والتخطيط متعدد السنوات، عندما يكون ذلك ممكنًا وذا صلة، مع التنسيق الوطني والإقليمي والمحلي من أجل تحقيق رؤية مشتركة للنتائج. وسيتم تطوير هذه الرؤية المشتركة للنتائج على أساس تحليل المخاطر المشترك بين العمل الإنساني والتنمية، وتحقيق الاستقرار، ومجتمعات بناء السلام.

الالتزام 2: المستجيبون الوطنيون والمحليون من الحكومات والمجتمعات والهلال الأحمر والصليب الأحمر

المسوغات: غالبًا ما تكون الجمعيات الوطنية والمجتمع المدني المحلي أول من يستجيب للأزمات، وتبقى في المجتمعات التي تخدمها قبل الحالات الطارئة، وخلالها، وبعدها. نحن ملتزمون بجعل العمل الإنساني القائم على المبادئ محليًا قدر الإمكان، ودوليًا حسب الضرورة، مع إدراك أن الجهات الدولية الفاعلة في مجال العمل الإنساني تلعب دورًا حيويًا لاسيما في مواقف النزاع المسلح. ونعمل مع المستجيبين المحليين والوطنيين بروح الشراكة، كما نهدف إلى تعزيز القدرات المحلية والوطنية بدلًا من استبدالها.

تلتزم منظمات المعونة والجهات المانحة بـ:

(1) زيادة الاستثمار متعدد السنوات في القدرات المؤسسية للمستجيبين المحليين والوطنيين ودعمه، بما في ذلك قدرات التأهب والاستجابة والتنسيق، لاسيما في السياقات الهشة وحيث تكون المجتمعات عُرضة للنزاعات المسلحة، والكوارث، وحالات التفشي المتكررة، وآثار التغير المناخي. وعلينا إنجاز هذا عبر التعاون مع شركاء التنمية، وإدراج تعزيز القدرات في اتفاقيات الشراكات؛

(2) فهم أفضل للعقبات التي تحول دون دخول المنظمات والجهات المانحة في شراكات مع المستجيبين المحليين والوطنيين والعمل على إزالتها أو تقليصها وذلك للتخفيف من أعبائهم الإدارية؛

(3) دعم آليات التنسيق الوطنية واستكمالها حيثما وجدت، وإشراك المستجيبين المحليين والوطنيين في آليات التنسيق الدولية حيثما يقتضي الأمر وفيما يتماشى مع المبادئ الإنسانية؛

(4) تحقيق، بحلول عام 2020، هدف عالمي مشترك بنسبة 25% على الأقل من التمويل الإنساني للمستجيبين المحليين والوطنيين بشكل مباشر قدر الإمكان لتحسين نتائج الأشخاص المتأثرين وتقليص تكاليف المعاملات.

(5) تحديد، بالتعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مؤشر "محلية العمل الإنساني" وتطبيقه لقياس التمويل المباشر وغير المباشر للمستجيبين المحليين والوطنيين.

(6) الاستفادة بشكل أعظم من أدوات التمويل التي تزيد من المساعدة التي يقدمها المستجيبون المحليون والوطنيون وتعززها، مثل صناديق التمويل القُطرية المشتركة (CBPF) والمدارة من الأمم المتحدة، وصندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث التابع للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (DREF)، بالإضافة إلى صناديق التمويل المشتركة المدارة من المنظمات غير الحكومية وغيرها.

الملحق 4: ميثاق التغيير للمنظمات الدولية غير الحكومية الموقعة

محلية المساعدات الإنسانية

نحن المنظمات الموقعة أدناه، العاملة في مجال العمل الإنساني، نرحب بالمشاورات والنقاشات المكثفة التي أُثيرت في القمة العالمية للعمل الإنساني. نعتقد أن اليوم هو الوقت المناسب للجهات الفاعلة في المجال الإنساني للالتزام بالتوصيات الممتازة التي تمخضت عن القمة عبر إلزام نفسها بإحداث التغيير اللازم في طرق وآليات عملها التنظيمية، وذلك حتى تتمكن الجهات المانحة المحلية والوطنية من لعب دور أكبر وأبرز في الاستجابة الإنسانية.

في حالة المنظمات الدولية غير الحكومية الموقعة على ميثاق التغيير، تلتزم مؤسساتنا بتنفيذ ميثاق التغيير المكون من النقاط الثماني التالية بحلول شهر مايو/أيار 2018.

في حالة المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية التي تعمل بالشراكة مع المنظمات الدولية غير الحكومية، نصادق على ميثاق التغيير هذا ونؤيده. سوف نقوم بمساءلة شركائنا من المنظمات الدولية غير الحكومية الذين وقعوا على هذا الميثاق، ونسعى بشكل حثيث إلى تشجيع المنظمات الدولية التي لم توقع بعد، للتوقيع على ميثاق التغيير والالتزام به.

1. **زيادة التمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية لتنفيذ التدخلات الإنسانية:** يتم في الوقت الحالي توجيه ما مقداره 0.2% فقط من المساعدات الإنسانية للجهات الفاعلة غير الحكومية الوطنية مباشرة (أي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني) لغايات العمل الإنساني -أي ما مجموعه 46.6 مليون دولار أميركي من أصل 24.5 مليار دولار. ونلتزم من خلال الدعوة والتأثير على سياسات الجهات المانحة في أمريكا الشمالية وأوروبا (بما في ذلك الجهات المانحة المؤسسية، والمؤسسات والقطاع الخاص)، بتشجيعها على زيادة نسبة الدعم السنوي التدريجية من تمويلها الإنساني المقدم للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية. ونلتزم بحلول شهر أيار/مايو من عام 2020، بتحويل 25% على الأقل من تمويلنا للعمل الإنساني إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية. نلتزم بتقديم شركائنا من المنظمات غير الحكومية المحلية إلى المانحين المباشرين لدينا بهدف تمكينهم من الوصول إلى التمويل المباشر.

2. **إعادة تأكيد مبادئ الشراكة:** نؤيد مبادئ الشراكة التي تم تقديمها خلال المنتدى الإنساني العالمي في عام 2007 ونصادق عليها، وقمنا بالتوقيع عليها (المساواة، والشفافية، والنهج المبني على النتائج، والمسؤولية والتكاملية).

3. **زيادة الشفافية المتعلقة بتحويل الموارد إلى المنظمات غير الحكومية الجنوبية:** هناك حاجة إلى حدوث تغيير كبير في نهج الشفافية من أجل بناء الثقة، والمساءلة، وكفاءة الاستثمارات الموجهة للجهات الفاعلة الوطنية والمحلية من خلال الوسطاء الدوليين. نلتزم بتوثيق أنواع المنظمات التي نتعاون معها عند الاستجابة الإنسانية، كما نتعهد بنشر هذه الأرقام (أو النسب المئوية) في حساباتنا العامة باستخدام تصنيف معتمد مثل GHA في الوقت الفعلي، ومعيار مبادرة شفافية المعونة الدولية (IATI).

4. **التوقف عن تقويض القدرات المحلية:** سنحدد وننفذ سياسة تعويض عادلة للمنظمات المحلية على فقدانها للموظفين المهرة إذا (وحين) تعاقدنا مع موظفي منظمة محلية منخرطين في العمل الإنساني خلال 6 أشهر من بدء أزمة إنسانية أو خلال أزمة مطولة، على سبيل المثال، على غرار دفع رسم توظيف مقداره 10% من راتب الأشهر الست الأولى.

5. **التأكيد على أهمية الجهات الفاعلة الوطنية:** نتعهد بالضغط على الجهات المانحة لجعل العمل من خلال الجهات الفاعلة المحلية والوطنية جزءًا من معاييرها التي تتبعها لتقييم الشركاء العاملين في المجال، ودعوات تقديم مقترحات المشاريع.

6. **معالجة مسألة التعاقد من الباطن:** ينخرط شركاؤنا المحليون والوطنيون في تصميم البرامج منذ البداية، كما يشاركون في صنع القرار على قدم المساواة وذلك للتأثير على تصميم البرامج وسياسات الشراكة.

7. **دعم راسخ للمؤسسات وتعزيز القدرات:** سندعم الجهات الفاعلة المحلية لتصبح منظمات قوية تعمل باستمرار على تحسين دورها ومشاركتها في الاستجابة الإنسانية العالمية الشاملة، ونتعهد بتغطية تكاليف الدعم الإداري الكافية. ويتمثل اختبار مدى جديتنا في بناء القدرات في أنه وبحلول عام 2020 سنكون قد خصصنا موارد لدعم شركائنا في هذا المجال. سنقوم بنشر النسب المئوية لميزانيتنا الخاصة بالعمل الإنساني والتي تذهب مباشرة لبناء قدرات الشركاء المحليين في العمل الإنساني بحلول شهر أيار/ مايو من عام 2018.

8. **التواصل مع وسائل الإعلام والجمهور حول الشركاء:** في أية اتصالات مع وسائل الإعلام الدولية والوطنية ومع الجمهور، سنروج لدور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية ونعترف بالعمل الذي تقوم به، ونضيفها كجهات متحدثة رسمية عندما تسمح الاعتبارات الأمنية بذلك.

للتوقيع على ميثاق التغيير هذا أو المصادقة عليه، الرجاء إرسال بريد إلكتروني إلى:

admin@charter4change.org مع الاسم الكامل لمؤسستكم ومقرها.

الملحق 5: فرقة عمل لمحلية العمل الإنساني و/أو الشراكة

بعد انقضاء أربع سنوات على القمة العالمية للعمل الإنساني وقبل عام من الانتهاء الرسمي لـ "الصفقة الكبرى"، بدأت تظهر فرق أو مجموعات عمل لمحلية العمل الإنساني و/أو الشراكة في بعض البلدان؛ منها الأردن وماينمار وكوكس بازار في بنغلادش.

وقبل فرق العمل أو مجموعات العمل هذه، ربما طُرحت مسألة أخرى حول ما إذا كان ينبغي على منظمات المجتمع المدني المحلية /الوطنية أن يكون لها منتدى خاص بها، أو ما إذا ما كان من غير المفضّل تشكيل منتدى واحد "مختلط" أو "شامل" من المنظمات غير الحكومية؟ وفي حال وجود منتدى واحد أو أكثر، هل ينبغي أن يكون "شاملًا" أم "تمثيليًا"؟

وتُطرح الأسئلة التالية عند تشكيل فرقة عمل لمحلية العمل الإنساني/الشراكة:

1. ما الغاية منها؟
2. من يشارك في تصميمها وتكوينها؟
3. من سينضم إليها وبأية صفة؟
4. ما الذي يجعلها تعمل بشكل جيد وتنجح في النهاية؟
5. من الجهة التي ستُعنى بمساءلتها وكيف؟

1. توضيح الغاية والتكوين

تتمثل التحديات أمام تشكيل فرقة عمل فاعلة لمحلية العمل الإنساني/الشراكة في البلدان الأخرى فيما يلي:

- لا يوجد فهم واضح لسبب اللجوء إلى محلية العمل الإنساني (ما المشكلة الذي يُفترض بها معالجتها) ولماذا الآن؟
- لا يوجد إلمام بالمراجع المختلفة التي وفرتها الجهات الفاعلة الإنسانية بشكل خاص عبر السنوات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مدونة قواعد السلوك للصليب الأحمر، والمنظمات الدولية غير الحكومية لعام 1994، ومبادئ الشراكة لعام 2007، والصفقة الكبرى، وميثاق التغيير والمراجع الأخرى ذات العلاقة الواردة في معايير «اسفير» (Sphere)، والمعايير الإنسانية الأساسية (CHS) على سبيل المثال.
- لا يوجد وضوح حول ما إذا كان هذا مجرد سؤال تشغيلي، أي على مستوى المشاريع والبرامج الخاصة بالوكالات الفردية، أم أنه سؤال إستراتيجي وجماعي؟ وتحدد الصفقة الكبرى هذا كمسألة نتائج إستراتيجية وجماعية.
- على الرغم من استخدام جميع ومختلف الأشخاص والوكالات لمصطلح "محلية العمل الإنساني"، إلا أنه قد يُفسر بطرق مختلفة جدًا. وتؤدي التفسيرات المختلفة إلى رؤى مختلفة لـ "النتيجة"؛ ولا تتماشى العديد من هذه الرؤى مع مقصد الصفقة الكبرى.
- حتى بين هذه الوكالات التي تفهم "محلية العمل الإنساني" بطريقة تحويلية، أي كتغيير في الأدوار من استبدال الجهات الفاعلة المحلية والوطنية أو استخدامها كوسيلة لتحقيق المصالح إلى تعزيزها ودعمها، تميل مختلف الجهات لتكون مجزئة. وإن انعدام التكامل هذا وحتى التعلم المتبادل بين مبادرات محلية العمل الإنساني المختلفة يقف عثرة أمام تحقيق أثر تراكمي أعظم.
- لا تعترف الوكالات الدولية بتصوّر العديد من نُهج "بناء القدرات" على مدار العقدين السابقين بشكل خاطئ وتنفيذها بشكل سيئ، وأنها لم تُحدث أثرًا مستدامًا مما خفض من قيمتها المتحققة مقابل المال بالتالي. ولن يعمل "المزيد" من بناء القدرات نفسها على تغيير ذلك -ولكن يمكن فقط لدعم القدرات "المختلفة" تغييره.

وينطبق هذا على الجهات الفاعلة الدولية والمحلية/الوطنية على حد سواء.

إذا كان الأمر كذلك، عندها ستتمثل الغاية الأولى في ضمان امتلاك جميع الأطراف المهتمة لفهم واضح ومشترك لسبب اللجوء لـ "محلية العمل الإنساني" ولماذا الآن، وما هي التفسيرات المتماشية مع الصفقة الكبرى وأيها ليست كذلك، وأنها تتصور نتيجة جماعية، وبالتالي، فإنها تُعد مسألة إستراتيجية.

أما الغاية الثانية، فقد تكون بيان رؤية واضحة لشكل النجاح الإستراتيجي، لكن أيضًا ما هي الأهداف الواقعية ضمن المدى المتوسط، على سبيل المثال على مدى ثلاث سنوات.

ويمكن أن تتدفق من خلال ذلك إستراتيجية وخطة عمل مشتركة مع توضيح الأدوار والمسؤوليات، وعلامات التقدم وكيفية مراجعتها بشكل دوري واتخاذ الإجراءات التصحيحية إن لزم الأمر. وسيواجه التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف متوسطة الأجل عوامل تمكينية ومقيّدة. وتخضع بعض العوامل المقيدة لسيطرة الوكالات المشاركة، أما الوكالات الأخرى، فيمكنها محاولة التأثير وينبغي عليها ذلك.

ويجب صياغة بيان النتائج من حيث مجموعة من القدرات المحلية والوطنية والفردية ولكن الجماعية أيضًا. للتوضيح، إليك بعض الأمثلة لما قد يبدو عليه ذلك: في غضون عامين ونصف العام من الآن، ستنشأ ست منظمات مجتمع مدني أخرى متوسطة الحجم، على أساس متين، مع عدد من القدرات المحددة؛ وفي غضون عامين من الآن، ستكون هناك منتديات عاملة في ثلاث محافظات تضم جهات فاعلة حكومية وغير حكومية تتعاون بفعالية لتنفيذ برنامج وخطة عمل مشتركة؛ وبعد سنتين من الآن، سيصبح أحد مراكز الموارد مزوّدًا كفؤًا لدعم التطور التنظيمي، لاسيما في مجالات تمويل المنظمات غير الربحية وإدارتها، بينما في غضون 3 سنوات من الآن، سيشتهر كيان آخر باعتباره «الملاذ» الوطني لدراسات اللاجئين والهجرة، والمشورة المتعلقة بالسياسات والتدريب. وتعد القدرات المترابطة والممارسات التعاونية جزءًا أساسيًا من الهدف المتعلق بالنتائج.

من الجهات التي ستنضم إلى فرقة العمل وبأي صفة؟ هل هي فرقة عمل للمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني؟ هل ينبغي أن تضم وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والحكومة الأردنية؟ كجهات مشاركة بالكامل أم مراقبة فقط؟ ويجدر أخذ واقع أن بإمكان تحالف الجهات الراغبة إحراز التقدم بالاعتبار. كما تجدر ملاحظة أن الوكالات الدولية لم توقع جميعها على الصفقة الكبرى وميثاق التغيير، لاسيما المنظمات الدولية غير الحكومية، إلا أن معظم الجهات المانحة الرئيسية للعمل الإنساني العالمي، ومعظم الوكالات متعددة الأطراف، إلى جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر قد وقعت طواعية على الصفقة الكبرى. وبما أن هنالك ميلًا لتوجيه أصابع الاتهام بين مجموعات الجهات المعنية الدولية حول من «لا يفي بالوعود» منهم، فقد يكون من المنطقي أكثر تشكيل فرقة لتكون أكثر شمولًا.

هل ينبغي إشراك الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما يتماشى مع التزام الصفقة الكبرى بتوثيق الصلة بين الجهات الفاعلة الإنسانية والتنموية («الترابط»)، ووجود كليهما في الأردن؟ هل التكوين متوازن بما يكفي؟ إن للعديد من المنتديات بشأن محلية العمل الإنساني حول العالم، بما فيها مسار عمل الصفقة الكبرى حول هذا الموضوع، حضورًا ضئيلًا أو معدومًا من حيث الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية المحلية والوطنية. وحتى لو كان لها حضور، فسوف يكون عددها أقل أو تكون غير قادرة أو غير مستعدة للتحدث بصوت أكثر استقلالية لأنها لا ترغب بتعريض «شراكتها» القائمة مع واحد أو أكثر من «الشركاء» الدوليين للخطر. هل يمكن لفرقة عمل محلية العمل الإنساني أن تكون ذات مصداقية إذا قامت، في تكوينها وعملها، بتكرار التفاوت بين الأغلبيات والأقليات، أو تفاوت السلطة الذي تحاول تقويمه. هل ينبغي إشراك الحكومة؟ وأي جزء منها؟ بصفتها مشاركًا كاملًا أم مراقبًا فقط؟ ما هي الحجج العامة والسياقية المؤيدة وأيها ليست كذلك؟ وإذا لم يتم إشراكها، كيف ستنخرط الحكومة فيما تُعد قضية ذات أهمية إستراتيجية للبلاد، وليس لـ «مجتمعها المدني» فقط؟ وهنا يبرز السؤال حول من يقود/ يشارك في قيادة فرقة العمل؟ هل يمكن أن يكون رئيسًا واحدًا أم رئيسين دوليين أم رئيسين أحدهما دولي والآخر وطني؟ وهل ثمة قيمة إضافية في اختيار رئيس من طرف ثالث مستقل أو الحصول على دعم من ميسّرين محايدين؟

2. العمل والفعالية

ما الذي يجعل شخصًا ما يقول إن فرقة عمل "محلية العمل الإنساني" تعمل بشكل جيد مع كونها ناجحة في النهاية؟

يمكن أن تتمثل بعض نقاط الاهتمام المحتملة فيما يتعلق بالعمل الفعال فيما يلي:

- ما هي الكفاءات المطلوبة ممن يترأس رئاسة فرقة العمل أو يشارك فيها؟ هل يجب اختيار شخصية الرئاسة بناءً على الانتماء إلى الوكالة أو الكفاءات الفردية في المقام الأول؟
- كيف ستعمل فرقة العمل على خلق ثقة أساسية بين المشاركين والحفاظ عليها؟
- من المسؤول عن وضع الشروط المرجعية لفرقة العمل؟ هل هم الأجانب فقط أم أصحاب الأولوية؟
- كيف سيتم تحديد جدول أعمال للاجتماعات؟
- كيف يتم ضمان وصول كافة الأعضاء إلى المعلومات ذاتها؟ (فرص متكافئة)
- ما هي التوقعات حيال المشاركة المسؤولة والبناءة؟
- بأي لغة (لغات) تُعقد الاجتماعات؟
- هل تتحدث فرقة عمل محلية العمل الإنساني عن السلطة، والتفاوت في "السلطة على" والإمكانات غير المستغلة لـ "السلطة مع"؟
- كيف تتخذ فرقة العمل القرارات؟
- ما هو البروتوكول المعمول به عندما يكون هناك "تضارب مصالح" محتمل أو حقيقي؟
- ما هي أهداف التغييرات الذكية (SMART) الملموسة التي ستُحددها الفرقة على المدى المتوسط؟ كيف سيكون توزيع المهام والمسؤوليات بحيث تتم الجهود الجماعية بطريقة منسقة وتكميلية؟ متى سيتم مراجعة التقدم المحرز وكيف، ومن سيقوم بذلك؟
- كيف ستقيّم فرقة العمل فعاليتها بشكل دوري؟
- ستتحمل فرقة العمل بعض التكاليف حتى تتمكن من العمل، كيف ستتم تغطيتها؟

3. من الجهة التي ستُعنى بمساءلتها وكيف؟

كيف تتعامل فرقة العمل مع المساءلة الداخلية، أي مساءلة المشاركين تجاه بعضهم بعضًا؟

من هي الجهات المعنية الخارجية المتعلقة بمساءلة فرقة العمل؟ وكيف ستُمارس تلك المساءلة على أرض الواقع؟

الملحق 6: منظمات المجتمع المدني الأردني في النقاش المتصل بمحلية العمل الإنساني

1. تعلّم القضايا

- الإلمام بالمراجع الدولية الرئيسية مثل مدونة قواعد السلوك لعام 1994، ومبادئ الشراكة، والصفقة الكبرى، وميثاق التغيير، والمبادئ الإنسانية؛ وأساسيات قانون اللاجئين.
- الإلمام بأطر عمل الحكومة الأردنية الأساسية المتعلقة بالقانون والسياسات.
- تعلّم /اطلب التعرف على هيكلة نظام الإغاثة الدولية والمختصرات/المراجع الرئيسية ذات العلاقة وعملها.
- ماذا أيضًا؟

2. وضّح الأدوار والهوية

- ما هو دورنا الحالي في المجتمع الأردني؟ ما الدور المستقبلي الذي نرغب في لعبه؟
- ما هو طموحنا (العمل الخيري على نطاق أصغر أو أوسع؛ المساعدة القائمة على أساس الحقوق؛ المشاركة في مجال السياسات)؟
- ما هي قيمنا الجوهرية؟
- ما هي معايير النزاهة والجودة والفعالية التي نضعها لأنفسنا، والتي يمكن أن تنطبق بالتساوي على المنظمات الأصغر والأكبر، وتلك الأكثر أو الأقل امتلاكًا للموارد؟
- ما الجهات التي نخضع أمامها للمساءلة، وكيف يكون ذلك؟

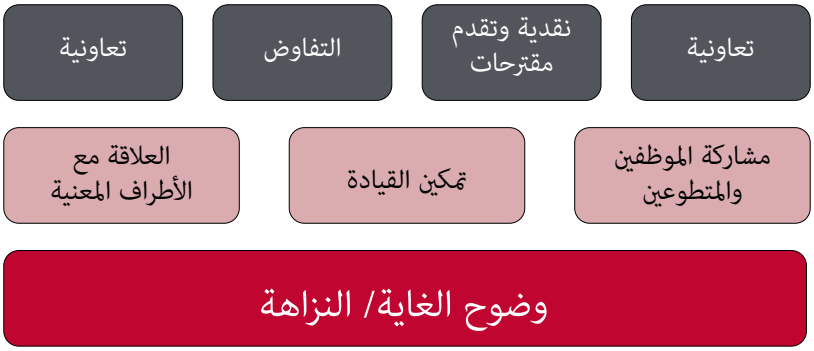

3. تعاوَن

- وضع جدول أعمال مشترك، والاتفاق على مواقف تفاوضية مشتركة، وكسب تأييد ودعم مشترك، وتطوير اتصالات جماعية.
- البحث عن أوجه التكامل مع منظمات المجتمع المدني الأردنية.
- مشاركة الموارد.
- دعم المنظمات بعضها بعضًا في التطوير التنظيمي.
- ابتكار تمارين مشتركة للتعلم واستخدامها.
- قيام المنظمات بتحديد بعض المعايير الجماعية لبعضها بعضًا، وأن تكون كل منها مساءلة أمام الأخرى.

- إظهار القيادة التعاونية.
- تعزيز «جوناف»، وتحقيق التوازن في التوسع في الأرقام مع عمق الالتزام والمشاركة الفعالة.

4. انخرط في عملية صنع القرار

- في خريف عام 2019، لم تكن هناك جهات فاعلة أردنية في فريق العمل الإنساني القُطري (HCT)
- في الوقت ذاته تقريبًا، كان منتدى شركاء العمل الإنساني (HPF) يضم منظمات دولية غير حكومية ووكالات الأمم المتحدة فقط. وقد استغرق الأمر أكثر من 6 أشهر للخروج بمقترح لكيفية إدراج الجهات الفاعلة المحلية.

5. حسّن حججك

- كن مستعدًا، بمجرد انخراطك في العملية، حتى تتمكن من التعامل عن معرفة مع القضايا والتعبير عن وجهات نظر واضحة وتقديم المقترحات.
- قدم حججًا حول أسباب محلية العمل الإنساني؛ أي الحجج التي تتعلق باقتصاديات محلية العمل الإنساني والقيمة مقابل المال؛ وحجج أخرى متعلقة بالاقتصاد السياسي وديناميات السلطة في «المساعدة» الدولية.
- أصر على اتخاذ الإجراءات العملية.

6. كن سبّاقًا وقدم المقترحات

- ضع أجندة لمحلية العمل الإنساني، والفهم المشترك، والأولويات، والأهداف متوسطة الأجل، ومؤشرات التقدم وكيفية رصدها.
- استخدم أُطرًا لتقييم الوضع الراهن للتعاون (مقابل أبعاد مختلفة)، والتفاوض على الأولويات والخطط التي سيتم الاتفاق عليها بشكل مشترك.
- كن صارمًا فيما يتعلق بالخطوط الحمراء.

7. اعمل على إيصال المعلومات

- فيما يتعلق لا بالعمل الفردي والجماعي والإنجازات بل بالتعلم أيضًا.
- إلى وسائل الإعلام، والجمهور الأوسع، والحكومة والوكالات والجهات المانحة الدولية.

الملحق 7: الأبعاد التشغيلية لمحلية العمل الإنساني

1. التفاعل بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية/الوطنية في مجال الإغاثة الإنسانية

لفتت التشاورات العالمية التي جرت قبل القمة العالمية للعمل الإنساني المنعقدة في أيار/مايو 2016 النظر مجددًا إلى عدم الاعتراف بأهمية الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وعدم توفر الموارد لها، والتي تُعد عادة أولى الجهات المستجيبة لكنها تستمر في العمل أيضًا حتى عندما يتحول الاهتمام والتمويل الدوليّان إلى مكان آخر. وقد انطلقت خلال القمة العالمية للعمل الإنساني بعض المبادرات لمعالجة التحديات التي تواجهها، والتي أصبحت تُعرف باسم "محلية العمل الإنساني". وتتضمن الصفقة الكبرى، بالتزاماتها العشرة، أجندة إصلاحية هامة لقطاع الإغاثة الدولية. ويُعنى الالتزام الثاني على وجه التحديد بتوفير مزيد من الدعم والتمويل للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. "الالتزام بدعم المستجيبين المحليين والوطنيين في الواجهة، وتحسين استخدام النقد وزيادة التمويل المرن". وتنص الصفقة الكبرى بشكل جوهري على أن "المنافع موجهة لجميع الشركاء لا للمنظمات الكبيرة فقط". وتم الاعتراف بالحاجة إلى "الانتقال من النموذج الحالي المدفوع بالعرض والذي يسيطر عليه مقدمو المساعدات إلى نموذج مدفوع بالطلب يكون أكثر استجابة للأشخاص الذين نساعدهم".

تضع الصفقة الكبرى تأكيدًا مركزيًا على التمويل المتاح للوكالات المحلية/ الوطنية. ويعد هذا مناسبًا حيث إن الموارد المالية الضعيفة تخلق مواقف صعبة بانتظام وتحول دون تطوير منظمات أقوى. ومع ذلك، وبالاستماع إلى أكثر من 250 منظمة مجتمع مدني من آسيا وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد حددت مبادرة الإرشاد العالمية (GMI) في العامين 2015-2016 خمسة جوانب أخرى غالبًا ما تجد فيها الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية العلاقة مع وكالات الإغاثة الدولية محبطة -وحيث تريد أن ترى تغييرًا في؛ جودة العلاقة، وعدم فعالية "تنمية القدرات"، وعدم إبراز أدوارها ومساهماتها وإنجازاتها، وعدم القدرة على التأثير في السياسات والمعايير للنظام /القطاع الإنساني العالمي، وعدم القدرة على التأثير في ذلك على المستوى التشغيلي.

وغالبًا ما تولّد هذه الأبعاد المختلفة مجتمعة للتفاعل بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية/الوطنية في مجال الإغاثة الإنسانية وضعًا يفرض على الجهات المحلية تبعيتها الهيكلية لتلك الجهات الدولية. كما أن الجمع بين الأبعاد الستة معًا يُتيح منظورًا للأنظمة من شأنه إظهار ترابطها: فلن يتم حل التحديات في إحدى الأبعاد إذا لم يتم التعامل مع تلك الموجودة في الأبعاد الأخرى.

ولهذا، أضافت مبادرة الإرشاد العالمية التزام الصفقة الكبرى الذي ينص على تمكين "ثورة المشاركة"، مما يمنح أولئك المتأثرين بأزمة كبرى أو المعرضين لخطر وقوعها رأيًا ودورًا أكبر في الأفعال التي تجري لصالحهم. وهذا مبرر، لأن الغاية النهائية تكمن في مساعدة المتأثرين من الأزمات، بشكل فعال، على البقاء على قيد الحياة واستعادة السيطرة على حياتهم. وحيث إننا نسعى لأن تتمكن الوكالات المحلية/الوطنية من الاستجابة لاحتياجات السكان المتأثرين، مع حاجة أقل للحشد والنشر الدوليين، فهي بحاجة أيضًا إلى إتقان نُهج معينة مثل تلك المرتكزة على الأشخاص والتشاركية.

2. الأبعاد السبعة لمحلية العمل الإنساني التشغيلية

في عام 2017، طورت مبادرة الإرشاد العالمية إطار عمل "الأبعاد السبعة" لمحلية العمل الإنساني خلال عملها مع صندوق ستارت (START) التابع لشبكة ستارت، وحددت مجموعة من «المؤشرات الناشئة» خلال عملها اللاحق مع برنامج التأهب للكوارث والحالات الطارئة (DEPP). ويقوم إطار عمل الأبعاد السبع على التزام الصفقة الكبرى 2 بمحلية العمل الإنساني والالتزام 6 المعني بثورة المشاركة، كما يبني على التزامات ميثاق التغيير والمشاورات مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية.

وقد وُضع الإطار الأصلي البُعد المعني بـ«التمويل» أولًا، ليضيف جودة التمويل إلى الالتزام المتعلق بالكمية في الصفقة الكبرى. إلا أن الاختبار والمراجعة اللاحقين مع منظمات المجتمع المدني المحلية/الوطنية قد قادتنا إلى التركيز بشكل أساسي على نوعية العلاقة. ولدى الوكالات الدولية أدوارٌ لتلعبها، إلا أن الجهات الفاعلة المحلية ترغب في شراكات عادلة تتسم بالاحترام والمساءلة المتبادلين. فإذا كانت هناك علاقة تعاونية جيدة بين المنظمات الدولية والمحلية/الوطنية، سيصبح التعامل مع الكثير من التحديات ومواطن الاحتكاك في

الأبعاد الأخرى أسهل بكثير. كما أعطينا «أهمية» أعظم لـ«ثورة المشاركة»، لأن المتضررين من الأزمات يرغبون في استعادة السيطرة على حياتهم، حتى عندما يتلقون المساعدة من الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية.

السياسة	البروز	آليات التنسيق	القدرة	التمويل	ثورة المشاركة	جودة العلاقة
• حضور وتأثير أعظم للجهات الفاعلة الوطنية في نقاشات السياسات الدولية	• أدوار الجهات الفاعلة الوطنية ونتائجها وابتكاراتها بارزة ويتم رفع تقارير بها	• حضور وتأثير أعظم للجهات الفاعلة الوطنية	• المنظمات والقدرات التعاونية المستدامة • التوقف عن تقويض القدرات	• جودة أفضل • كمية أكبر	• ثورة المشاركة للسكان المعرضين للخطر والمتأثرين	• محترمة ومتكافئة • شفافية ومساءلة متبادلتان

1. **نوعية العلاقة:** لقد سئمت الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية من استخدامها كأداة ومن علاقة التعاقد من الباطن السائدة والتي تفرضها عليها العديد من الوكالات الدولية. فهي تُقرّ بقيمة الوكالات الدولية، ولا تريد التخلص منها، لكنها ترغب برؤية شراكات حقيقية ومتكافئة أكثر، كما ترغب في أن تكون "صانعة قرار"[13] لا مجرد شريكة "منفّذة".[14]

2. **"ثورة مشاركة":** مشاركة كاملة وأكثر تأثيرًا للمتضررين من الأزمات فيما يتم تقديمه لهم من إغاثة، وكيفية ذلك. وكما قال بعض النازحين في الفلبين: "لا شيء لنا بدوننا!". وتُعد النُهج التشاركية الحقيقية نادرة جدًا، فبالرغم من أن المتأثرين من الأزمات حول العالم يرغبون في استعادة بعض السيطرة على حياتهم، تميل الجهات الفاعلة الإنسانية إلى تصويرهم على أنهم "ضعفاء"، و"محتاجون"، وما إلى ذلك؛ بعبارة أخرى، هم يائسون ويعتمدون على المساعدات الإنسانية. وفي التسعينيات من القرن العشرين، تحدثت الجهات الفاعلة في العمل الإنساني عن «تقييم مواطن الضعف والقدرات»، لكن التركيز المعاصر ينصب فقط على «تقييم الاحتياجات». وقد أدى الانتقال، خلال العقد الماضي، إلى «مساءلة» أكبر «أمام السكان المتأثرين» إلى تقليص هذا إلى آليات التغذية الراجعة والشكاوى، والاستطلاعات حول مدى الرضا، والتواصل مع المجتمعات. وثمة مشاركة ضئيلة، لكن مبكرة وفعالة، في صنع القرار من قبل الأشخاص المتأثرين من الأزمات، وقليل من الاهتمام بتنظيمهم الاجتماعي خارج نطاق الأسرة. وقد جربت عدة جهات فاعلة في العمل الإنساني سُبلًا للإغاثة بقيادة المجتمع المحلي، مع ميزانية تشاركية واتباع نهج «من الأصوات إلى الاختيارات Voices to Choices» – إلا أن هذا الأمر يبقى هامشيًا مقارنة بما هو سائد.

3. **التمويل:** الالتزام بضمان وصول ما لا يقل عن 25 % من الأموال التي يتم جمعها على نطاق دولي إلى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية بشكل "مباشر قدر الإمكان"؛ أي عدم وجود أكثر من وسيط واحد للمنحة. وتشير الصفقة الكبرى بشكل عام إلى كمية التمويل، على الرغم من أنها تدعو إلى تخصيص أقل للأموال. ومع ذلك، بالنسبة للجهات الفاعلة المحلية والدولية على حد سواء، فإن جودة التمويل (المرن، طويل الأجل، الذي يغطي التكاليف الأساسية، ويمكن التنبؤ به، ويحافظ على التدفق النقدي، إلخ..)، لا تقل أهمية عن كميته/حجمه. بجانب شعورها بأنها لا تستطيع التنافس بسهولة مع المنظمات الدولية غير الحكومية في الحصول على منحة تشترط على الجهة المستفيدة تقديم نسبة من التمويل المشترك. ومن الواضح أن التمويل المسبق، الذي يتعين سداده مقابل التكاليف الحقيقية والمبررة، هو أمر مستحيل، ذلك أنها غير قادرة على بناء أية احتياطات. وبالإضافة إلى ذلك، في الاقتصادات الناشئة والدول ذات الطبقات المتوسطة الآخذة بالاتساع، تبحث منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية الآن عن

13 بعد مضي أكثر من عقد عليها، فإن "مبادئ الشراكة" لعام *2007* غير معروفة كثيرًا كما أن ممارستها أقل.

14 ثمة الآن العديد من المراجع ذات العلاقة لدراسة صحة الشراكات وتقييمها، مثل مبادئ جمعية سماسرة الشراكات (Partnership Brokering Association)، وإطار العمل والاستبيان الذي طورته Keystone Accountability أو مصفوفة نضج الشراكات Partnership Maturity Matrix التابعة لمجموعة استشارات القدرات التعاونية.

جمع مزيد من الأموال المحلية، وهي قلقة جدًا حيال دخول الوكالات الدولية (أو تلك الوطنية التابعة لها) كمنافسة في هذه "الأسواق الناشئة".

4. **القدرات:** دعم أكثر فعالية لقدرات مؤسسية قوية ومستدامة، وتقويض أقل لتلك القدرات من قبل الجهات الفاعلة الدولية. هذا موضوع طويل ومثير للجدل؛ ومن القضايا الرئيسية: الفهم المحدود للقدرات من قبل الجهات الفاعلة الدولية ما ينتج عنه عدم الإقرار بالقدرات والكفاءات المختلفة التي تتمتع بها الوكالات المحلية/الوطنية؛ وافتراض بأن الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية تفتقر إلى القدرات وأن الوكالات الدولية تمتلكها؛ والقدرات غير المنسقة وغير الفعالة التي تعتمد كثيرًا على التدريب العام لمرة واحدة وغير المصمّم بشكل يتسق مع السياق أو يتوافق مع الوكالات (يفضل اللجوء إلى التوجيه والتعلم أثناء العمل عبر المرافقة)؛ والتركيز المفرط على القدرات الفنية وتلك المتعلقة بالامتثال والتي تُعدّ أولوية بالنسبة للوكالات الدولية ولكن ليس بالضرورة بدرجة كبيرة لتلك المحلية/الوطنية؛ وتقويض القدرات على سبيل المثال من خلال جذب أفضل الموظفين من الجهات الفاعلة الوطنية، مما يسبب تضخمًا عندما تأتي أعداد كبيرة من الوكالات الدولية، والإبقاء على منظمات محلية/وطنية هشة ماليًا لا يمكنها جذب الموظفين ذوي الخبرة واستبقاؤهم. وتشير الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية إلى أنها حتى حينما تزداد قوة من نواح عدة، تقوم الجهات الدولية بتغيير الأهداف، وبالتالي لا يوجد خط نهاية. وذلك يعني أيضًا عدم حدوث أية تغييرات حقيقية أبدًا في الأدوار: فالجهات المحلية/الوطنية لا يُسمح لها بتولي أدوار احتفظت بها الوكالة الدولية لنفسها. وبعبارة أخرى، لا يوجد "تخرّج" على الإطلاق: فهم يبقون طلابًا للأبد.

   وتطرأ مشاكل معينة خلال الطفرة العامة، عندما تقوم الوكالات الدولية بسرعة بتعيين أعداد كبيرة من المحليين لقدراتهم الخاصة ومن ثم تتهم الوكالات المحلية بأنها لا تمتلك القدرة. ومن المسائل ذات الصلة كيفية الحفاظ على القدرات للاستجابة للطوارئ، خلال الفترات الطويلة التي لا تحدث فيها حالات طارئة.

5. **الجهات الوطنية تقود آليات التنسيق:** المزيد من الحضور، والمشاركة المؤثرة والقيادة (المشتركة) للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الوطنية في آليات "التنسيق" والمنتديات مثل المجموعات[15]. وتتمثل العقبات في القدرة (والتكلفة) على حضور عدد كبير من الاجتماعات التي تُعقد بلغة أوروبية فقط، مع عدم فهم البنية المعقدة والمصطلحات المتخصصة، والمختصرات الخاصة بنظام العمل الإنساني الدولي.

6. **بروز المكانة:** إقرار عام أكبر بعمل الجهات المانحة المحلية[16] وإبراز دورها، وجهودها، ومساهماتها، وابتكاراتها، وإنجازاتها. ويمكن أن ينشأ إحباط معين عندما تكون الوكالة المحلية/الوطنية مبدعة ومبتكرة، وتأتي وكالة دولية ("شريكة") لتتبنى الفكرة وتروّج لها على أنها فكرتها.

7. **تأثير السياسات وتحديد المعايير:** تواجد أكبر وهادف للجهات الفاعلة الوطنية في النقاشات الخاصة بالسياسات الدولية وتحديد المعايير مع مراعاة وجهات نظرها ومقترحاتها. وعادة ما يتم تطوير المعايير في البلدان الغربية من قبل مجموعات من الجهات الدولية، بحيث قد لا تكون واقعية أحيانًا فيما يتعلق بسياقات معينة. وثمة عدد كبير من هذه المعايير بحيث يتعذر على المنظمات الدولية غير الحكومية الأكثر تمتعًا بالموارد استيعابها، ناهيك عن تلك المحلية/الوطنية الهشة ماليًا. وعلى الرغم من صياغة العديد منها كتوجيهات، فقد تستخدمها الجهات الدولية بشكل معياري مع الجهات الفاعلة المحلية، بمعنى أنه "يتوجب الوفاء بها"؛ فإذا لم تتمكن بعدها من ذلك، فلن تتأهل للحصول على التمويل.

15 وهو أمر ليس سهلًا، نظرًا لأن آليات التنسيق الدولية معقدة وبطيئة وتستغرق وقتًا طويلًا. ولا تريد كافة الجهات الفاعلة الوطنية أن تُثقل كاهلها بها أو يمكنها توفير الوقت المطلوب للموظفين.

16 وجدت دراسة جرت مؤخرًا واطلعت على 28 مشروعًا نُفذ من قبل 5 شركاء ECHO (3 وكالات من الأمم المتحدة، ومنظمتين دوليتين غير حكوميتين)، أن التقارير قدمت بعض المعلومات الوصفية عن أدوار الجهات الفاعلة الوطنية في البرامج والمشاريع لكن ليس الكثير عن قيمتها المضافة. كما يواصل التقرير الإشارة إليها كـ«شركاء منفذين». من الصفقة الكبرى إلى المستفيد موجي وآخرون، (*2017*). من الصفقة الكبرى للمستفيد)، لندن، معهد التنمية الخارجية ODI، مجموعة السياسات الإنسانية HPG ص.21-2/20

3. هل هذه الأبعاد غائبة؟

الشفافية والمساءلة؟ في الواقع، لم يتم إدراجهما بوضوح لكنهما حاضرتان في الأبعاد المختلفة: تلعب "الشفافية" دورًا، على سبيل المثال، في أبعاد "التمويل" و"العلاقة" و"ثورة المشاركة" و"البروز". وكذلك "المساءلة" التي يمكن العثور عليها ضمن بُعد "التنسيق والتعاون".

المبادئ الإنسانية؟ لا يزال هنالك قلق كبير فيما يتعلق بـ "محلية العمل الإنساني" في أماكن النزاع. ويميل موظفو الوكالات الدولية إلى التأكيد، بشكل عام، على أن الوكالات المحلية/الوطنية قد تكون أقل رغبة في الامتثال لمبادئ العمل الإنساني الأساسية وقدرة على أداء ذلك. ويُظهر التفكير الأعمق والملاحظة الحقيقية صورة أكثر دقة، بما في ذلك عن القدرة المزعومة للوكالات الدولية على أن تكون مستقلة وحيادية ونزيهة تمامًا.[17] ويُنظر هنا إلى القدرة على العمل وفقًا لمبادئ العمل الإنساني على أنها نتيجة للقدرات التنظيمية: الاستقلال المالي الكافي، والأساس الأخلاقي المتين، والمهارات اللازمة للتعامل مع المسائل السياسية والعسكرية/الأمنية المعقدة.[18] وقد أشار بعض الباحثين والمحللين إلى القدرة الاستثنائية للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية على العمل عبر بيئات مختلفة ومعقدة جدًا من أجل حماية المبادئ. ويكمن السؤال الذي تم طرحه أيضًا فيما إذا كانت النزاهة تتطلب من كل وكالة قدرتها على العمل عبر البيئات المختلفة، أم أن تحقيقها يكون على المستوى الكلي فقط؛ أي وجود جهات محلية فاعلة مختلفة توفر الخدمات ذاتها لفئات اجتماعية مختلفة ومجزئة. وثمة أيضًا المسألة غير المعترف بها فيما يخص "الفئات الاجتماعية المعينة". فإذا لم يكن لدى المنظمات المحلية فئات اجتماعية و"مجتمعات معينة" تخدمها، فيمكن اتهامها بأنها مجرد مشروع مدر للدخل لصالح المؤسس (المؤسسين) -أما إذا كان لها مجتمعها الخاص، فقد تُتهم بـ"عدم النزاهة".

النوع الاجتماعي؟ إن الصفقة الكبرى ككل، والإشارات اللاحقة إلى التفاعل بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية/الوطنية في مجال الإغاثة (على سبيل المثال مدونة قواعد السلوك للصليب الأحمر والمنظمات الدولية غير الحكومية؛ ومبادئ الشراكة لعام 2007)، جميعها ضعيفة فيما يتعلق بقضية النوع الاجتماعي. لذلك ظهر موضوع فرعي في النقاش الأوسع حول محلية العمل الإنساني والذي يلفت انتباهًا خاصًا إلى الجهات المحلية/الوطنية العاملة في حقوق المرأة و/أو بقيادة المرأة. ويجري تعزيز هذا من خلال أصوات أقوى تنادي بالمساواة بين الجنسين وقيادة المرأة في العمل الإنساني.[19] ويمكن للنوع الاجتماعي أن يلعب دورًا في العلاقة بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية/الوطنية، ولكن ضمن كل مجموعة كذلك. وقد تحدّت المنظمات النسائية، التي غالبًا ما تكون محلية، ما تعتبره قطاعًا "يهيمن عليه الذكور" فيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني الوطنية ووكالات الإغاثة الدولية. وعلى الرغم من أنها قد تكون قوية جدًا من حيث "مشاركة" الفئات المتأثرة، إلا أن المنظمات التي تقودها النساء والعاملة في حقوق المرأة غالبًا ما تجد صعوبة في الوصول إلى التمويل الجيد، والعمل بفعالية في آليات التنسيق وإبراز عملها. وفي الوقت ذاته، لا يمكن الافتراض بأن المنظمة التي يقودها الذكور لن تعمل بفعالية لتحقيق حقوق متساوية للنساء والفتيات وحمايتهن. كما تحذر المنظمات المحلية بقيادة المرأة من حدوث انقسام بينها وبين تلك المنظمات التي يقودها الرجال؛ فالغرض من ذلك هو تعميم المساواة بين الجنسين وليس التواجد في كتلة من المنظمات بقيادة المرأة.

---

17 في عام 2017، عقدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورشة عمل داخلية بهدف 1) تقييم خبرة المؤسسة في التعامل مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية ودعمها، داخل الحركة وخارجها؛ 2) تحديد الجوانب حيث يمكن أن تحسن فيها اللجنة ممارستها الخاصة؛ و3) الاستفادة من خبرتها التشغيلية لإثراء النقاش المتعلق بمحلية العمل الإنساني بينما تمضي قُدمًا. وفي حين أنها تُدرك التحديات، إلا أنها لم تَرَ عقبة أساسية أمام محلية العمل الإنساني في أماكن النزاع.

18 وفي موضع آخر، جادلت مبادرة الإرشاد العالمية بأن مسألة المبادئ الإنسانية وثيقة الصلة إلا أن من السهولة بمكان تعميمها من خلال التأكيدات النمطية بأن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية غير قادرة أو غير راغبة في العمل بحيادية ونزاهة، وأن الوكالات الدولية متفوقة جدًا في ذلك. مبادرة الإرشاد العالمية (GMI) 2017: فهم النقاش المتعلق بمحلية العمل الإنساني (*Understanding the Localisation Debate*) ص. 7-6 https://www.gmentor.org/localization/. لدراسة أعمق انظر ستيفن، مونيكا. (2017). الشراكات في وقت النزاع (*Partnerships in Conflict*). لندن/أكسفورد، أوكسفام وإنترناشونال أليرت؛ انظر أيضًا بينيت، كرستينا. (2016). «حان وقت الترك». «*Time to Let Go*»، معهد التنمية الخارجية ODI، مجموعة السياسات الإنسانية HPG ص. 53-50

19 تبنت كندا نهجًا "نسويًا" واضحًا في العمل الإنساني. وكذلك منظمة آكشن إيد.

المخاطرة: يُعد إدراك المخاطرة مسألة أساسية في التفاعل بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية/الوطنية في مجال الإغاثة. وبشكل عام، تُصور المنظمات الدولية تلك المحلية على أنها تشكل "خطرًا" من حيث الاحتيال، والفساد، والانحياز للفئات السياسية أو الاجتماعية، وعدم القدرة على تلبية المعايير الدولية، وما إلى ذلك. وبعيدًا عن مبادرة الإرشادات العالمية، يُدرك القليل جدًا المخاطر المترتبة على تعاون المنظمات المحلية/الوطنية بشكل وثيق مع جهة فاعلة دولية والاعتماد عليها ماليًا. كما تتواجد المخاطر في الأبعاد المختلفة؛ فبالنسبة لبُعد "التمويل"، يغدو خطر الاحتيال والفساد أمرًا واقعًا، لكن هناك أيضًا خطر عدم تمكن المنظمات المحلية/الوطنية من تغطية تكاليفها الخاصة (وبالتالي التشغيل بخسارة). كما أن خطر الهدر متواجد على الدوام، وليس بالضرورة فيما يتعلق بالنفقات؛ فقد تكون الوكالات الدولية مترددة في المخاطرة بتقليل أهميتها وإنجازاتها المتصورة، من خلال إبراز دور "شركائها" المحليين/الوطنيين ومساهماتهم بشكل كبير. وقد تكون المنظمة المحلية/الوطنية معرضة للخطر إذا ما تم إبراز أعمالها الحساسة سياسيًا وإعطاؤها أهمية كبيرة، ومن حيث نوعية العلاقة، تأتي "الثقة"[20] بالطبع على الطرف الآخر. ومن المرجح أن يؤدي استخدام إطار الأبعاد كداعم في المحادثات البناءة بين وكالات الإغاثة المحلية/الوطنية والدولية إلى زيادة الثقة.

القيادة: تُصوَّر محلية العمل الإنساني في بعض الأحيان على أنها استجابة لأزمة ما "بقيادة محلية". لذلك تُضاف "القيادة" أحيانًا كبعد رئيسي آخر في التفاعل بين الوكالات الدولية والمحلية/الوطنية في مجال الإغاثة الإنسانية. وتفضل مبادرة الإرشادات العالمية رؤية قيادة محلية/وطنية أقوى كنتيجة للتغييرات في الأبعاد الرئيسية، بدلًا من اعتبارها "بُعدًا" بحد ذاته، وهو ما يتطلب أيضًا استعداد الوكالات الدولية للتنازل عن بعض من سيطرتها المُحكمة.

4. أثر إطار عمل الأبعاد السبعة

اختير الإطار مع عدد مختلف من منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية. وهو يُستخدم بفعالية على هذا النحو، أو كمصدر للإلهام لعدد من المنظمات مثل شبكة ستارت (START)، والتحالف الهولندي للإغاثة، والمجموعة الاستشارية الإنسانية في أستراليا ورابطة جزر المحيط الهادي للمنظمات غير الحكومية (PIANGO)، واليونيسف، وشبكة (NEAR) وغيرها، وفي مؤتمرات محلية العمل الإنساني، كالأردن، وبنغلادش وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال.[21]

5. استخدامات إطار عمل الأبعاد السبعة

يوفر هذا الإطار نظرة شاملة تستعرض الجوانب الحاسمة للعلاقة بين الجهات الفاعلة المحلية/الوطني والدولية في مجال الإغاثة، والتي غالبًا ما كانت الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية -ولسنوات- معنية بها وناقدة لها أحيانًا. ما هي استخداماته؟

1. إطار عمل متاح لمراجعة الوكالات الفردية

يمكن لكل من الوكالات المحلية والدولية استخدام هذا الإطار للتفكير في ممارساتها الراهنة فيما يتعلق بالأبعاد المختلفة (والقضايا الشاملة والمتقاطعة، إن أردنا تسميتها كذلك)، والعوامل الداخلية والخارجية التمكينية والمقيدة التي تواجهها.

2. إطار عمل لمراجعة التعاون وتطويره

يمكن لإطار العمل هذا المساعدة في تنظيم المحادثات بين الوكالات التي تخطط للتعاون أو تتعاون فيما بينها. وبدلًا من القفز من موضوع إلى آخر (بوجود ترابطات نظامية)، فهو يوفر مساحة تتيح التحرك خلالها بتأنٍ خطوة بخطوة.

20 انظر مبادرة الإرشادات العالمية (GMI). (2019). هل أنت مستعد للشراكة؟ الثقة وعدمها في التعاون الدولي (*Prepared-for-Partnership?Trust and distrust in international cooperation*).

21 تحافظ كل من المجموعة الاستشارية الإنسانية (HAG) ورابطة جزر المحيط الهادي للمنظمات غير الحكومية (PIANGO) على سبعة أبعاد لكنها تخلت عن البروز وأضافت القيادة. أما منظمة (NEAR) فقلصت الأبعاد إلى ستة عبر دمج البروز في السياسات والتأثير.

	أين نحن الآن	ما الذي ينبغي أن يتغير؟	ما العقبات التي يمكننا توقعها وكيف سنتغلب عليها؟	كيف سيبدو النجاح؟	ما هي مؤشرات التقدم التي يمكن ان تخبرنا ما إذا كنا نحرز تقدمًا أم لا؟
نوعية العلاقة					
النُهج التشاركية					
التمويل					
القدرات					
التأثير على التنسيق والسياسات والمعايير السياقية					
بروز المكانة					
التأثير على السياسات والمعايير الدولية					

في حال وجود استعداد لإحداث تغييرات في الأبعاد المختلفة للتفاعل الراهن، فيمكن للإطار أن يكون مفيدًا مجددًا في تحديد الأولويات. وربما ينبغي أولًا التقليل من الضعف المالي للمنظمات المحلية/الوطنية قبل الاستثمار في تعزيز قدراتها، حيث إنها لن تتمكن من الاحتفاظ بأفضل موظفيها إذا لم تستطع دفع رواتبهم بانتظام. وربما ثمة حاجة أيضًا لبناء المزيد من الثقة قبل الشروع بالمحادثة الصعبة حول تقاسم الرسوم الإدارية لمشروع ما. وقد يؤدي هذا بعدها إلى الاتفاق على «خطة لمحلية العمل الإنساني» في ذلك التعاون المحدد.

3. مرجع للتقييم

يوفر إطار العمل أيضًا مرجعًا عمليًا للمراجعة أو التقييم الداخلي أو المستقل، كما فعلت اليونيسيف في عام 2019 على سبيل المثال.[22]

22 قسم السياسات الإنسانية في اليونيسيف 2019: مراجعة لنهج اليونيسيف في محلية العمل الإنساني. ملخص تنفيذي. نيويورك

منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)

أسست منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية عام 2008 في عمان-الأردن، كمنظمة مجتمع مدني تسعى لتشكيل مشروع نهضوي عربي يسهم في مواجهة التحديات التي يواجهها العالم العربي ويبني على أهم منجزات وأفكار مشاريع النهضة العربية السابقة بهدف فتح باب المشاركة المستقبلية في صياغة إجراءات ملموسة لتحقيق التغيير والتطور المنشودين من خلال تقديم الدعم للأفراد والمجتمعات للأفراد والمجتمعات المهمشة -بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين- لاكتساب حقوقهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتمتع بها، وتقديم المساعدة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي وتعبئة وسائل الإعلام والقاعدة الشعبية والبحث وحشد التأييد لرفع وعي كافة الجهات المعنية محلياً وإقليمياً ودولياً بالتحديات التي يواجهها الأشخاص المستضعفين في الأردن والعالم العربي.

مبادرة الإرشاد العالمية (GMI)

هي مجموعة استشارية قائمة في سويسرا تقدم مشورة بناء على قيم معينة وموجهة نحو تحقيق أغراض محددة قامت بتأسيسها مجموعة من الممارسين الخبراء. ومن مجالات خبرتها الرئيسية العلاقات والشراكات التعاونية ضمن الفرق، وبين الفرق أو الوحدات العاملة ضمن منظمات، وبين عدة منظمات أو بين منظمات ومجموعات اجتماعية. وعملت هذه المبادرة على مدار السنوات كجزء من مجال العمل الواسع هذا على تطوير خبرة طويلة وشاملة في العلاقات القائمة بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية/الوطنية التي تواجه أشكالاً مختلفة من الأزمات ذات العواقب الإنسانية. أما فيما يتعلق بمحلية العمل الإنساني، شارك عضو هام في المبادرة في التقييم غير المسبوق 'لتأثير إجراءات الاستجابة الدولية على القدرات المحلية والوطنية'، وهو إحدى التقييمات محددة الموضوع لوكالات متعددة والذي جرى في السنة التي تلت تسونامي المحيط الهندي الذي حدث في عام 2004. كما حضر عضو هام في المبادرة قمة العمل الإنساني العالمية التي عقدت في شهر أيار/مايو من عام 2016. وإن المبادرة على تواصل دائم مع مجموعة متنوعة من وكالات الإغاثة الدولية، وتحديداً في المملكة المتحدة وهولندا وسويسرا وألمانيا، ومع ميثاق التغيير والمجلس الدولي للمؤسسات التطوعية، واللجنة التوجيهية لإجراءات الاستجابة الإنسانية، ومسار عمل الصفقة الكبرى حول محلية العمل الإنساني، إلى جانب بعض الجهات المانحة ثنائية الأطراف. كما أنها على اتصال دائم أيضاً بقادة منظمات المجتمع المدني في مختلف الدول. وبمحض الصدفة بينما كانت مبادرة الإرشاد العالمية تدعم هذا البحث في الأردن، فإنها أجرت بحثاً مقارناً في ثماني دول أخرى بالتعاون مع زملاء وطنيين. ولذلك، فإن البحث يوفر منظوراً مقارناً متصلاً.

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

ar_renaissance
ArabRenaissance

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development